تقرير مجموعة البنك
الإسلامي للتنمية حول
التكامل في البلدان العربية
2023

Superdrug
MAN

الفهرس

توطئة 02
إخلاء مسؤولية 04
شكر وتقدير 05
الموجز 06
امقدمة 07
توجهات التكامل الاقتصادي الإقليمية 08
قياس التكامل الإقليمي 10
الجزء أ: تحليل نتائج المؤشر 12
توجهات التكامل البيني العربي 13
نتائج المجموعات الفرعية الإقليمية العربية 15
الخاتمة 17
الجزء ب: درجات المؤشر بالأرقام
القسم ب1: الاتجاهات الإقليمية العامة 18
القسم ب2: مجموعات الدول شبه الإقليمية 20
القسم ب3: ملف تعريفي للدولs 24
المراجع 47
مصدر بيانات المؤشر 48
الملحق: ملاحظة فنيّة حول إنشاء مؤشر البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل 49

الأشكال والجداول

الشكل 1: مؤشر العولمة لمعهد بحوث دورة الأعمال التجارية (تغطيتا البلدان الأعضاء في البنك والبلدان الأعضاء العربي 07
الشكل 2: عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية السارية (1990-2022) 08
الشكل 3: التوزيع الجغرافي للاتفاقيات التجارية الإقليمية السارية 09
الجدول 1: قائمة المؤشرات البُعدية 11
الجدول 2: المجموعات شبه الإقليمية 11
الشكل 4: توجهات التكامل البيني العربي(2010-2022) 13
الشكل 5: التوجهات الخطية لدرجات التكامل البيني العربي 14
الجدول 3: مقارنة درجات البلدان المصدّرة للنفط والبلدان غير المصدّرة للنفط 15
الجدول 4: الدرجات بحسب المجموعات شبه الإقليمية 15
الجدول 5: مجموعات البلدان (استنادًا إلى نتائج مؤشر سنة 2022) 16
الجدول 1-أ: طريقة الحساب الخاصة بمؤشرات المدخلات 50

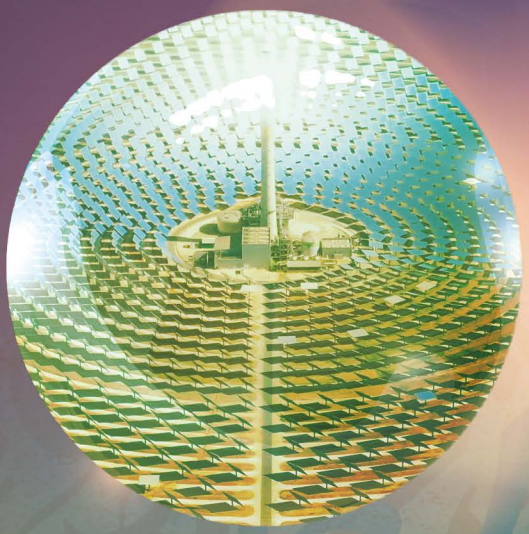

توطئة

يحتاج العالم إلى التعاون المتعدّد الأطراف أكثر من أكثر وقت مضى من أجل التصدي للصعوبات الإنمائية اليوم. ولا يقتصر ذلك على المشاكل الهيكلية فحسب مثل الهشاشة المناخية، والطاقة الميسورة التكلفة، والفقر، بل يشمل أيضًا المشاكل الجديدة الناجمة عن العديد من النزاعات السياسية الجارية، التي تؤثر في البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من طرق شتّى، ومنها التجارة، والاستثمارات، وتشديد الظروف المالية. وتتزايد أهمية وضرورة دور المنظمات الدولية مثل البنك الإسلامي للتنمية في هذه البيئة المتّسمة بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بها.

تشدّد اتفاقية تأسيس البنك على الهدف المتمثّل في تحقيق تكامل اقتصادي أكبر فيما بين البلدان الأعضاء. ووفقًا لذلك، ما انفك البنك يدعو إلى التعاون والتكامل الإقليميّين كأداة فعّالة لدعم خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانه الأعضاء منذ إنشائه. وهذه الرؤية مرسّخة في سياسة البنك المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميّين القائمة على أربع ركائز: (1) تعزيز الترابط العابر للحدود؛ (2) وتحسين كلٍّ من مناخ الاستثمار والتنافسية؛ (3) وتعميم المبادلات التجارية والمالية الإسلاميّة؛ (4) وتيسير التعاون لتوفير السلع العامّة الإقليمية. ووفقًا للاستراتيجية المحدّثة للبنك (2023-2025)، يساهم تنفيذ استراتيجية التعاون والتكامل الإقليميّين مباشرة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للبنك: (1) تعزيز التعافي من جائحة كوفيد19-، (2) والتصدي للفقر وبناء القدرة على الصمود (3) وتشجيع النمو الاقتصادي الأخضر.

بالنظر للدور المحوري الذي يضطلع به التكامل الإقليمي في تحقيق المهمّة النبيلة للبنك، طوّرنا "مؤشر التكامل الخاص بالبنك" من أجل قياس مستوى التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في البنك. واستنادًا إلى نتائج المؤشر، أُعد أول " تقرير لمجموعة البنك حول التكامل" وأُطلق في نوفمبر 2022. وينبثق تقرير مجموعة البنك حول التكامل في البلدان العربية من التقرير الأوّل القائم على منهجية مماثلة، مع التركيز على المنطقة العربية. وقد قرّر البنك إمعان النظر في هذه المنطقة لأنّ تجربتها في مجال التعاون والتكامل الإقليميّين توفّر العديد من الدروس لمناطق البنك الأخرى من حيث الإنجازات والتحدّيات. وتملك المنطقة العربية إمكانات هائلة غير مستغلة من حيث تعميق التكامل داخلها وخارجها. ولذا، فإنّ التحليل المتأنّي لعوامل النجاح ومعيقات التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية من الأهمية بمكان من أجل تطوير الحوافز المناسبة ومن ثمّ استخدام التعاون والتكامل الإقليميّين كوسيلة لتحقيق التطلعات الإنمائية للمنطقة.

يقدّم هذا التقرير لمحة مهمّة عن التفاعل بين المحركات المختلفة للتكامل الإقليميّ إذ يسلّط الضوء على تعقيدها التفاعلي عند المضي قدمًا باعتماد خطة مشتركة للتعاون والتكامل الإقليميّين في المنطقة العربية.

يقدّم هذا التقرير لمحة مهمّة عن التفاعل بين المحركات المختلفة للتكامل الإقليميّ إذ يسلّط الضوء على تعقيدها التفاعلي عند المضي قدمًا باعتماد خطة مشتركة للتعاون والتكامل الإقليميّين في المنطقة العربية. وأنا واثق من أنّ النتائج المقدّمة في هذه الوثيقة ستكون جدّ مفيدة لصناع السياسات من المنطقة العربية إلى جانب المناطق الأخرى، إذ يستخلص بعضهم الدروس من بعض.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

"لطالما كان البنك في طليعة دعم التكامل الإقليميّ فيما بين بلدانه الأعضاء في المنطقة العربية لأنّ صعوباتهم الإنمائية تتطلب خطة مشتركة لا يمكن تنفيذها إلاّ بالجهود المتعدّدة الأطراف. وقد انطبق ذلك في سياق أزمة كوفيد19-، ولا يزال منطبقًا في حالات تغيّر المناخ، والأمن الغذائي إلى جانب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتقرير الجديد لمجموعة البنك حول التكامل في الدول العربية أداة مهمّة لتوجيه عمليات البنك لدعم تعميق التكامل الاقتصادي في المنطقة."

الدكتور منصور مختار

نائب الرئيس في العمليات، البنك الإسلامي للتنمية

"يُبرز تقرير مجموعة البنك حول التكامل الاقتصادي في البلدان العربية مدى التكامل الاقتصادي في العالم العربي في العديد من الأبعاد، ومنها التجارة والاستثمارات، والأسواق المالية، والترابط والخدمات اللوجستية، إلى جانب أبعاد أخرى. وهذا المنتج المعرفي مثال جيّد عن التآزر المثمر لدعم اتخاذ القرارات القائم على الأدلة في مجموعة البنك. ويظل معهد البنك ملتزمًا بمواصلة هذه العملية الشاملة للمجموعة وتوسيعها إلى المناطق الأخرى من أجل رفع توصيات سياسات مخصّصة."

الدكتور سامي السويلم

المدير العامّ بالإنابة لمعهد البنك وكبير الاقتصاديين

"تظل المؤسّسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصّادرات، وهي ذراع الضمان في مجموعة البنك، ملتزمة بشدّة بالمساهمة النشطة في أهداف اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي (الكومسيك) من أجل تحقيق تجارة بينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتنمية بنسبة قدرها 25% بحلول سنة 2025. ويمكن أن يساعد عرض القيمة الفريدة للمؤسسة على تعزيز التكامل البيني الإقليميّ فيما بين البلدان الأعضاء العربية بتوفير أدوات تخفيف المخاطر ومن ثمّ تشجيع التجارة والاستثمارات البينية. ودعمت المؤسسة منذ إنشائها التجارة البينة العربية وتدفقات الاستثمارات بمبلغ قارب 23.9 مليار دولار أمريكيّ. وتساهم المؤسسة في التكامل الإقليمي العربي بحلول تأمين المخاطر الائتمانية والسياسية التي تُقدَّمُ للمستثمرين، ولمؤسسات التمويل، وللمقاولين، وللمصدّرين."

أسامة عبد الرحمن القيسي

الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

"أضحى التنافس العالميّ أكثر احتدامًا، مع تفاوت التقدّم الاقتصادي في العالم النامي. وعلى هذا الصعيد، لابد من التكامل الإقليميّ من أجل تحسين رفاه البلدان العربية وتعزيز النمو الشامل. وسيؤدي استغلال الإمكانات المعتبرة للتكامل الاقتصادي إلى استفادة البلدان العربية بفضل مكاسب الكفاءة الناجمة عن الآثار المتعدّية للنموّ، وتوسّع الأسواق ووفورات الحجم المتعلقة بالإنتاج."

المهندس هاني سالم سنبل

الرئيس التنفيذي بالإنابة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

"التعاون والتكامل الاقتصاديان فيما بين البلدان الأعضاء أحد الركائز الاستراتيجيّة للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، كما أنّ تعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مكوّن رئيسيّ لهذا التكامل. وفي هذا السياق، تركّز المؤسسة على الحلول المتكاملة للتجارة، التي تشمل مبادرات بناء القدرات وتمويل التجارة، بغية تحقيق تكامل أكبر. وقد أطلقت المؤسسة في أكتوبر 2021، نيابة عن البنك، المرحلة الثانية من مبادرة برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (أفتياس 2)، وهو برنامج خماسي يهدف إلى تعزيز بيئة التجارة الدولية في المنطقة العربية وتوفير سبل لزيادة التكامل الإقليميّ. وسيساعد تقرير مجموعة البنك حول التكامل في البلدان العربية المؤسسة على تطوير خطط تشغيلية تركّز تركيزًا خاصًا على تحسين التكامل في البلدان العربية."

المهندس هاني سالم سنبل

الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة

إخلاء المسؤولية

لا تعبّر الاستنتاجات والتفسيرات والخلاصات الواردة في هذا المنشور بالضرورة عن آراء وسياسات كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ولا مجالس محافظيها، ولا مجالس إداراتها ومنها مجلس المديرين التنفيذيين، ولا الحكومات التي تمثّلها. ولا يضمن البنك الإسلامي للتنمية دقّة البيانات المدرجة في هذا المنشور ولا يتحمّل أيّ مسؤولية عن أيّ تبعات ناجمة عن استخدامها. ويُقدَّم هذا المنشور دون أيّ ضمان أيًا كان نوعه، لا صريحًا ولا ضمنيًا. ولا تُعبِّر التسميات المستخدمة ولا المادة المعروضة في هذا المنشور عن أيّ رأيٍ لمجموعة البنك في الصفة القانونية لأيّ بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطاتها أو في ترسيم تخومها أو حدودها. ولا يُعبّر استخدام الخرائط في هذا المنشور فيما يتعلق بإقليم أو منطقة جغرافية معيّنة، ولا استخدام كلمة "بلد" في هذا المنشور عن الإقرار أو الموافقة الرسمية عليه من مجموعة البنك، ولا تقصد مجموعة البنك إصدار أيّ أحكام بشأن الصفة القانونية أو أيّ صفة أخرى لأيّ إقليم أو منطقة معروضة في هذه الوثيقة.

شكر وتقدير

هذا التقرير جهد مشترك لموظفين من وحدات عديدة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد أعدّه فريق أساسيّ من شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء في معهد البنك الإسلامي للتنمية، وإدارة التعاون وتنمية القدرات في البنك، بتوجيه عارف سليمان (مدير شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء) ورياض راغب (مدير إدارة التعاون وتنمية القدرات).

يتألف الفريق الأساسيّ من محمد القوصي (إحصائي أوّل، شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء)، وعلي راشد (إحصائي أوّل، شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء)، وقادر باسبوغا (اقتصادي أوّل في التكامل الإقليمي وتشجيع التجارة، إدارة التعاون وتنمية القدرات) وعارف أدونجو (اقتصادي أوّل، شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء)، وأبو كمارا (إحصائي رائد، شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء) وعماد درين (اقتصادي رائد، إدارة التعاون وتنمية القدرات).

أُنجز التقرير بإشراف استراتيجي من منصور مختار (نائب الرئيس في العمليات)، وسامي السويلم (المدير العامّ بالإنابة لمعهد البنك الإسلامي للتنمية وكبير الاقتصاديين)، وعامر بوكفيتش (المدير العامّ بالإنابة لمديرية الممارسات العالمية والشراكات)، وأنس عيصامي (المدير العام لمديرية البرامج القطرية).

نقدّر كذلك جدًا الدعم الإداري الممتاز المقدّم من عبد الرشيد عبد المجيد (منسّق إداري، شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء) وعبد المجيد خان (مساعد إداري، شعبة التعاون والتكامل الإقليميّين).

بإعداد هذا التقرير، فإنّ الفريق ممتن على وجه الخصوص للتعاون السخي لفريق البحث المعني بالتعاون والتكامل الإقليميين لبنك التنمية الآسيوي، الذي يقوده "شين يونغ بارك" (مدير شعبة التعاون والتكامل الإقليميّين ببنك التنمية الآسيوي). والشكر الخاص موصول أيضًا إلى فريق بنك التنمية الآسيوي، المتألف من "رولاندو أفينداتو"، و"مارا كلير تاياغ"، و"ماريا كريسيلدا أهريرا"، و"ماهينتان مارياسينغام" على مساهماتهم القيّمة.

الموجز

كما ورد في اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، تتقاسم البلدان الأعضاء في البنك هدف تحقيق تكامل اقتصادي أكبر فيما بينها. ومن أجل قياس مستوى تقدّم التكامل الاقليميّ فيما بين البلدان الأعضاء على نحو شامل، طوّرت مجموعة البنك مؤشرا إحصائيًا في 2022.[1] ويتألف مؤشر البنك الجديد حول التكامل من 22 مؤشرًا ضمن خمسة أبعاد: (1) التكامل التجاري والاستثماري؛ (2) وتكامل الأسواق المالية؛ (3) وشبكات الإنتاج (4) والترابط والخدمات اللوجستية؛ (5) والتنقل البشري والتكامل المؤسّسي.

استنادًا إلى نتائج المؤشر، استُكمل أوّل " تقرير لمجموعة البنك حول التكامل" وأُطلق في 2022. و"تقرير مجموعة البنك حول التكامل في المنطقة العربية" هو ثاني منشور قائم على منهجية مؤشر التكامل. ولأغراض هذا التقرير، تشير المنطقة العربية إلى 21 بلدًا عضوًا في جامعة الدول العربية: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. واستُثنيت الصومال حاليًا لعدم توفّر ما يكفي من البيانات.

تظهر نتائج المؤشر بأنّ مستوى إجمالي التكامل البيني العربي ظل مستقرًا بين 2010 و2022. إلاّ أنّ هيكل مؤشر التكامل بحسب كل بُعد تغيّر تغيّرًا معتبرًا خلال نفس الفترة. وقد تحسّنت بعض الأبعاد (تكامل الأسواق المالية)، فيما تدهورت أبعاد أخرى (الترابط والخدمات اللوجستية والتنقل البشري والتكامل المؤسّسي). وفي سنة 2010، تمثل أضعف بُعد في تكامل الأسواق المالية. وبحلول 2021، أضحى أكبر محرّك للتكامل. وعلى النقيض من ذلك، شهد بُعد التنقل البشري والتكامل المؤسّسي، الذي كان أقوى بُعد في 2010، تدهورًا تدريجيًا إلى غاية 2021.

تجدر الإشارة إلى أنّ تكامل الأسواق المالية هو أضعف أبعاد التكامل الاقتصادي في جميع البلدان الأعضاء في البنك من إفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية.[2] وهذا ما يشير إلى وجود إمكانات كبيرة للتعلم بين النظراء ومشاركة الممارسات الفضلى فيما بين البلدان الأعضاء. ويمكن لباقي البلدان الأعضاء أن تعتمد على التجارب الفردية والجماعية للبلدان العربية، ولا سيما مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، فيما يتعلق بالتكامل المالي مع مناطق أخرى، مثل آسيا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء. وللبنك دور أساسي في تسهيل تبادل هذه الممارسات بآلية تبادل المعارف والخبرات.

تشير نتائج المؤشر أيضًا إلى وجود حاجة لتحسين فعالية وقدرة المؤسسات الحكومية الدولية في المنطقة العربية بغية دعم التكامل الإقليمي. والتكامل المؤسّسي القويّ أمر ضروري للمحافظة على مسار ثابت لتحقيق تكامل أعمق استنادًا إلى قواعد ولوائح متّسقة، وهو ما يؤدي إلى تعظيم المكاسب المتوخاة.

وتختلف نتائج المؤشر الإجمالية اختلافًا كبيرًا في مجموعات المناطق شبه الإقليمية المختلفة، ما أدّى إلى ملامح تكامل اقتصادي غير متكافئة وغير متوازنة على المستوى الإقليميّ. وقد سجلت مجموعة البلدان المصدّرة للنفط نتيجة تكامل بيني عربي أعلى من نتيجة مجموعة البلدان غير المصدّرة للنفط. ومن جهة أخرى، من بين المجموعات شبه الإقليمية المختلفة، سجلت مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة أعلى أداء بسبب نجاحها النسبيّ من حيث تكامل الأسواق المالية.

تجدر الإشارة إلى أنّ مؤشر تكامل البنك يقيس مستوى التكامل الاقتصادي على أساس نسبيّ. ولذا فهو لا يبرز تكامل البلدان الأعضاء في البنك مع الاقتصاد العالمي بكامله. ومن أجل تكميل نتائج المؤشر من منظور عالمي، أُجري تحليل إضافي أظهر أنّ البلدان الأعضاء في البنك في المنطقة العربية عزّزت تكاملها مع الاقتصاد العالميّ في العقد السابق. ويُبيّن ذلك أنّ اقتصادات البلدان الأعضاء في البنك في هذه المنطقة قد تكاملت على نحو أقوى مع بقية أرجاء العالم مما تكاملت فيما بينها.

وفقًا لنتائج المؤشر، فإنّ التكامل التجاري والاستثماري مجال مهمّ يمكن أن تدعم فيه مجموعة البنك خطة التكامل الاقتصادي للمنطقة العربية بطرق عديدة. ويمكن أن تدعم مجموعة البنك التنفيذ الفعّال لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فضلاً عن صياغة وتفعيل اتفاقية الاستثمار العربي من أجل توسيع التكامل البيني العربي. وفضلاً عن ذلك، قد يؤدي التنفيذ التام لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحتمال توسيعه، بإضافة البنود البيئية، دورًا تحويليًّا في ربط المنطقة العربية بغيرها من مناطق البنك من أجل تحقيق المنافع التجارية على نحو غير مضر بالبيئة.

---

[1] تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات: البنك الإسلاميّ للتنمية (البنك)، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية (معهد البنك)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

[2] نتائج المؤشر لجميع مناطق البنك متاحة في تقرير مجموعة البنك حول التكامل عن سنة 2022" على الرابط التالي:
https://www.isdb.org/publications/isdb-group-integration-report-2022

مقدمة

يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز التكامل الإقليميّ كأداة لتعزيز التجارة والاستثمارات، وتشجيع النمو، وتحسين سبل العيش استنادًا إلى مبادئ التضامن والمنافع المتبادلة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف طبقًا لاستراتيجية البنك المحدّثة (2023-2025) وسياسته المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميّين، تُتابع مجموعة البنك التقدّم المحرز في تحقيق تكامل اقتصادي أكبر فيما بين البلدان الأعضاء على أساس عالميّ وإقليميّ.

هناك إقرار عالميّ متزايد بأنّ التعاون والتكامل الإقليميّين يوفران إطارًا عمليًا لمعالجة الصعوبات العابرة للحدود الجديدة مثل انعدام الأمن الغذائي، ونقص الطاقة، والصحة العامّة، وتغيّر المناخ، لأنّ ذلك يساعد البلدان على جمع الموارد الكافية لحلّ مشكلاتهم المشتركة. وفضلاً عن ذلك، في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد19-، يؤدي التقارب الجغرافي دورًا آخذًا في النمو في تشكيل التدفقات التجارية والاستثمارية العالمية، كما أضحى توزيع الإنتاج أكثر تركّزًا فيما بين الشركاء التجاريين في الجوار، ما يؤدي إلى تعزيز دور التعاون والتكامل الإقليميّين من أجل المحافظة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

اتّساقًا مع التوجهات العالميّة في مجال الاستفادة من التعاون والتكامل الإقليميّين، تعمل المنطقة العربية (التي يطلق عليها في هذه الوثيقة اسم "المنطقة") بنشاط على خطة مشتركة من أجل التكامل، ومواءمة اقتصادات المنطقة على نحو أوثق.[3] وقد باشرت المنطقة العديد من مبادرات التكامل الإقليمي منذ أربعينيّات القرن العشرين في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأكثر مبادرات التعاون والتكامل الإقليميّن شمولاً من حيث تغطية البلدان هي جامعة الدول العربية التي تهدف إلى تعزيز التكامل فيما بين البلدان الأعضاء بالتنسيق والتعاون.

تظهر البيانات المتوفرة بأنّ الاقتصاد العالميّ قد أضحى أكثر تكاملاً في العقود الأخيرة. ووفقًا لذلك، حقّقت البلدان الأعضاء في البنك تقدّمًا كبيرا في تكامل اقتصاداتها مع الاقتصاد العالمي. كما زاد متوسط درجة البلدان الأعضاء في مؤشر العولمة لمعهد بحوث دورة الأعمال التجارية في العقد السابق. ولوحظ توجّه مماثل في البلدان الأعضاء في البنك من المنطقة العربية، إذ زادت الدرجات مقارنة بمتوسّط البنك (الشكل 1).[4]

الشكل 1: مؤشر العولمة لمعهد بحوث دورة الأعمال التجارية
(تغطيتا البلدان الأعضاء في البنك والبلدان الأعضاء العربية)

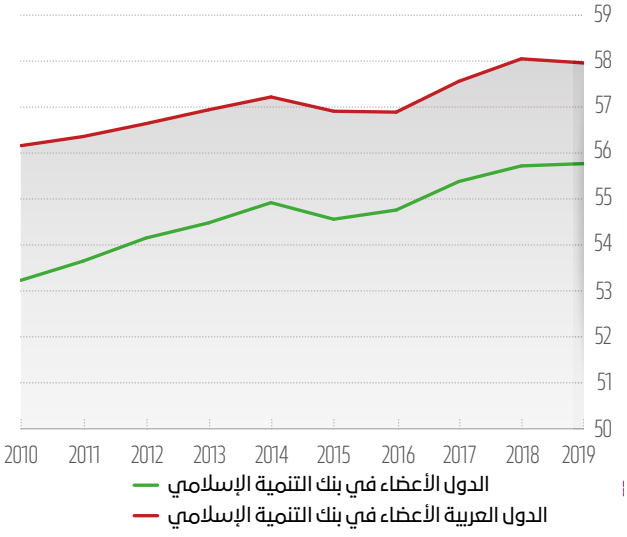

ملاحظة: تعود أحدث البيانات المتوفرة إلى 2019.
المصدر: قاعدة بيانات مؤشر العولمة لمعهد بحوث دورة الأعمال التجارية.

يُعتقد عمومًا بأنّ مستوى التكامل فيما بين البلدان الأعضاء قد زاد مع مرور الوقت، ولكن لم يُجر أيّ تحليل مهيكل ودقيق بالكامل في هذا الصدد. ومن أجل سدّ هذه الفجوة التحليلية، طوّرت مجموعة البنك مؤشر تكامل لقياس مستوى التكامل فيما بين البلدان الأعضاء في البنك والتقدم المحرز فيه. وأُعد أوّل تقرير لمجموعة البنك حول التكامل وأُطلق في 2022 وهو يضمّ النتائج.[5] وقد بيّن التقرير أنّ أقوى محرّك للتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء يتمثّل في "شبكات الإنتاج"، وهو ما يدل على الدور الهامّ الذي تؤديه الروابط بين الصناعات. ووُجد أنّ التكامل المالي هو أكثر عقبات التكامل تعقيدًا، الأمر الذي يدعوا إلى إيلاء أكبر قدر من الاهتمام له في المستقبل.

تقرير مجموعة البنك حول التكامل في البلدان العربية هو ثاني منشور يبرز مؤشر التكامل في البنك. ويولي التقرير أهميّة بالغة للمنطقة العربية، كما يهدف إلى تقديم توصيات مخصّصة وتشغيلية للمنطقة. وفي النسخ المستقبلية للتقرير، يخطط البنك التركيز على المجموعات الإقليمية المختلفة من أجل مقارنة توجهات التعاون والتكامل الإقليميّين في مناطق مختلفة.

---

[3] لأغراض هذا التقرير، تشير المنطقة العربية إلى 21 بلدًا عضوًا في جامعة الدول العربية: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. واستُثنيت الصومال حاليًا لعدم توفّر ما يكفي من البيانات.

[4] يقيس مؤشر العولمة لمعهد بحوث دورة الأعمال التجارية الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للعولمة. ويحسب المؤشر الإجمالي على أنّه المتوسط "الفعلي" والمتوسط "بحكم القانون" للعولمة. وتقيس العولمة الفعلية التدفقات والأنشطة الفعلية فيما تتعلق العولمة بحكم القانون بالسياسات والمؤسسات التي تمكّن التدفقات والأنشطة العالمية. وترد المزيد من التفاصيل حول مؤشر العولمة لمعهد بحوث دورة الأعمال التجارية في الرابط التالي:
https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

[5] والتقرير الكامل متاح على الرابط التالي:
https://www.isdb.org/publications/isdb-group-integration-report-2022

توجهات التكامل الاقتصادي الإقليمية

طيلة العقود الثلاثة الماضية، حقّقت العديد من الاقتصادات تكاملاً اقتصاديًا أقوى. وقد تحقّق ذلك بالبحث عن الظروف المناسبة والسياقات المؤسّسيّة التي تستطيع السلع والخدمات ورأس المال والبيانات والأشخاص التنقل ضمنها بحرية أكبر والمساهمة في زيادة النمو. وموازاةً مع توجهات التكامل العالمية، يتّخذ التعاون والتكامل الإقليميّان أشكالاً عديدة، ومنها التعاون على بناء بنى تحتية كبيرة، وتصميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية، والتعاون على إضفاء الاستقرار على الأسواق المالية.[6] وقد جُمعت التجارة، وهي أحد المحركات الرئيسة للتعاون والتكامل الإقليميّين، بحسب البلدان من أجل تعزيز تكامل أكبر. وقد زاد عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية على الصعيد العالميّ بأكثر من 16 ضعفًا من 1990 إلى 2022 (الشكل 2)

لقد أدّى انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى زيادة الاهتمام بقياس مستوى التكامل الإقليمي من أجل تحقيق فهم أفضل لدور عوامل التكامل الاقتصادي، والتدابير المؤسّسية، والقرب الجغرافي عند الدفع بالتجارة والاستثمارات العابرة للحدود. وفضلاً عن ذلك، وجّهت الاختلافات في المجموعات الاقتصادية اهتمام الباحثين نحو إجراء مقارنات عالمية (الشكل 3)..

أطلقت المؤسسات الإنمائية الإقليمية مبادرات مماثلة لتتبّع التقدم المحرز في التكامل الإقليمي. وعلى سبيل المثال، طوّر بنك التنمية الآسيوي مؤشر التعاون والتكامل الإقليميّين لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وهو مؤشر مركّب يقدّم قياسًا متعدّد الأبعاد للتكامل الإقليمي، ويشمل التجارة والاستثمار، والمال والتمويل، وسلاسل القيمة الإقليمية، والبنى التحتية والترابط، وحرية تنقل الأشخاص، والتكامل المؤسّسي والاجتماعي، والتكنولوجيا والترابط الرقمي، والتعاون البيئي. ويتيح المؤشر قياس التقدّم المحرز في عدد من الأبعاد، وتحديد نقاط القوة والضعف على المستوى الإقليمي، وشبه الإقليمي، والوطني.

وعلى نفس المنوال، تشارك كل من مفوّضية الاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبنك التنمية الإفريقي، في إطلاق منصة مؤشر التكامل الإقليميّ الإفريقي، التي توفر للمستخدمين

طيلة العقود الثلاثة الماضية، حقّقت العديد من الاقتصادات تكاملاً اقتصاديًا أقوى. وقد تحقّق ذلك بالبحث عن الظروف المناسبة والسياقات المؤسّسيّة التي تستطيع السلع والخدمات ورأس المال والبيانات والأشخاص التنقل ضمنها بحرية أكبر والمساهمة في زيادة النمو.

الشكل 2: عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية السارية (1990-2022)

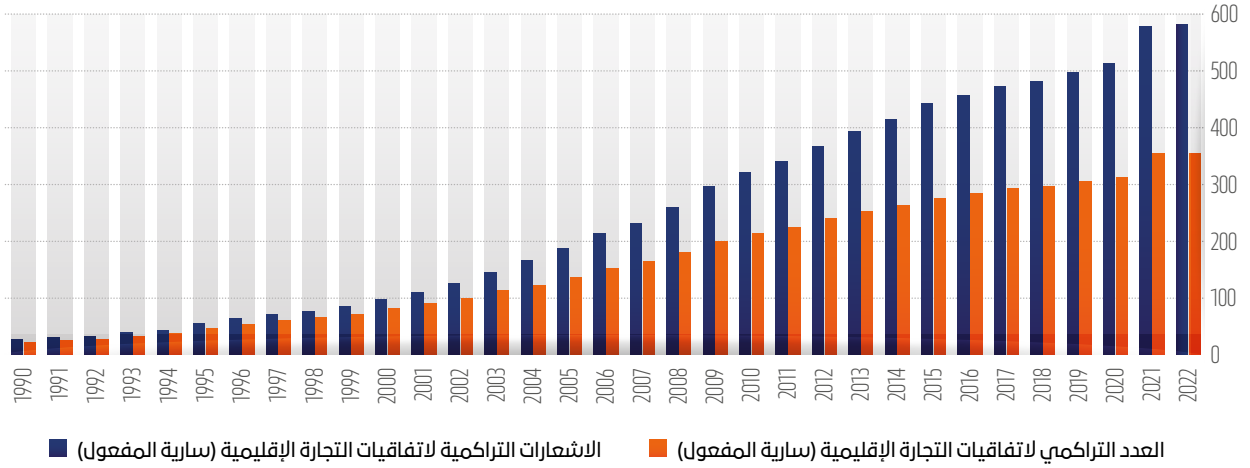

اتفاقات التجارة الاقليمية

المصدر: قاعدة بيانات الاتفاقيات التجارية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية (https://rtais.wto.org/UI/charts.aspx) جرى تصفحه في 28 ديسمبر 2022.

[6] فيلب لومباردي" و"إيريك أكوستا" (2017). رصد التكامل الاقتصادي الإقليمي القائم على المؤشرات. "سبرينجر".

الوصول إلى درجات وتصنيفات مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي، والبيانات ذات الصلة المستخدمة في حساب هذه الدرجات، ومجموعة كبيرة من المعلومات ذات الصلة. ويشمل مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي العديد من أبعاد التكامل الإقليمي: التجارة، وشبكات الإنتاج، والاقتصاد الكلّي، والبنية التحتية، وحرية تنقل الأشخاص.

وما انفك البنك، منذ إنشائه، يتتبّع التقدّم المحرز في التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء، لأنّه يعتبر أنّ التعاون والتكامل الإقليميّين نهج فعّال لربط البلدان الأعضاء بالأسواق العالمية وأنظمة الإنتاج، مع تهيئة فرص الاستثمار والتوظيف في نفس الوقت على نحو متّسق. وقبل تطوير مؤشر البنك حول التكامل، كان نهج البنك للقياس الإحصائي يستند إلى البيانات التجارية والاستثمارية المتاحة. وانطلاقًا من إقرار مجموعة البنك للطبيعة المتعدّدة الأوجه للتكامل الاقتصادي، من الضروري إضافة المؤشرات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص، والتكامل المالي، وروابط الإنتاج، والتكامل المؤسّسي، والترابط والخدمات اللوجستية.

لقياس مستوى التكامل الاقتصادي على نحو شامل فيما بين البلدان الأعضاء العديد من المنافع المتوقعة لجمهور عالمي كبير، يتجاوز مجموعة البنك. وهو مهمٌّ لمنظمات التعاون الإقليمية، وحكومات البلدان الأعضاء، والقطاع الخاص، والباحثين، وعامّة الناس. والأهم أنّ تحليل العديد من أبعاد التكامل فيما بين البلدان الأعضاء يساعد على كشف المحركات الكامنة وراء التكامل الاقتصادي والعقبات التي يواجهها من أجل توجيه صانعي السياسات وتحديد مجالات التحسين. وتتيح دراسة التكامل الاقتصادي في العديد من المناطق والمناطق الفرعية إجراء مقارنات مفيدة، وتقدّم هذه المقارنات معلومات من أجل تسهيل التعلّم بين النظراء وعرض الممارسات الفضلى فيما بين البلدان الأعضاء في البنك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وما انفك البنك، منذ إنشائه، يتتبّع التقدّم المحرز في التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء، لأنّه يعتبر أنّ التعاون والتكامل الإقليميّين نهج فعّال لربط البلدان الأعضاء بالأسواق العالمية وأنظمة الإنتاج، مع تهيئة فرص الاستثمار والتوظيف في نفس الوقت على نحو متّسق. وقبل تطوير مؤشر البنك حول التكامل، كان نهج البنك للقياس الإحصائي يستند إلى البيانات التجارية والاستثمارية المتاحة.

الشكل 3: التوزيع الجغرافي للاتفاقيات التجارية الإقليمية السارية

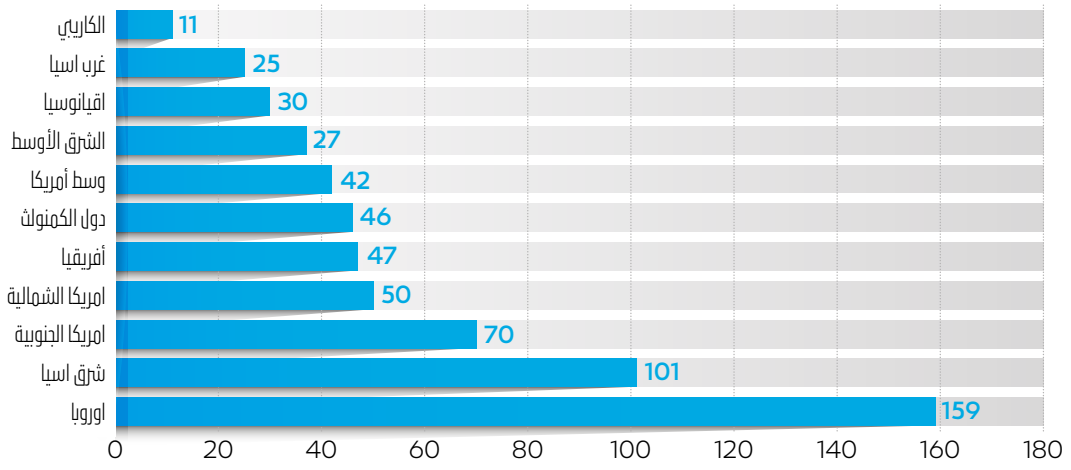

اتفاقات التجارة الاقليمية

المصدر: قائمة بيانات الاتفاقيات التجارية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية (https://rtais.wto.org/UI/charts.aspx) جرى تصفحه في 28 ديسمبر 2022.

قياس التكامل الإقليمي

عند تطوير المؤشرات المركّبة للتكامل الاقتصادي، يعد تحليل المكوّن الرئيس تقنية إحصائية واسعة الاستخدام، وتحدّد التقنية أوزان كل معيار على نحو موضوعيّ.[7] وتراعي تقنية تحليل المكوّن الرئيس أعلى تغيّر ممكن في المؤشر المحدّد باستخدام أقل عدد ممكن من العوامل.[8] وتقوم هذه التقنية بتجميع المؤشرات الفردية المتداخلة بغية تشكيل مؤشر مركّب يضمّ المعلومات المشتركة بين المؤشرات الفردية. ويؤدي ذلك إلى الاستخدام الأمثل للبيانات الحالية استنادًا إلى هيكل ترابطها.

تقلّل تقنية تحليل المكوّن الرئيس تعدّد أبعاد البيانات بتحويل مجموعات البيانات الأصلية إلى مجموعة جديدة من المتغيّرات التي يطلق عليها المكوّنات الرئيسة. وتعكس هذه المكونات كلاً من الفروق الشائعة والفريدة من نوعها للمتغيرات، وتحدّد المكونات القليلة الأخيرة الاتجاهات التي يوجد فيها اختلاف ضئيل (علاقة خطية تقريبًا) مع المتغيرات الأصلية. ولذا، يتيح تحليل المكوّن الرئيس تحديد مجموعات المتغيّرات المترابطة والتعرّف عليها. وقد استُحدثت التقنية لأوّل مرّة في 1901 من قبل "كارل بيرسن"، وقد غُيّرت بُعد ثلاثة عقود من قبل "هارولد هوتلين".[9]

في المؤشرات المركّبة، يؤثر اختيار إجراء تحديد الأوزان وإسنادها إلى المتغيرات تأثيرًا مباشرًا في النتائج. ولا بدّ من اختيار إجراء تحديد الأوزان المناسب من أجل نجاح تشكيل المؤشّر المركّب. ومن أجل تفادي التحيّز في نتائج المؤشّر، يوصى بتفادي إجراءات تحديد الأوزان المسبقة.[10] ولذا، عند تصميم مؤشر مركّب، يعتبر تحليل المكوّن الرئيس تقنية عملية لتحديد أوزان المؤشرات على نحو موضوعيّ. فضلاً عن الموضوعية، تسمح بساطة تطبيق تحليل المكوّن الرئيس بتطبيقه في العديد من المؤشرات، ومنها المتعلقة بقياس الرفاه، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتكامل الإقليميّ.

استنادًا إلى مبادرات مؤشّر التكامل الإقليمي المماثلة، يتّبع مؤشر البنك حول التكامل طريقة تحليل مكوّن رئيس من خطوتين كإجراء لتحديد الوزن. وتُوضع التقديرات بتطبيق أوّل تحليل مكوّن رئيس على كل بُعد ومن ثمّ يتم تطبيق تحليل مكوّن رئيس على المؤشر الإجمالي. ويُستَنِدُ تحليل المكوّن الرئيس الأوّل الأوزان إلى المؤشرات الفردية ضمن كل بُعد، ويُقدّم تحليل المكوّن الثاني الأوزان لأبعاد المؤشر المركّب. وبعد إجراء تحليل المكوّن الرئيس بخطوتيه، تُدقَّقُ النتائج باستخدام نموذج مكاني ذاتي الانحدار لمراعاة التعلّق المكانيّ.[11]

مؤشر البنك حول التكامل مهيكل وفق خمسة أبعاد هي: (1) التكامل التجاري والاستثماري؛ (2) وتكامل الأسواق المالية؛ (3) وشبكات الإنتاج (4) والترابط والخدمات اللوجستية؛ (5) والتنقل البشري والتكامل المؤسّسي. ويُقدّم الجدول 1 قائمة بإجمالي 22 مؤشرًا مأخوذة بعين الاعتبار في هذه الأبعاد من أجل إنشاء مؤشر البنك حول التكامل. وتتراوح درجات المؤشر من 0 إلى 1، إذ تشير الدرجات العليا إلى

المؤشرات الفرعية للتكامل الاقتصادي

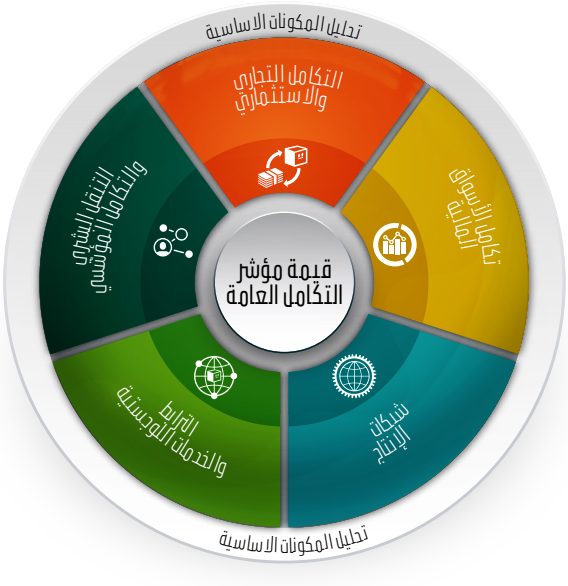

مستويات عليا من التكامل الإقليميّ. وتُمثل درجة مؤشر كل بلد على حدة مستوى تكامله مع باقي البلدان الأعضاء في البنك من المنطقة العربية في هذا التقرير.

لأغراض هذا التقرير، تشير المنطقة العربية إلى 21 بلدًا عضوًا في جامعة الدول العربية: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. واستُثني الصومال حاليًا لعدم توفّر ما يكفي من البيانات.

بالنسبة للنتائج المقارنة في المناطق الفرعية المختلفة، يتّبع التقرير التصنيف المقدّم في الجدول 2. وتُحسب درجة منطقة فرعية معيّنة بأنّها المتوسّط البسيط لجميع البلدان المشمولة في إطار المجموعة المعنية. وعلى نفس المنوال، تُحسب الدرجة العامّة للتكامل البيني العربي بأنّها المتوسط البسيط لجميع درجات كل بلد من البلدان الأعضاء في المنطقة برمتها. وتُقدَّم الدرجات أيضًا على أساس بُعدي من أجل تحليل محركات وعقبات التكامل الاقتصادي الإقليميّ.

---

[7] المؤشر المركّب أداة إحصائية تجمّع عددًا من المؤشرات الفردية في مؤشر واحد استنادًا إلى النموذج المتعدّد الأبعاد المتعلّق بها.

[8] مركز البحوث المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية (2008). كتيّب حول إنشاء مؤشرات مركّبة: المنهجية ودليل المستخدم. منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[9] سلسكين ن.ج" (طبعة 2010). موسوعة تصميم البحث. (المجلد الأوّل) دار النشر "Sage".

[10] وهان كونيغ" (2015). مؤشر الاتحاد الأوروبي حول جهود التكامل. وثائق عمل معهد الدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي التابع لجامعة الأمم المتحدة.

[11] يرجى الرجوع إلى الملحق للاطلاع على تفاصيل المنهجية ومصادر البيانات.

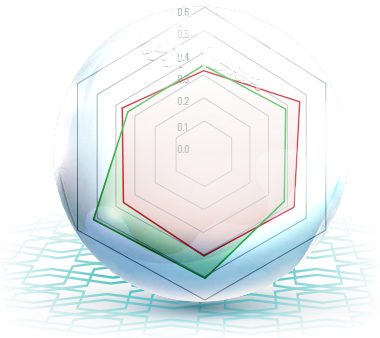

الجدول 1: قائمة المؤشرات البُعدية

البُعد	رمز المؤشر	اسم المؤشر
1. التكامل التجاري والاستثماري	1-أ	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات
	1-ب	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات
	1-ج	نسبة التجارة الدولية البينية العربية إلى إجمالي التجارة الدولية
	1-د	نسبة التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية إلى التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة
	1-هـ	نسبة التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية إلى التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة
2. تكامل الأسواق المالية	2-أ	نسبة الالتزامات السهمية البينية العربية العابرة للحدود إلى إجمالي الالتزامات السهمية العابرة للحدود
	2-ب	نسبة التزامات السندات البينية العربية العابرة للحدود إلى إجمالي التزامات السندات العابرة للحدود
	2-ج	مؤشر عمق المؤسسات المالية
	2-د	مؤشر عمق الأسواق المالية
3. شبكات الإنتاج	3-أ	مؤشر متوسط التكامل التجاري مع الشركاء التجاريين العرب
	3-ب	مؤشر متوسط التركيز التجاري مع الشركاء التجاريين العرب
	3-ج	نسبة صادرات السلع الوسيطة فيما بين الدول العربية إلى إجمالي صادرات السلع البينية العربية
	3-د	نسبة واردات السلع الوسيطة فيما بين الدول العربية إلى إجمالي واردات السلع البينية العربية
4. الترابط والخدمات اللوجستية	4-أ	متوسط التكاليف التجارية مع الشركاء التجاريين العرب
	4-ب	مؤشر متوسط الربط بخطوط الشحن البحري المنتظم مع الشركاء التجاريين العرب
	4-ج	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
	4-د	اشتراكات النطاق العريض الثابتة (لكل 100 شخص)
5. التنقل البشري والتكامل المؤسسي	5-أ	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي لا تشترط تأشيرة دخول
	5-ب	نسبة المهاجرين من البلدان العربية إلى العدد الإجمالي للمهاجرين
	5-ج	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي لديها سفارة
	5-د	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي وقّعت على اتّفاقيات التجارة الحرّة
	5-هـ	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي وُقّع معها على معاهدات استثمارات تجارية

الجدول 2: المجموعات شبه الإقليمية

مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية	مجموعة اتّحاد المغرب العربي	المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية	لم يشملها التقرير بسبب عدم توفر البيانات
البحرين	الجزائر	الاتّحاد القُمريّ	الصومال
الكويت	ليبيا	جيبوتي	
سلطنة عمان	موريتانيا	مصر	
قطر	المغرب	العراق	
المملكة العربية السعودية	تونس	الأردن	
الإمارات العربية		لبنان	
		فلسطين	
		السودان	
		سوريا	
		اليمن	

الجزء أ:
تحليل
نتائج المؤشر

توجهات التكامل البيني العربي

تُظهر نتائج مؤشر تكامل البنك بأنّ المستوى العامّ للتكامل البيني العربي لم يتغيّر تغيّرًا معتبرًا بين 2010 و2022 (الشكل 4). ومع ذلك، هناك تغيّرات ملحوظة في أبعاد المؤشّر الخمسة مع مرور الوقت. وتُظهر بعض الأبعاد توجهات تصاعدية، فيما يسجل بعضها الآخر توجهات نزولية، فيعوّض بعضها بعضًا في المؤشر العامّ. وهذا ما أدّى إلى درجات تكامل عامّة مطردة من 2010 إلى 2022.

هناك توجه صعودي معتبر في تكامل الأسواق المالية من 2010 إلى 2022. وفي 2010، كان تكامل الأسواق المالية أضعف بُعدٍ في التكامل البيني العربي. إلاّ أنّ درجته البُعدية زادت تدريجيًا طيلة السنوات اللاحقة، حتى أضحى أكبر محرّك للتكامل في 2021. وقد يكون ذلك دليلًا على نضج الأسواق المالية والتكامل الجيّد والمعقول للأنظمة المصرفية في المنطقة، ولربما يُعزى إلى استفادته من تزايد الرقمنة واستخدام التكنولوجيات الجديدة. وتمثل أهمّ عاملين مساهمين في تعزيز التكامل المالّي في المنطقة العربية، في تعميق الأسواق المالية وتدفقات استثمارات المحفظة البينية الإقليمية بسبب انخفاض المخاطر وارتفاع العائدات المتوقعة مقارنة بالأسواق المالية العالمية.

مع أنّ تكامل الأسواق المالية يساهم أساسًا مساهمة إيجابية في النتائج الإجمالية في السنوات الأخيرة، ستكون هناك حاجة إلى المحافظة على الاستمرارية من أجل تعزيز دوره لأنّه القوة الأساسية لتعميق التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في المنطقة العربية. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على السياق العالمي الحالي، إذ من شأن زيادة العائدات المتوقعة من الأسهم العابرة للحدود واستثمارات محفظة الديون في البلدان المتطورة أن تحوّل بعضًا من استثمارات المحفظة إلى بلدان غير عربية في الأجل القريب..

وفي نفس السياق، ما انفك بُعد شبكات الإنتاج يدعم التكامل البيني العربي، ولا سيما من 2017 إلى 2021، كما قدّم أكبر مساهمة في الدرجة الإجمالية في 2017. وهذا ما يشير إلى تغيّر إيجابي في هيكل التجارة البينية العربية عن طريق الروابط الصناعية الابتدائية والنهائية. وبالرغم من ذلك، تشهد درجات شبكات الإنتاج أعلى تقلب بين الأبعاد الخمسة للمؤشر، وهو ما يدل على وجود روابط هشة وغير مؤسّسية في صناعات المنطقة. وقد يُفسّر ذلك جزئيًا بمحدودية التكامل التجاري، ولا سيما في المجموعات شبه الإقليمية في المنطقة..

تُظهر نتائج مؤشر تكامل البنك بأنّ المستوى العامّ للتكامل البيني العربي لم يتغيّر تغيّرًا معتبرًا بين 2010 و2022.

الشكل 4: توجهات التكامل البيني العربي(2010-2022)

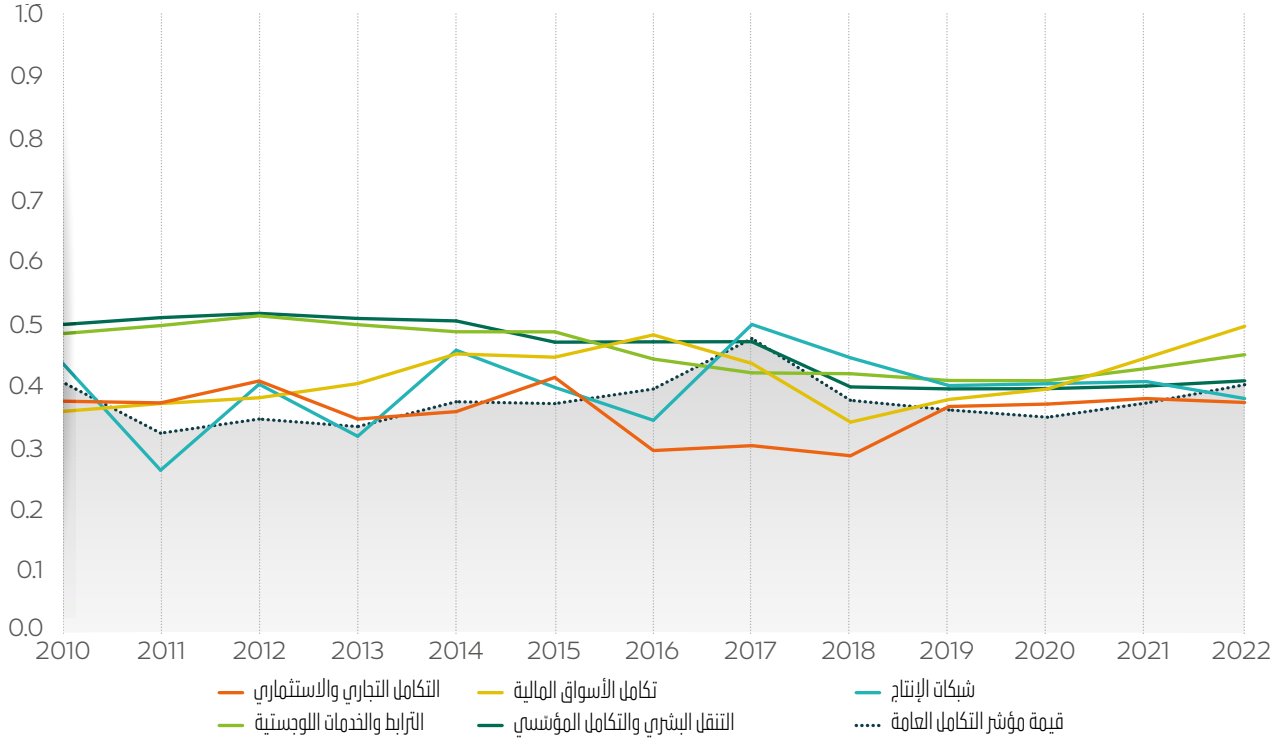

كما أنّ درجات التكامل التجاري والاستثماري غير مستقرة نوعًا ما بسبب تناوب مراحل النمو والركود (أي دورات الأعمال)، بالإضافة إلى تأثير الصدمات الخارجية مثل انهيار سعر النفط في 2014-2016 والنزاعات السياسية الإقليمية. وقد سجّل بُعد التكامل التجاري والاستثماري أدنى مساهمة في تكامل التجارة البينية العربية في 2010-2022. وقد يُفَسَّرُ ذلك جزئيًا بأنّ البلدان المصدّرة والبلدان غير المصدّرة للنفط لها خصائص اقتصادية مماثلة في مجموعاتها، ما يؤدي إلى أوجه تكامل محدودة على الصعيد الإقليمي.[12]

لقد لوحظ توجه نزولي في بُعد التنقل البشري والتكامل المؤسّسي. وكان هذا البُعد أقوى بُعد في 2010، بدرجة قدرها نحو 0.5. لكن انخفضت درجته إلى 0.4 في السنوات الأخيرة. ويشير الأداء المنخفض نسبيًا في التنقل والتكامل المؤسّسي إلى الحاجة لبذل البلدان العربية لمزيد من الجهود من أجل تفعيل الاتفاقيات الإقليمية ومن ثمّ تحسين فعالية وقدرة المؤسسات الحكومية الدولية في المنطقة.

لقد ضعفت مساهمة الترابط والخدمات اللوجستية في التكامل البيني العربي أيضًا من 2010 إلى 2022، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية العابرة للحدود. كما أنّ الترابط العابر للحدود مجال سياسة عالي التأثير في تنسيق الجهود الإقليمية لأنّه يُشجّع القطاع الخاص على التوسع في أسواق أكبر والاستفادة من مكاسب التخصّص الدولي، بالانضمام إلى شبكات الإنتاج الإقليمية والدولية. ويوفر انتشار التكنولوجيات فرصًا مهمّة من أجل تحسين الترابط في المنطقة العربية وتسهيل التنقل السريع للسلع عبر الحدود.

يبيّن الشكل 5 مقارنة بين مرحلتين متعلقة بالتوجهات الخطّية للأبعاد الخمسة بين 2010 و2022. وقد سجّل تكامل الأسواق المالية على وجه الخصوص أكبر تغيّر إيجابيّ. وسيؤدي التحسّن عن طريق تنسيق السياسات النقدية على نحو أفضل ومواءمة لوائح وممارسات السوق المالية في المنطقة العربية إلى زيادة المساهمة في التكامل المالي.

الشكل 5: التوجهات الخطية لدرجات التكامل البيني العربي

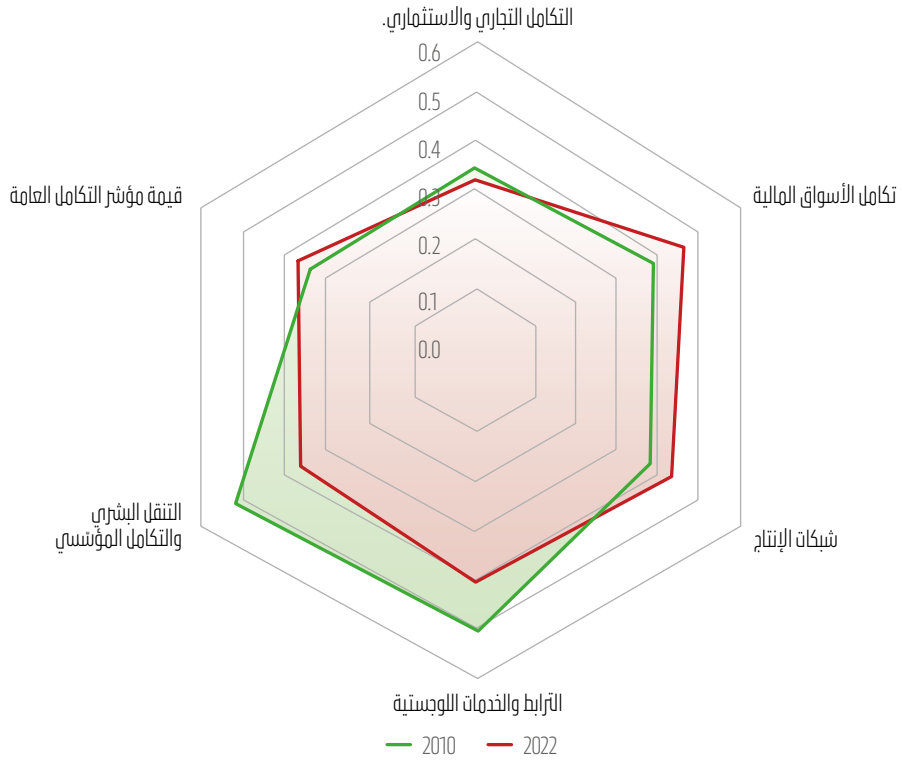

[12] وتحدّدُ المجموعتان على النحو التالي: البلدان المصدّرة للنفط هي الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. والبلدان غير المصدّرة للنفط هي جزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، والسودان، وسوريا، وتونس.

نتائج المجموعات الفرعية الإقليمية العربية

تُصنّف بلدان المنطقة ضمن مجموعتين: بلدان مصدّرة للنفط وبلدان غير مصدّرة للنفط.[13] ويقارن الجدول 3 درجات مؤشر البلدان المصدّرة للنفط بدرجات البلدان غير المصدّرة للنفط. وسجلت مجموعة البلدان المصدّرة للنفط درجة تكامل بيني عربي أعلى من درجة تكامل مجموعة البلدان غير المصدّرة للنفط. وتعزى هذه النتيجة أساسًا إلى الدرجة العالية جدًا لمجموعة البلدان المصدّرة للنفط في بُعدي الأسواق المالية والترابط والخدمات اللوجستية.

فضلاً عن ذلك، تُصنّف البلدان العربية ضمن ثلاث مجموعات: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتّحاد المغرب العربي، والمجموعات الشرقية غير المنتمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويُبيّن الجدول 4 أنّ درجة المؤشر الإجمالية الدنيا سُجّلت في مجموعة اتحاد المغرب العربي، فيما سجّلت مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعلى درجة. وتظل الدرجات المرتفعة في بُعدي تكامل الأسواق المالية إضافة إلى الترابط والخدمات اللوجستية، المحرّك الرئيس للتكامل في مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فضلاً عن ذلك، تُصنّف البلدان العربية ضمن ثلاث مجموعات: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتّحاد المغرب العربي، والمجموعات الشرقية غير المنتمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إنّ التكامل الاقتصادي لمجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تتألف من البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) هو الأعلى بين المجموعات شبه الإقليمية، بدرجة قدرها 0.547. ومن بين الأبعاد الخمسة، حقّقت هذه المجموعة أعلى إنجاز في البُعد 2 (تكامل الأسواق المالية) بدرجة قدرها 0.780 وأدنى إنجاز في البُعد 5 (التنقل البشري والتكامل المؤسّسي) بدرجة قدرها 0.285. وهذا ما يدل على أنّ المنطقة شبه الإقليمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي مرتبطة جيدًا نسبيًا ببقية المنطقة العربية بأسواقها المالية، إلاّ أنّها متأخرة عن الركب من حيث تنقل العمالة والمواءمة المؤسّسية.

الجدول 3: مقارنة درجات البلدان المصدّرة للنفط والبلدان غير المصدّرة للنفط

	الدرجة الإجمالية	التكامل التجاري والاستثماري	تكامل الأسواق المالية	شبكات الإنتاج	الترابط والخدمات اللوجستية	التنقل البشري والتكامل المؤسّسي
البلدان المصدّرة للنفط	0.463	0.338	0.615	0.329	0.564	0.379
البلدان غير المصدّرة للنفط	0.344	0.406	0.387	0.428	0.335	0.435

الجدول 4: الدرجات بحسب المجموعات شبه الإقليمية

	الدرجة الإجمالية	التكامل التجاري والاستثماري	تكامل الأسواق المالية	شبكات الإنتاج	الترابط والخدمات اللوجستية	التنقل البشري والتكامل المؤسّسي
مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية	0.547	0.351	0.780	0.331	0.644	0.285
مجموعة اتّحاد المغرب العربي	0.338	0.391	0.328	0.316	0.382	0.426
المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية	0.344	0.377	0.386	0.445	0.336	0.478

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملاحظة: تتألف مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وتتألف مجموعة اتحاد المغرب العربي من الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس. وتتألف المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي من جزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والسودان، وسوريا، واليمن.

[13] يرجى الرجوع إلى الحاشية 12 للاطلاع على المجموعتين.

مجموعة اتّحاد المغرب العربي

سجّل التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء في مجموعة اتحاد المغرب العربي (المتألفة من خمسة بلدان أعضاء هي الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس) درجة قدرها 0.338؛ وهو الأدنى من بين المجموعات شبه الإقليمية الثلاث. ومن بين الخمسة أبعاد، حقّقت المجموعة أعلى تكامل في البُعد الخامس (التنقل البشري والتكامل المؤسّسي) بدرجة قدرها 0.426، فيما سجّلت أدنى درجة تكامل في البُعد 3 (شبكات الإنتاج) بدرجة قدرها 0.316. وهذا ما يشير إلى الحاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز علاقات الإنتاج والاستهلاك على مستوى الشركات بين مجموعة اتحاد المغرب العربي وبقية المنطقة العربية. وتُشجَّع علاقات الإنتاج على مستوى الشركات، ولكن يمكن أيضًا للحكومات أن تنفّذ سياسات صناعية تحفّز تنمية وتعزيز سلاسل القيمة.

المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجّلت المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المتألفة من عشرة بلدان، هي الاتّحاد القُمريّ، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والسودان، وسوريا، واليمن) درجة تكامل اقتصادي قدرها 0.344؛ وهي أعلى قليلاً من درجة مجموعة اتّحاد المغرب العربي (0.338). والدرجات عالية في البُعد 5 (التنقل البشري والتكامل المؤسّسي) بدرجة قدرها 0.478 وفي البُعد 3 (شبكات الإنتاج) بدرجة قدرها 0.445، فيما سُجّلت أدنى درجة في البُعد 4 (الترابط والخدمات اللوجستية) بدرجة قدرها 0.336. ولذا، قد تحتاج المجموعة إلى إيلاء الأولوية للاستثمارات في الترابط المادّي العابر للحدود وإجراءات الترابط الإقليمي غير المادّي من أجل تعزيز تكاملها مع باقي المنطقة العربية.

يصنّف الجدول 5 البلدان إلى بلدان عالية التكامل، ومعتدلة التكامل، وضعيفة التكامل مع بقية البلدان الأعضاء في البنك من المنطقة العربية. واستنادًا إلى درجات مؤشر 2022، فإنّ البلدان المعتدلة والضعيفة التكامل متفرقة في مناطق شبه إقليمية مختلفة، فيما توجد جميع البلدان الأعضاء العالية التكامل في المنطقة شبه الإقليمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذا ما ينتج عنه هيكل تكامل غير متوازن على مستوى المنطقة العربية.

واستنادًا إلى درجات مؤشر 2022، فإنّ البلدان المعتدلة والضعيفة التكامل متفرقة في مناطق شبه إقليمية مختلفة، فيما توجد جميع البلدان الأعضاء العالية التكامل في المنطقة شبه الإقليمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذا ما ينتج عنه هيكل تكامل غير متوازن على مستوى المنطقة العربية.

الجدول 5: مجموعات البلدان (استنادًا إلى نتائج مؤشر سنة 2022)

عالية التكامل مع باقي البلدان الأعضاء العربية	معتدلة التكامل مع باقي البلدان الأعضاء العربية	ضعيفة التكامل مع باقي البلدان الأعضاء العربية	لم تُدرج لعدم توفر البيانات
البحرين	الجزائر	جيبوتي	الصومال
الكويت	الاتحاد القُمري	موريتانيا	
سلطنة عُمان	مصر	سوريا	
قطر	العراق	السودان	
المملكة العربية السعودية	الأردن	اليمن	
الإمارات العربية	لبنان		
	ليبيا		
	المغرب		
	فلسطين		
	تونس		

ملاحظة: حُدّدت حدود المجموعات استنادًا إلى الشرائح الربعية.

الخاتمة

تُظهر نتائج مؤشر البنك حول التكامل بأنّ مستوى إجمالي التكامل البيني العربي ظل مستقرًا بين 2010 و2022. ولكن تغيّر هيكل مؤشر التكامل بحسب كل بُعد تغيّرًا معتبرًا في نفس الفترة. وقد تحسّنت بعض الأبعاد (تكامل الأسواق المالية)، فيما تدهورت أبعاد أخرى (الترابط والخدمات اللوجستية، والتنقل البشري والتكامل المؤسّسي). وفي سنة 2010، تمثل أضعف بُعد في تكامل الأسواق المالية. وبحلول 2021، أضحى هذا البُعد أكبر محرّك للتكامل. وعلى النقيض، شهد بُعد التنقل البشري والتكامل المؤسّسي، الذي كان أقوى بُعد في 2010، تدهورًا تدريجيًا إلى غاية 2021.

وبخلاف المنطقة العربية، فإنّ تكامل الأسواق المالية هو أضعف بُعد في جميع البلدان الأعضاء في البنك (درجة قدرها 0.167 في 2020).[14] وهذا ما يشير إلى وجود إمكانات كبيرة للتعلم بين النظراء وتبادل الممارسات الفضلى فيما بين البلدان الأعضاء في البنك. ويمكن لباقي البلدان الأعضاء في البنك أن تعتمد على التجارب الفردية والجماعية للبلدان العربية، ولا سيما مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيما يتعلق بالتكامل المالي مع مناطق البنك الأخرى، مثل آسيا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء. وللبنك دور أساسي في تسهيل تبادل هذه الممارسة باستخدام آلية تبادل المعارف والخبرات.[15]

تشير نتائج المؤشر إلى الحاجة لتحسين فعالية وقدرة المؤسسات الحكومية الدولية في المنطقة العربية على دعم التكامل الإقليمي. وبالفعل، تتميّز التكتّلات الاقتصادية العالية التكامل بمستوى عالي من التكامل المؤسسيّ فيما بين المناطق والتنقل البشري. وفي هذا الصدد، تكمّل سياسات السفر من دون تأشيرة المعاهدات التجارية والاستثمارية المتعدّدة الأطراف بتسهيل تنقل الأشخاص. ويساعد التكامل المؤسّسي القوي البلدان على المحافظة على مسار منتظم لتحقيق تكامل أعمق استنادًا إلى قواعد ولوائح متّسقة، ومن ثمّ تعظيم المكاسب المتوخاة.

تختلف درجات المؤشر الإجمالية اختلافًا كبيرًا في مجموعات المناطق شبه الإقليمية المختلفة، ما يؤدي إلى ملامح تكامل اقتصادي غير متكافئ وغير متوازن على المستوى الإقليميّ. وسجلت مجموعة البلدان المصدّرة للنفط درجة تكامل بيني عربي أعلى من درجة مجموعة البلدان غير المصدّرة للنفط. ومن جهة أخرى، من بين المجموعات شبه الإقليمية الثلاث (المجموعة شبه الإقليمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجموعة شبه الإقليمية لاتحاد المغرب العربي، والمنطقة شبه الإقليمية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، سجلت مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعلى أداء بسبب نجاحها النسبيّ من حيث تكامل الأسواق المالية.

> تشير نتائج المؤشر إلى الحاجة لتحسين فعالية وقدرة المؤسسات الحكومية الدولية في المنطقة العربية على دعم التكامل الإقليميّ.

يختلف التقدّم المحرز في الأبعاد المختلفة للتكامل الاقتصادي اختلافًا شديدًا من منطقة شبه إقليمية إلى أخرى. وهذا ما يبرز الحاجة إلى اعتماد مجموعة البنك لمناهج مخصّصة من أجل مساعدة بلدانها الأعضاء على تسريع تكاملها الإقليمي. وعلى سبيل المثال، تشكل الاستثمارات المادية العابرة للحدود في النقل، والطاقة، والترابط الرقمي قطاعات ذات أولوية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي. إلاّ أنّ الاهتمام التشغيلي قد يختلف على المستوى شبه الإقليميّ، إذ أنّ كل مجموعة من بين المجموعات شبه الإقليمية الثلاث توجد في مراحل تكامل مختلفة. وبالنسبة لمجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يمكن إيلاء اهتمام أكبر إلى إجراءات الترابط غير المادي، مثل رقمنة خدمات تشجيع التجارة والاستثمار، وإنشاء شبكات منشآت صغيرة ومتوسطة، ومواءمة الأطر التنظيمية من أجل تسهيل التجارة والاستثمارات. ومن ناحية أخرى، قد تكون هناك حاجة للاهتمام بالبنية التحتية المادّيّة في حالة المجموعتين شبه الإقليميّتين لاتحاد المغرب العربي، والمجموعة الشرقية غير المنتمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التكامل التجاري والاستثماري مجال مهمّ يمكن أن تدعم فيه مجموعة البنك خطة التكامل الاقتصادي للمنطقة العربية. ويمكن أن تدعم المجموعة التنفيذ الفعّال لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فضلاً عن صياغة وتفعيل اتفاقية الاستثمار العربي من أجل توسيع التكامل البيني العربي. فضلاً عن ذلك، قد يؤدي التنفيذ التام لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحتمال توسيعه، بإضافة البنود البيئية، دورًا تحويليًّا في ربط المنطقة العربية بغيرها من مناطق البنك. ويتوخى من نظام الأفضليات التجارية تعظيم فوائد التجارة على نطاق أوسع وعلى نحو غير مضر بالبيئة.

وفي الأخير، سيؤدي انضمام جميع البلدان الأعضاء في البنك إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية لتسهيل التجارة إلى تعزيز مركز المنطقة لتضحى مركزًا تجاريًا بين إفريقيا، وآسيا، وأوروبا.[16] وفي هذا السياق، من المفترض أن تواصل مجموعة البنك مبادراتها النشطة لتنمية قدرات بلدانها الأعضاء في المنطقة العربية. وفي نهاية المطاف، سيهدف ذلك إلى تيسير انضمام البلدان الأعضاء العربية إلى منظمات التجارة من أجل الاستمرار في تحرير التجارة وتنميتها.

---

[14] نتائج المؤشر لجميع مناطق البنك متاحة في تقرير مجموعة البنك حول التكامل لسنة 2022" على الرابط التالي:
https://www.isdb.org/publications/isdb-group-integration-report-2022

[15] معلومات إضافية حول آلية تبادل المعارف والخبرات الخاصة بالبنك متاحة على https://www.isdb.org/reverse-linkage

[16] تضمّ اتّفاقيات تسهيل التجارة الدولية كلا من اتفاقية النقل الدولي بالطرق البرية واتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية.

القسم ب١:
الاتجاهات الإقليمية العامة

الاتجاهات العامة للمؤشر

الدول العربية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

- الأكثر تكاملا مع مجموعة الدول العربية الأخرى الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية
- تكامل متوسط مع مجموعة الدول العربية الأخرى الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية
- تكامل ضعيف مع مجموعة الدول العربية الأخرى الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية
- غير مدرجة لعدم توفر البيانات

قيمة المؤشر العامة لمجموعة الدول العربية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (2022)

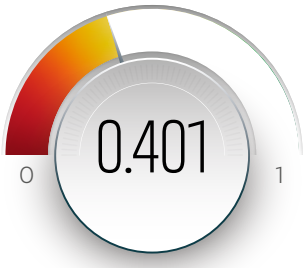

قيم مؤشرات الابعاد الفرعية العامة الخمسة لمجموعة الدول العربية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (2022)

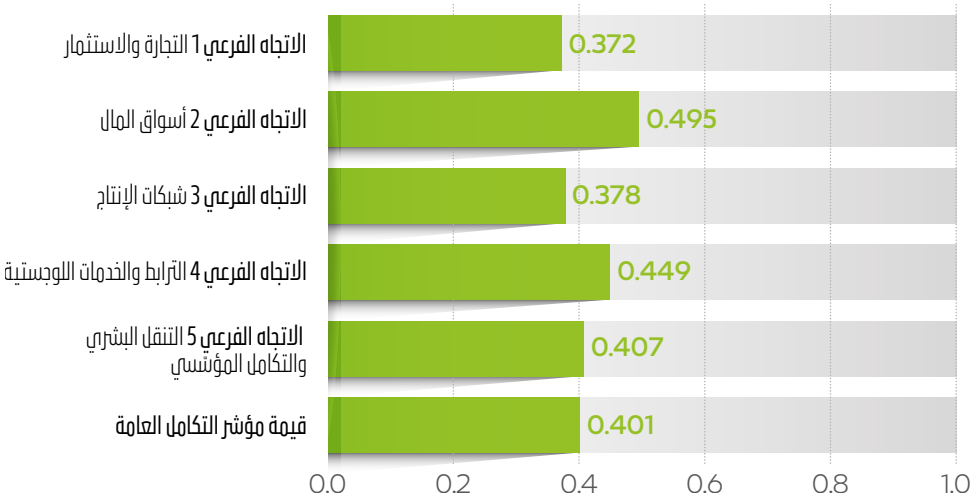

الاتجاهات العامة لمؤشر التكامل بين مجموعة الدول العربية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

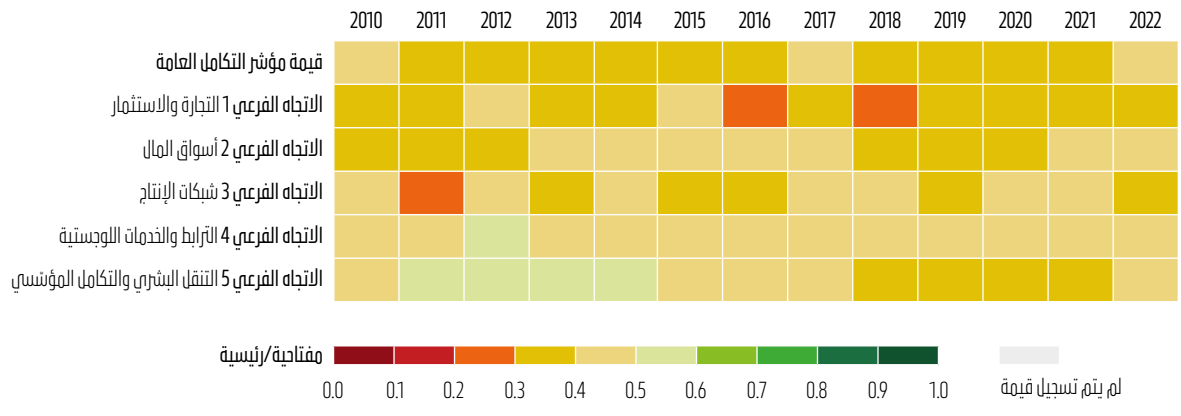

القسم ب2:
مجموعات الدول شبه الإقليمية

مجموعات الدول شبه الإقليمية

- **مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (GCC)**
  - البحرين
  - الكويت
  - عمان
  - قطر
  - المملكة العربية السعودية
  - الامارات العربية المتحدة
- **مجموعة الدول العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (NON-GCC)**
  - جزر القمر
  - جيبوتي
  - مصر
  - العراق
  - الأردن
  - الصومال
  - لبنان
  - فلسطين
  - السودان
  - سوريا
  - اليمن
- **مجموعة الدول العربية أعضاء اتحاد المغرب العربي (AMU)**
  - الجزائر
  - ليبيا
  - موريتانيا
  - المغرب
  - تونس
- **البيانات غير متاحة**
  - الصومال

التعريف بالمجموعات شبه الاقليمية

مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (GCC)

- الأكثر تكاملا مع مجموعة الدول العربية الأخرى الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية
  - البحرين
  - الكويت
  - عمان
  - قطر
  - المملكة العربية السعودية
  - الامارات العربية المتحدة

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

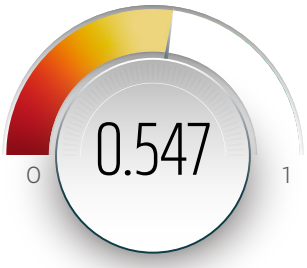

قيمة المؤشر الإقليمي (2022)

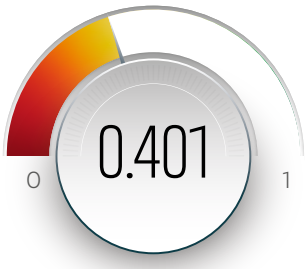

قيم مؤشرات الابعاد الفرعية الخمسة لمجموعة الدول العربية شبه الاقليمية (2022)

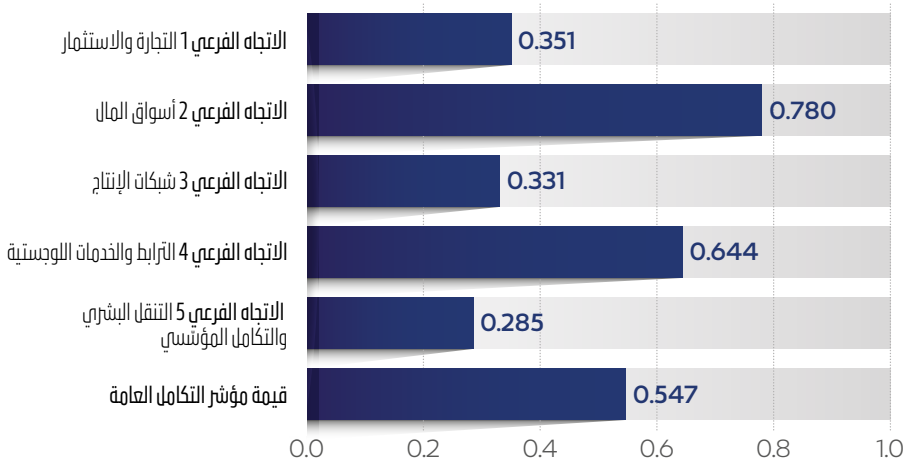

اتجاهات التكامل شبه الإقليمية

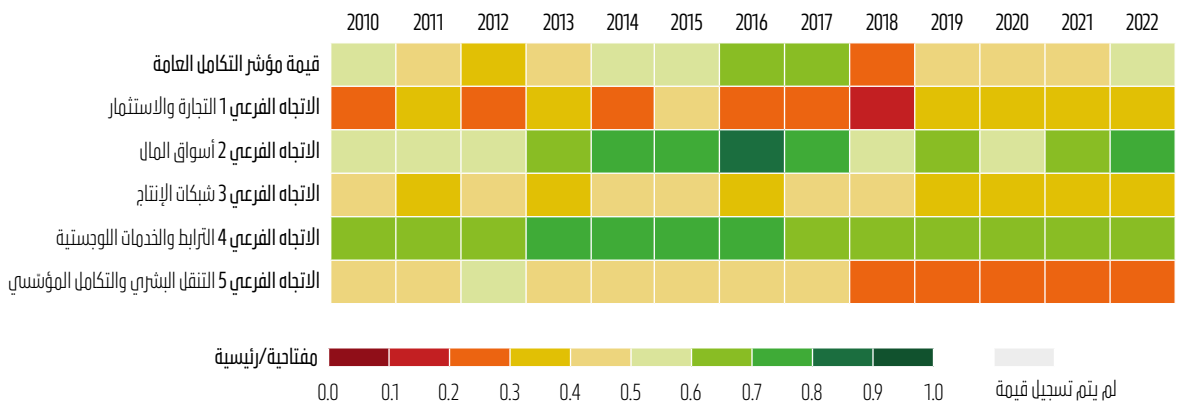

التعريف بالمجموعات شبه الاقليمية

المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- تكامل متوسط مع مجموعة الدول العربية الأخرى أعضاء البنك الإسلامي للتنمية
  - جزر القمر
  - مصر
  - العراق
  - الأردن
  - لبنان
  - فلسطين
- تكامل ضعيف مع مجموعة الدول العربية الأخرى أعضاء البنك الإسلامي للتنمية
  - جيبوتي
  - السودان
  - سوريا
  - اليمن

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

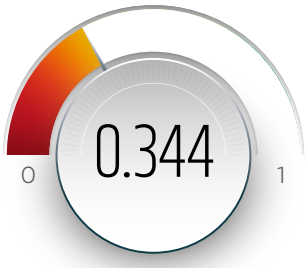

قيمة المؤشر الإقليمي (2022)

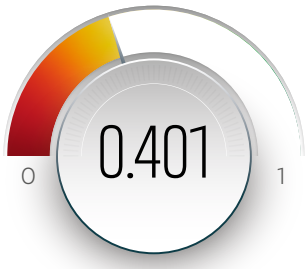

قيم مؤشرات الابعاد الفرعية الخمسة لمجموعة الدول العربية شبه الاقليمية (2022)

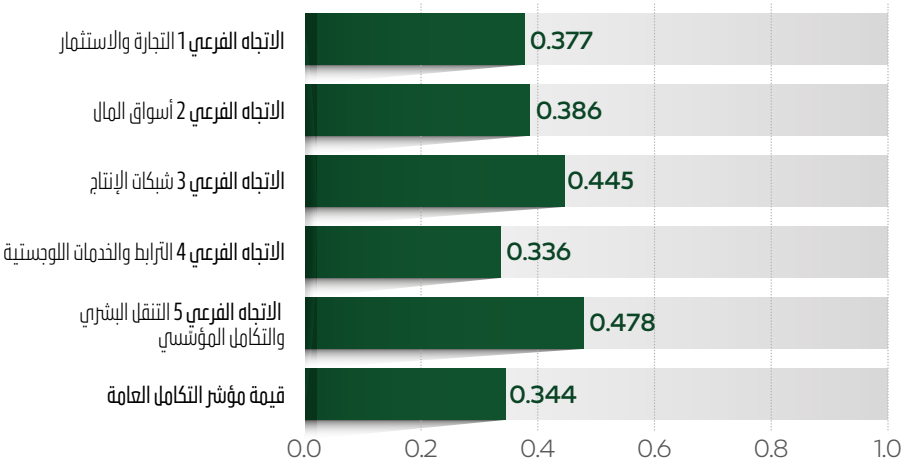

اتجاهات التكامل شبه الإقليمية

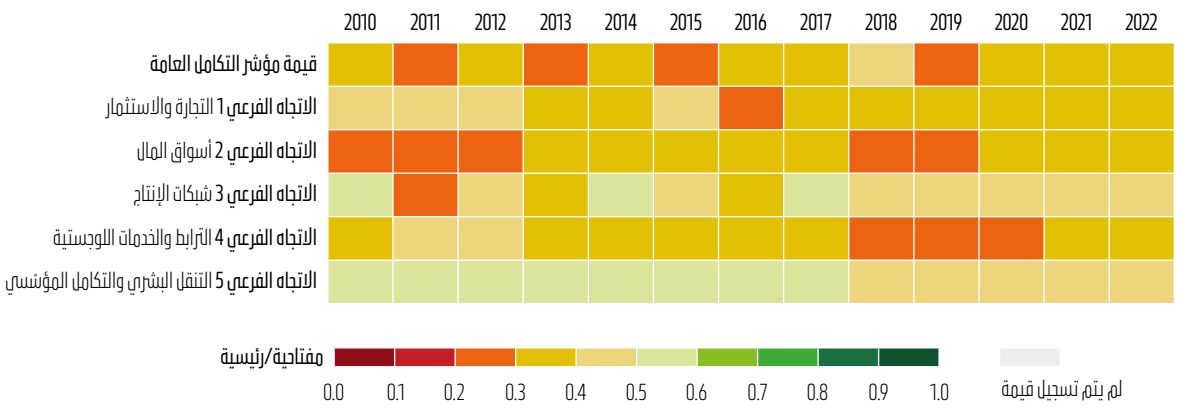

التعريف بالمجموعات شبه الاقليمية

مجموعة الدول العربية أعضاء اتحاد المغرب العربي (AMU)

- تكامل متوسط مع مجموعة الدول العربية الأخرى أعضاء البنك الإسلامي للتنمية
  - الجزائر
  - ليبيا
  - المغرب
  - تونس
- تكامل ضعيف مع مجموعة الدول العربية الأخرى أعضاء البنك الإسلامي للتنمية
  - موريتانيا

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

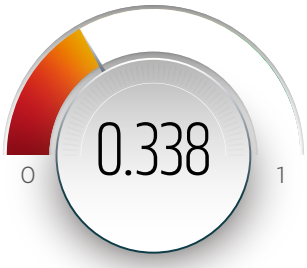

قيمة المؤشر الإقليمي (2022)

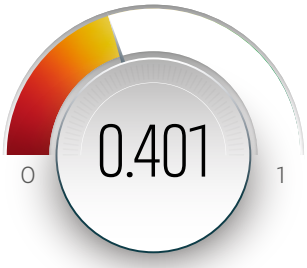

قيم مؤشرات الابعاد الفرعية الخمسة لمجموعة الدول العربية شبه الاقليمية (2022)

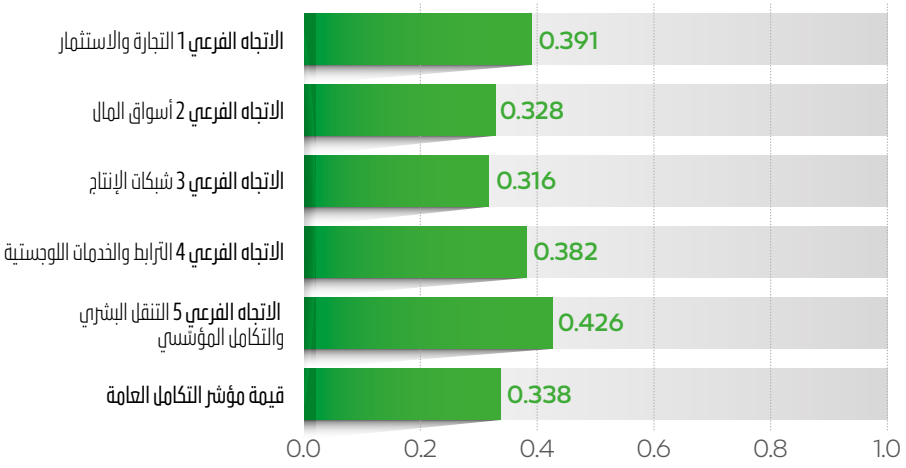

اتجاهات التكامل شبه الإقليمية

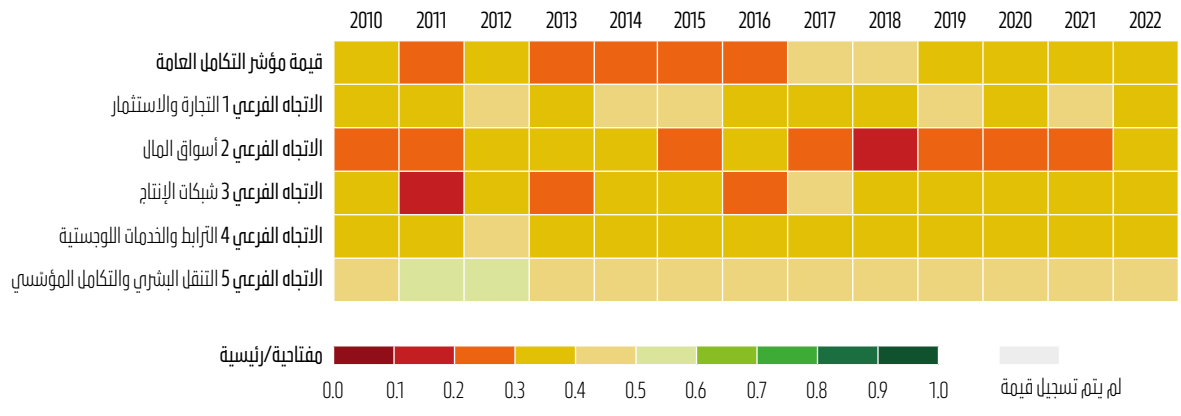

القسم ب3:
ملف تعريفي للدول

ملف تعريفي للدول

الجزائر

قيمة المؤشر للدولة (2022)

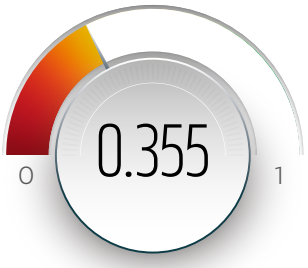

قيمة المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

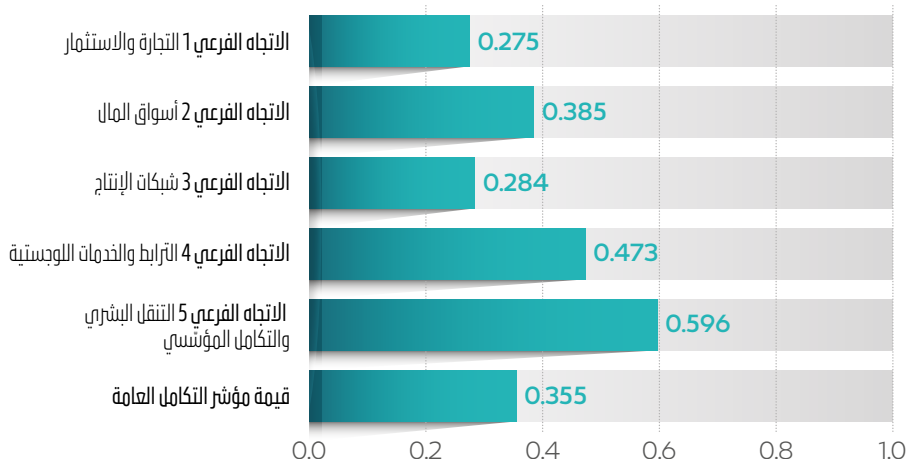

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

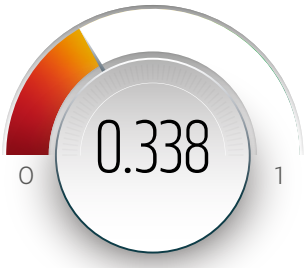

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

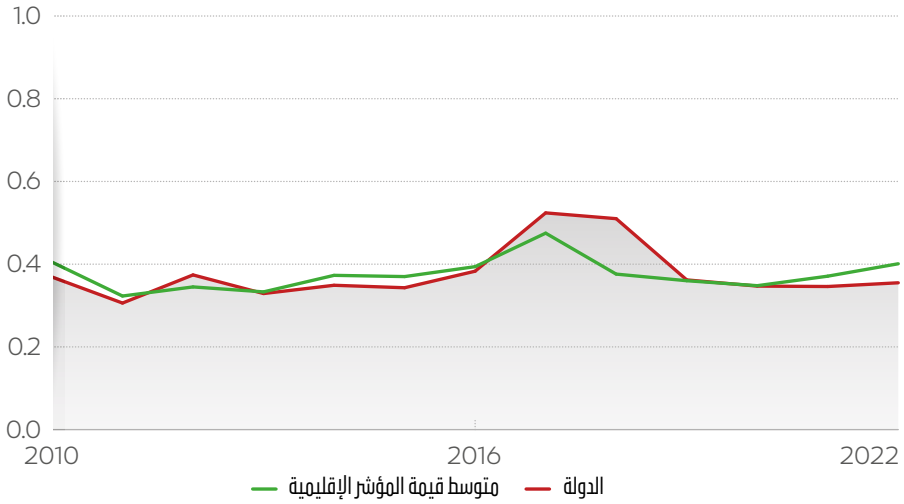

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

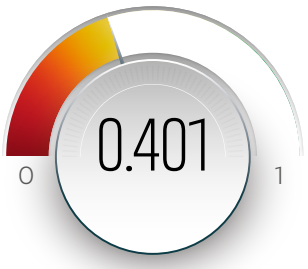

اتجاهات التكامل للدولة

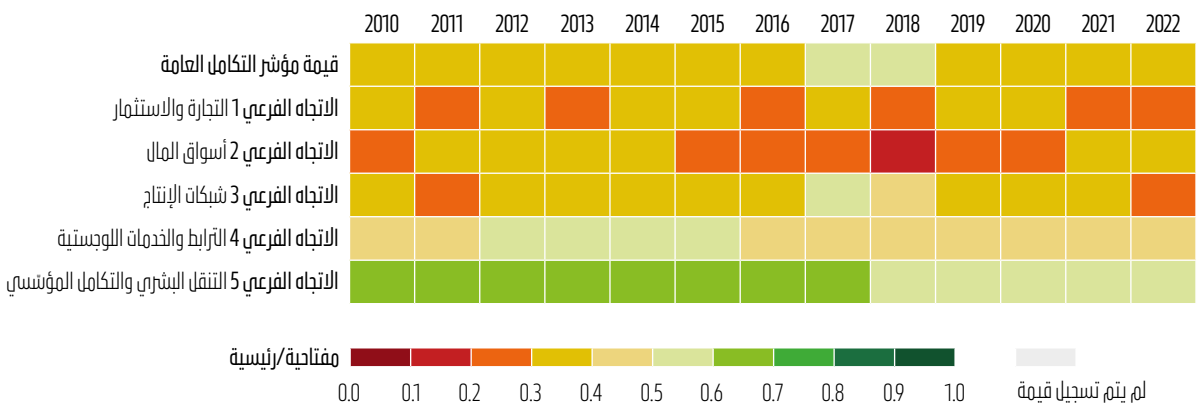

ملف تعريفي للدول

البحرين

قيمة المؤشر للدولة (2022)

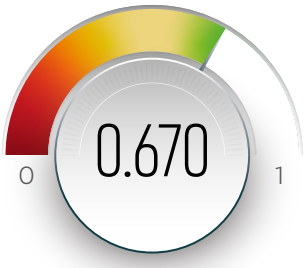

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

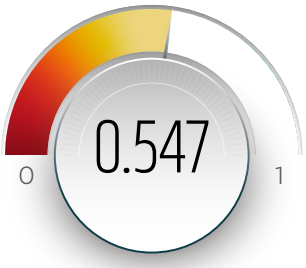

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

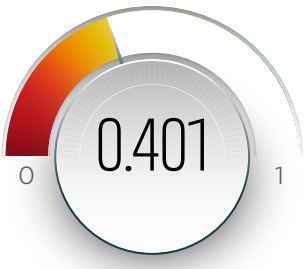

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

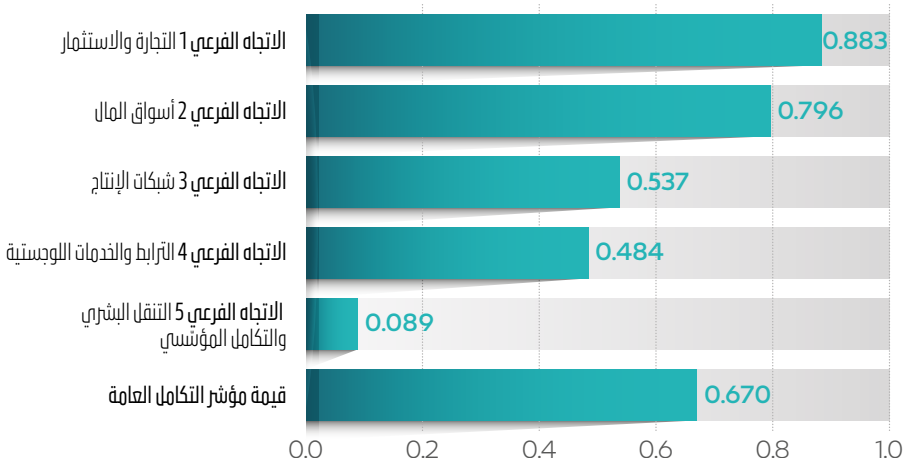

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

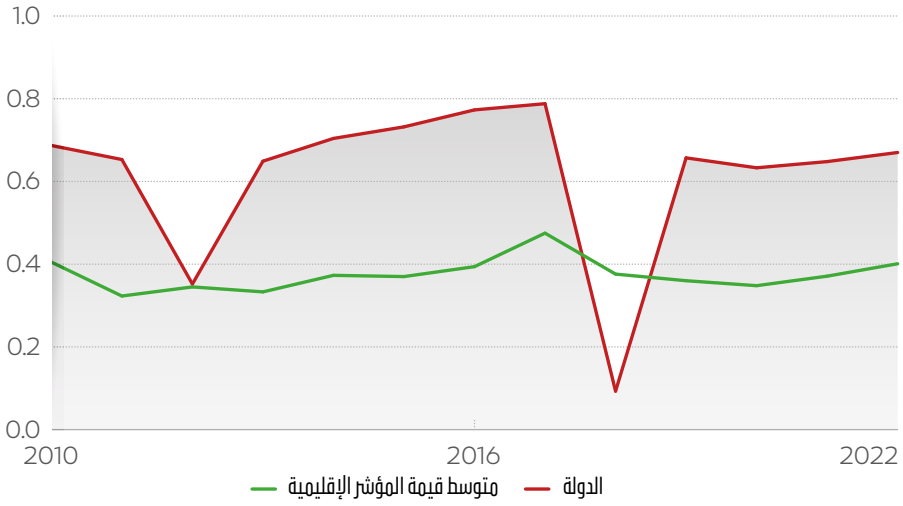

اتجاهات التكامل للدولة

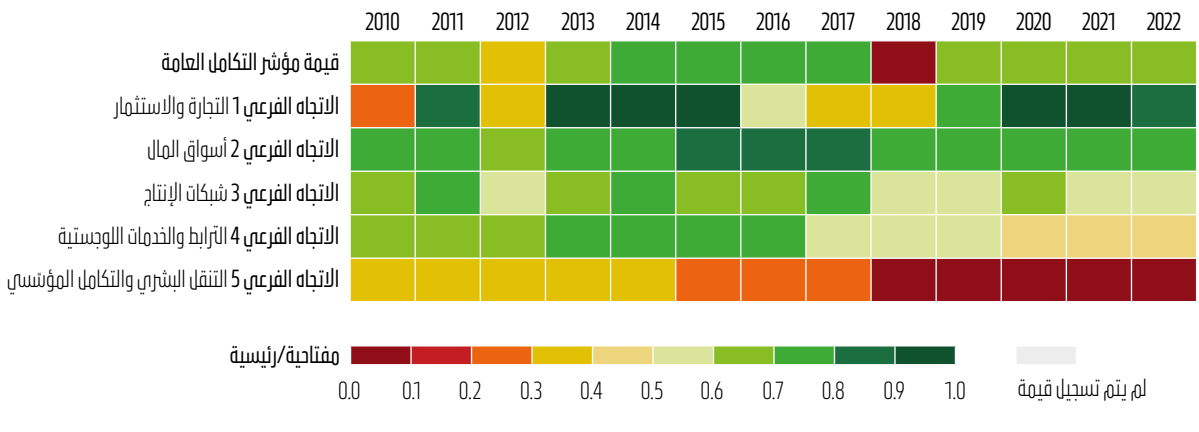

ملف تعريفي للدول

جزر القمر

قيمة المؤشر للدولة (2022)

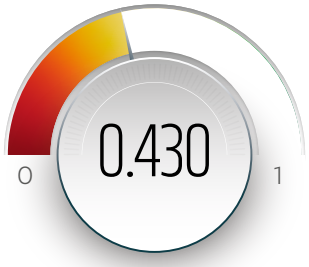

قيمة المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

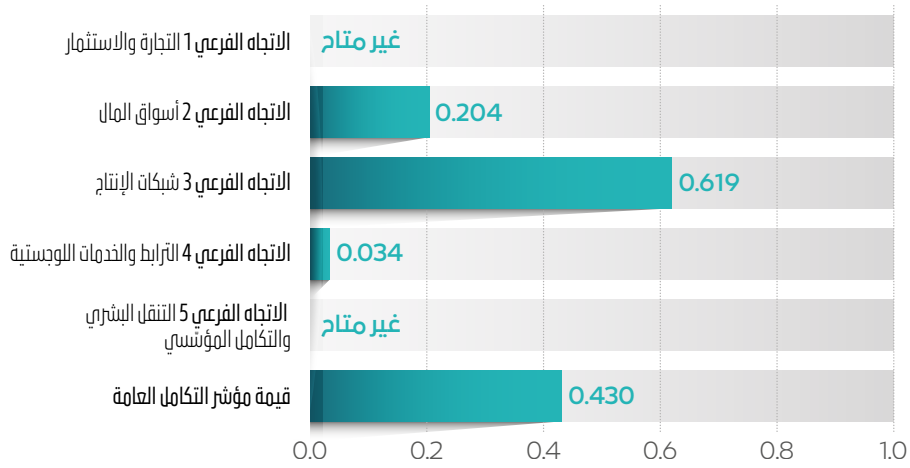

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

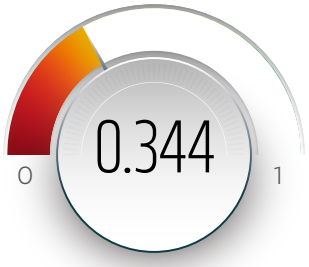

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

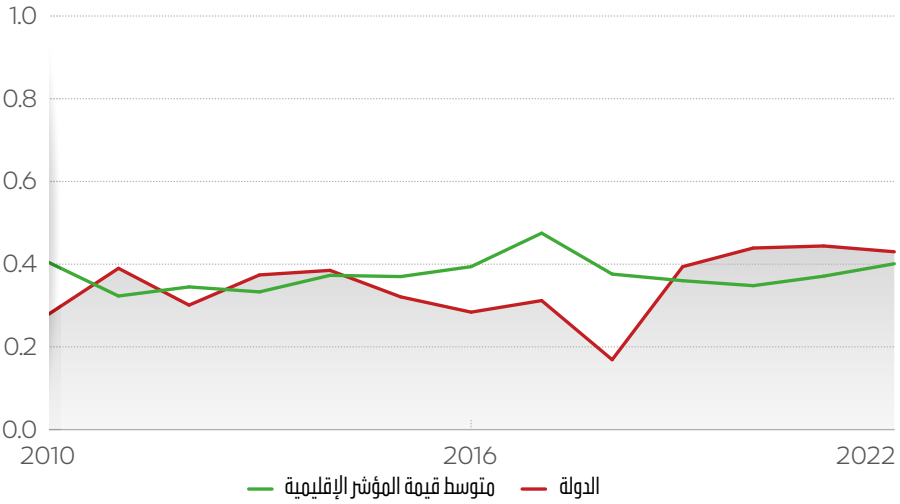

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

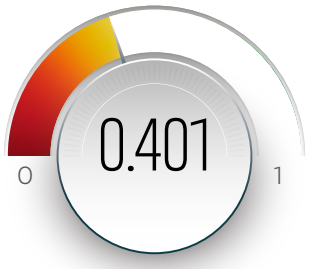

اتجاهات التكامل للدولة

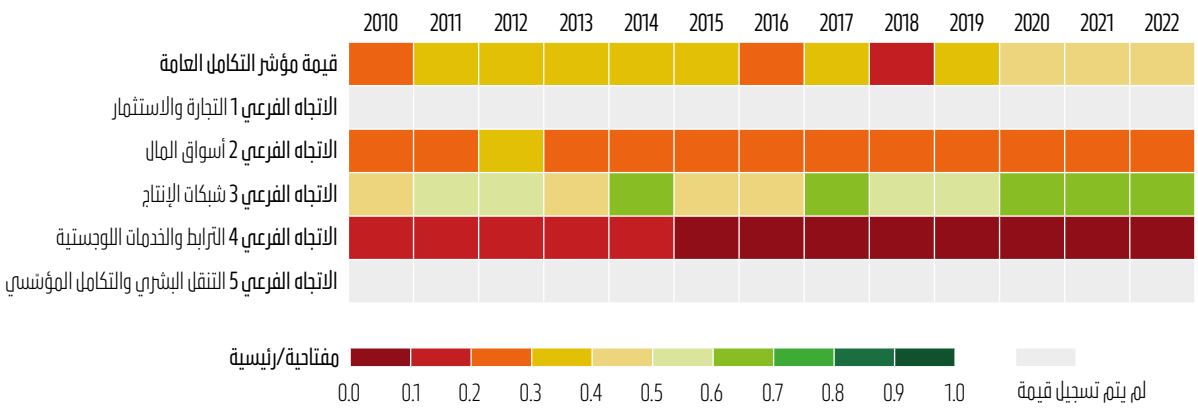

ملف تعريفي للدول

جيبوتي

قيمة المؤشر للدولة (2022)

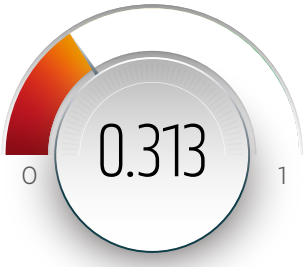

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

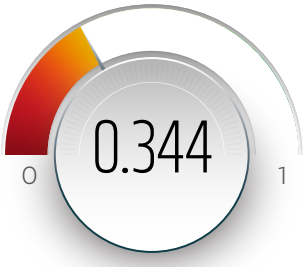

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

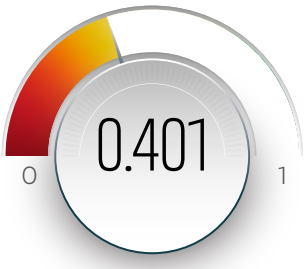

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

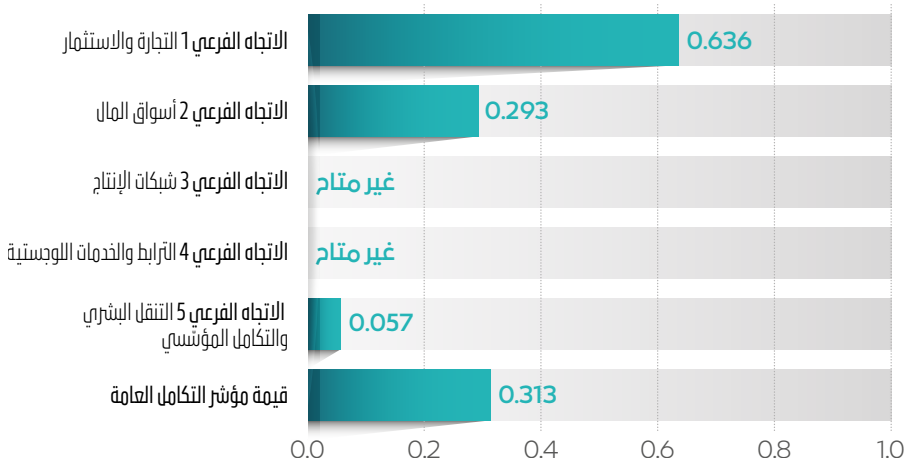

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

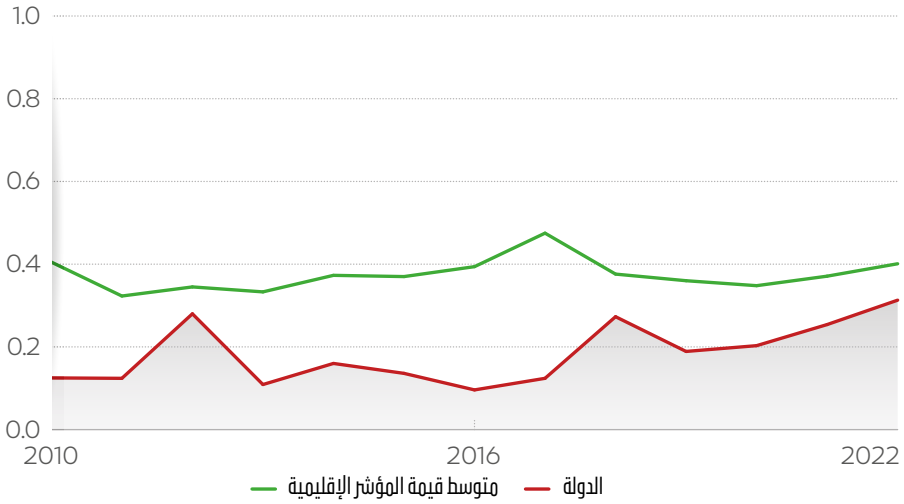

اتجاهات التكامل للدولة

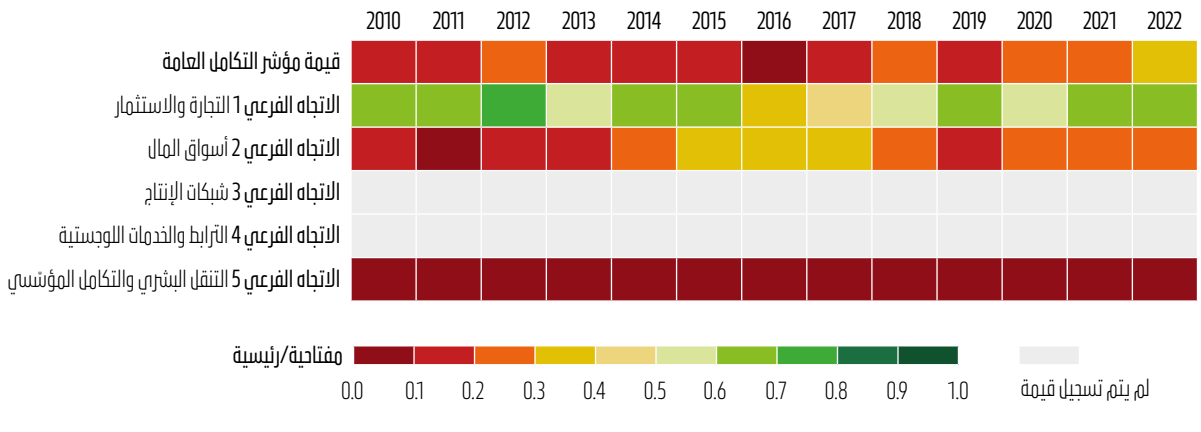

ملف تعريفي للدول

مصر

قيمة المؤشر للدولة (2022)

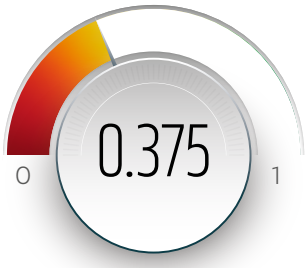

قيمة المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

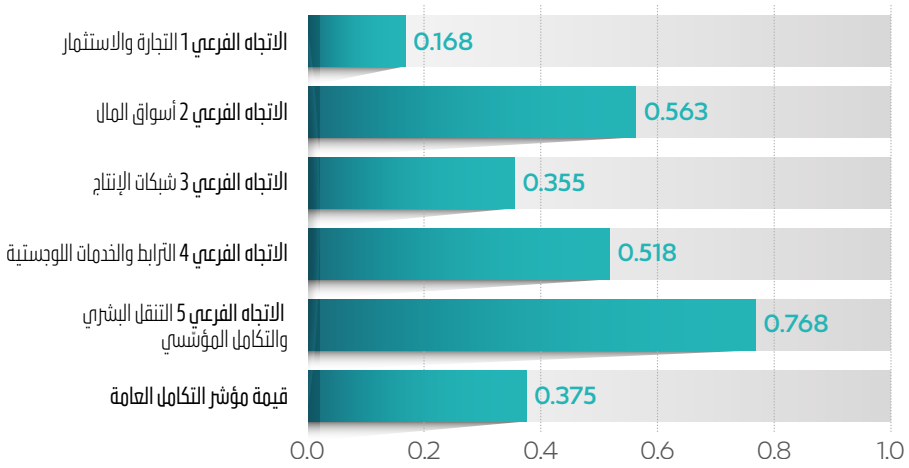

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

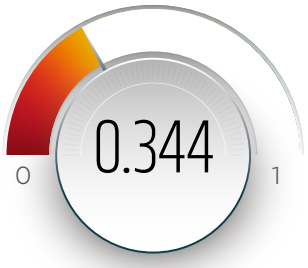

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

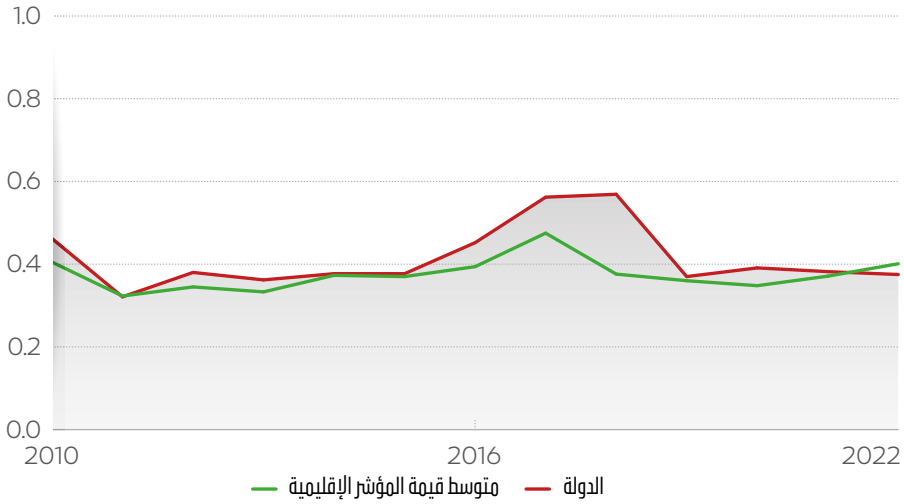

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

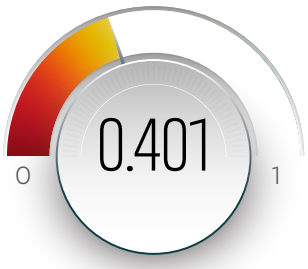

اتجاهات التكامل للدولة

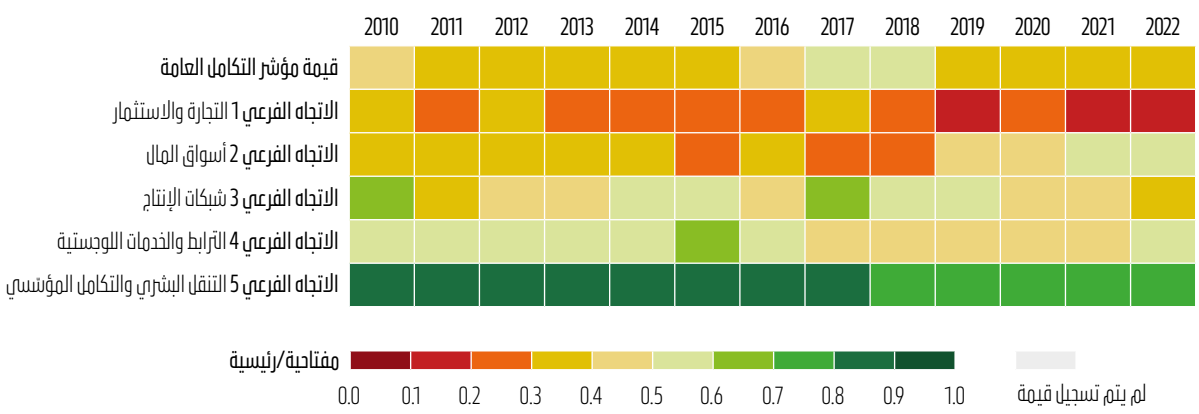

ملف تعريفي للدول

العراق

قيمة المؤشر للدولة (2022)

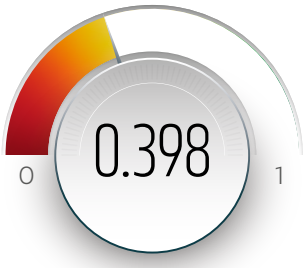

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

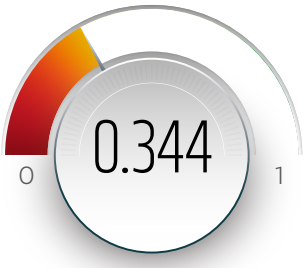

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

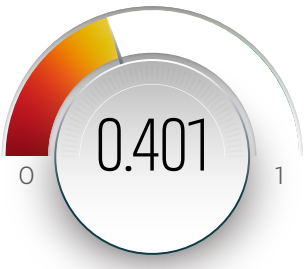

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

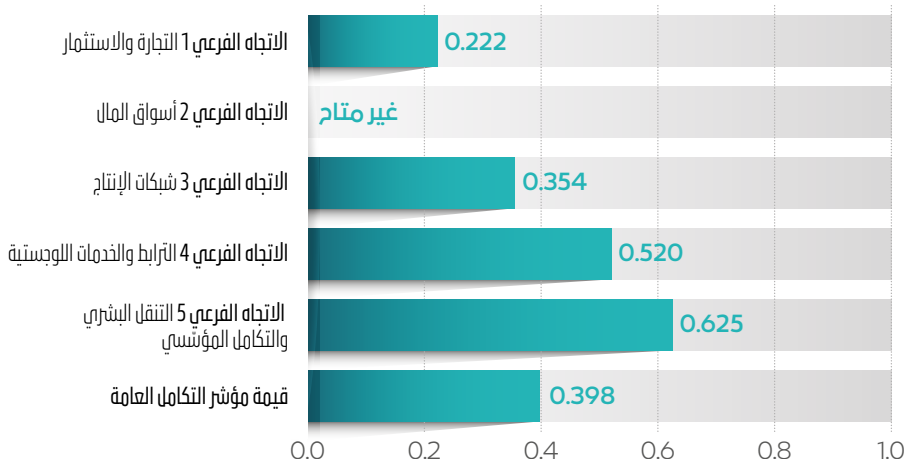

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

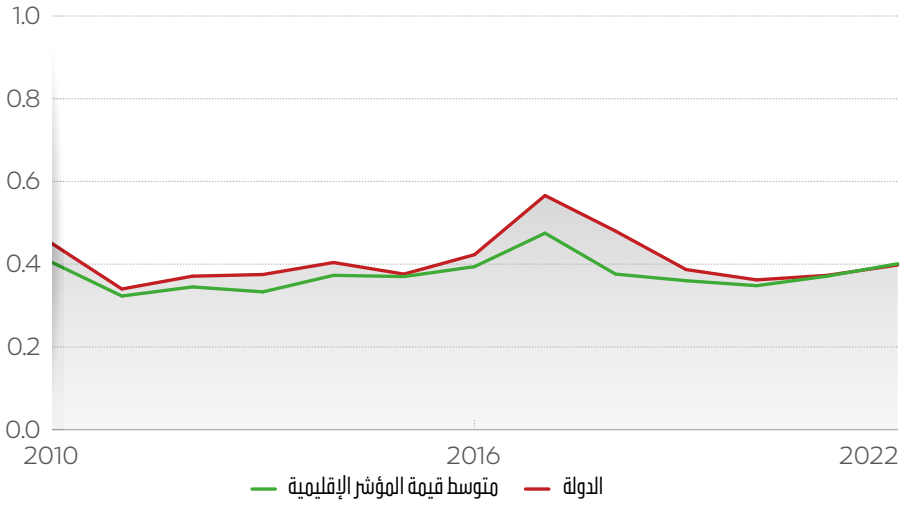

اتجاهات التكامل للدولة

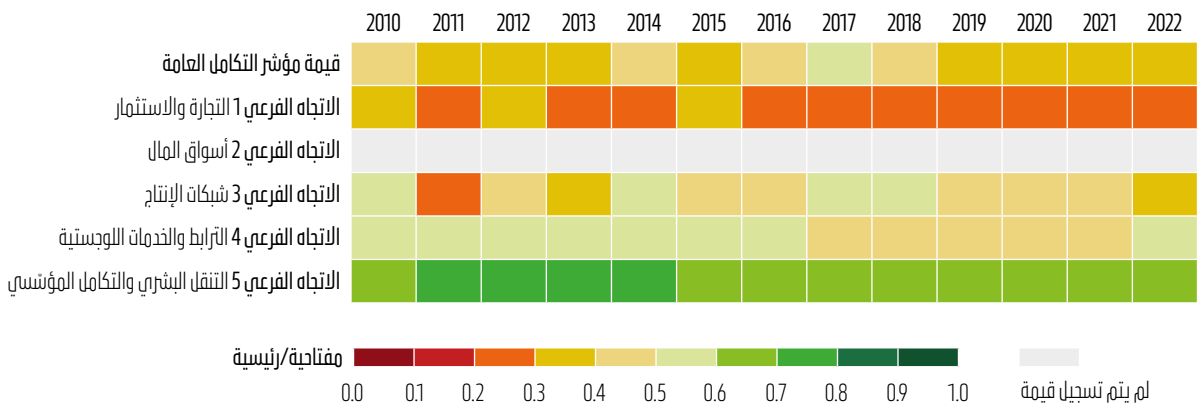

ملف تعريفي للدول

الأردن

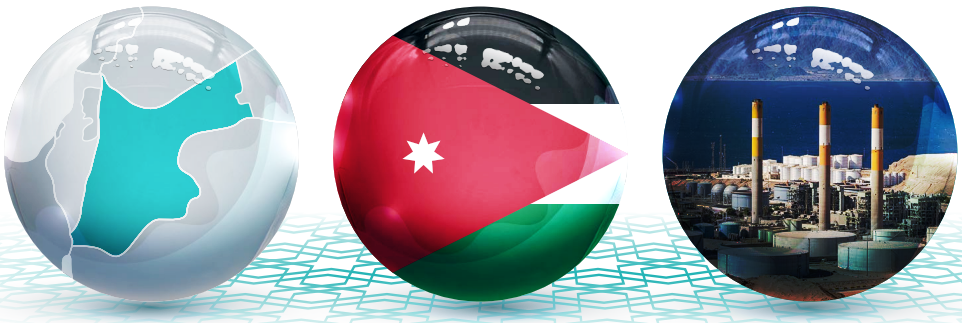

قيمة المؤشر للدولة (2022)

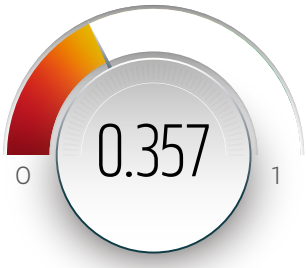

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

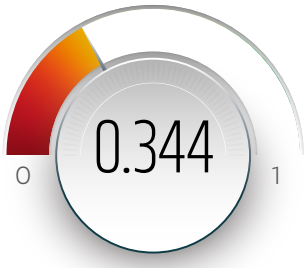

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

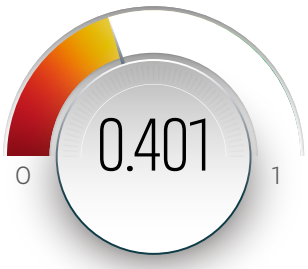

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

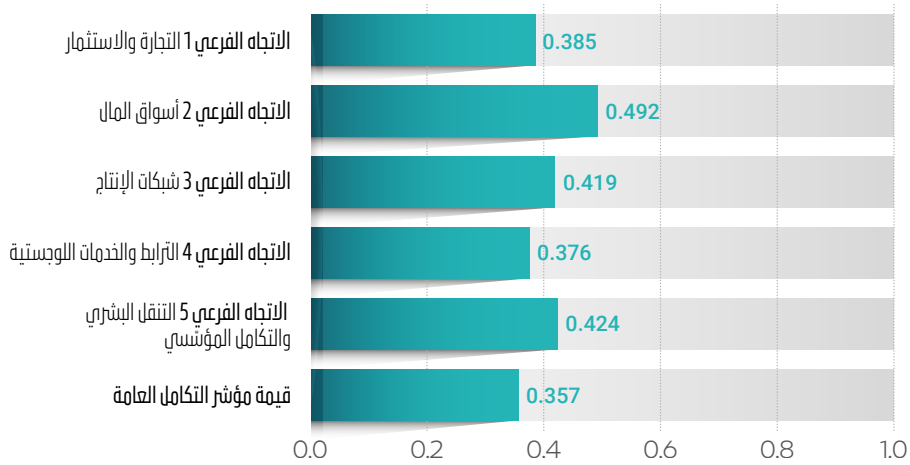

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

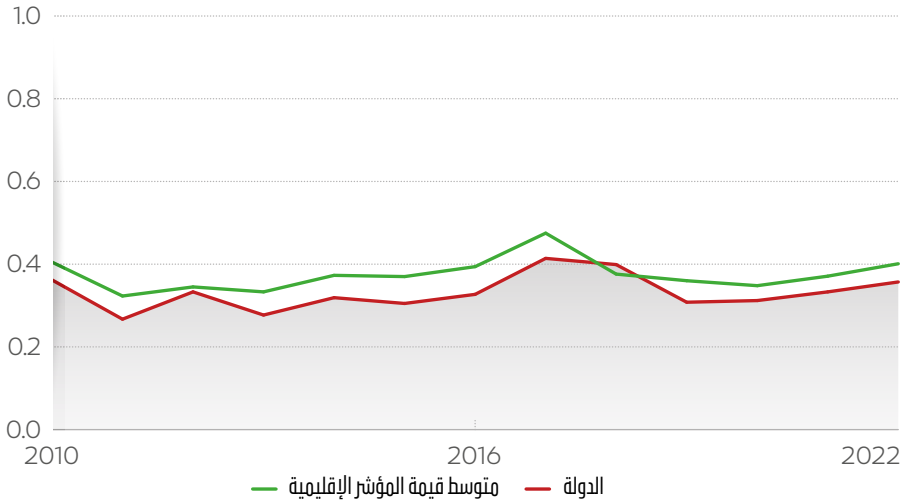

اتجاهات التكامل للدولة

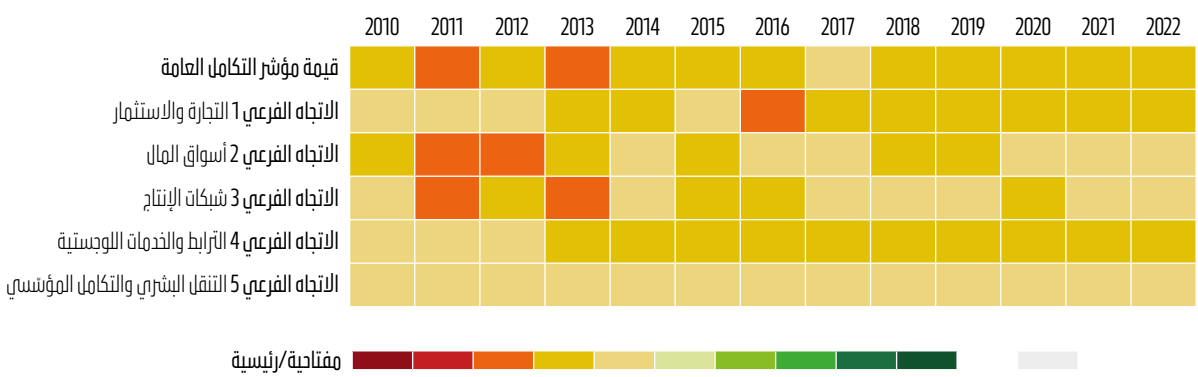

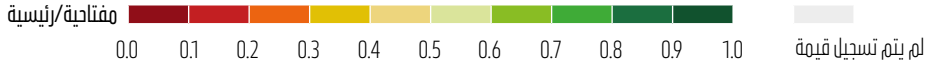

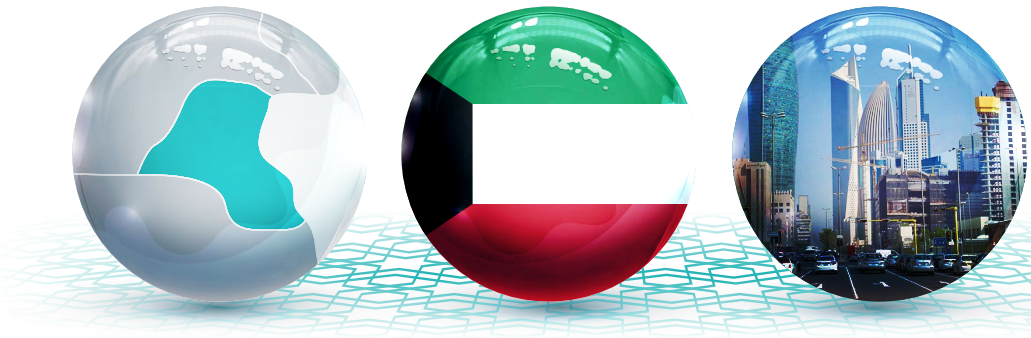

ملف تعريفي للدول

الكويت

قيمة المؤشر للدولة (2022)

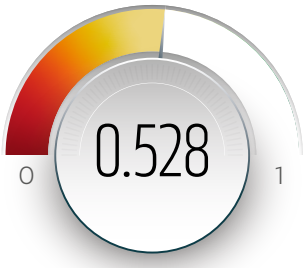

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

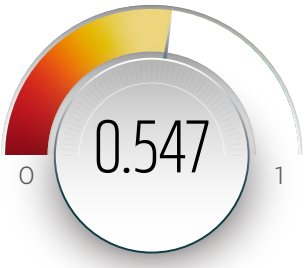

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

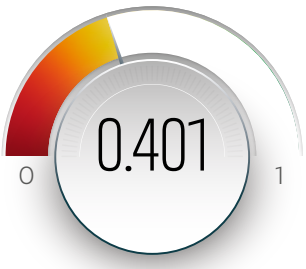

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

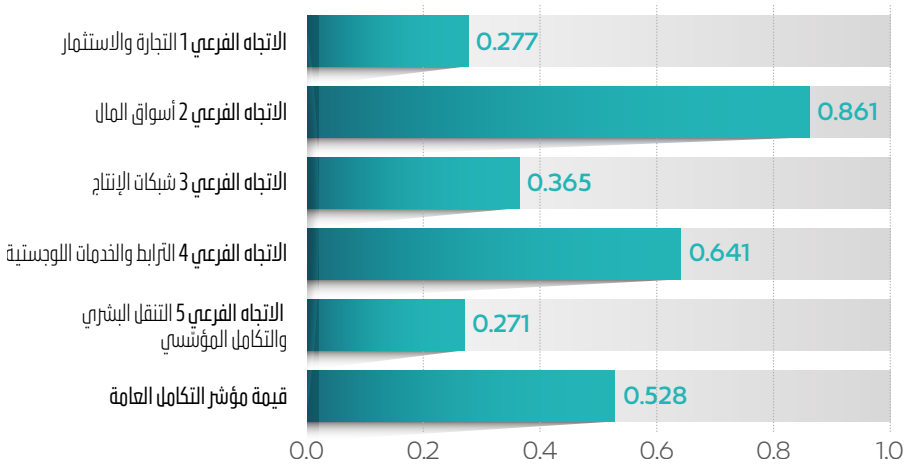

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

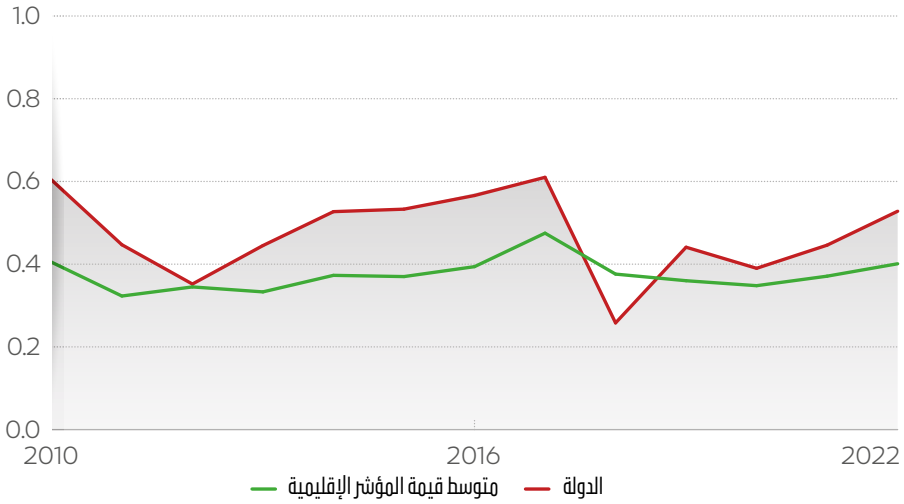

اتجاهات التكامل للدولة

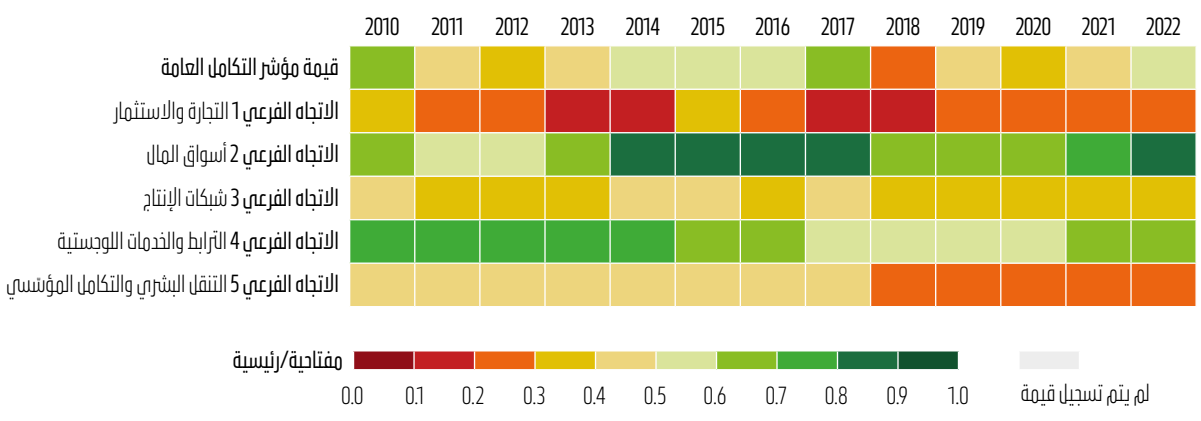

ملف تعريفي للدول

لبنان

قيمة المؤشر للدولة (2022)

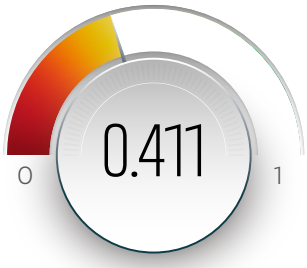

قيمة المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

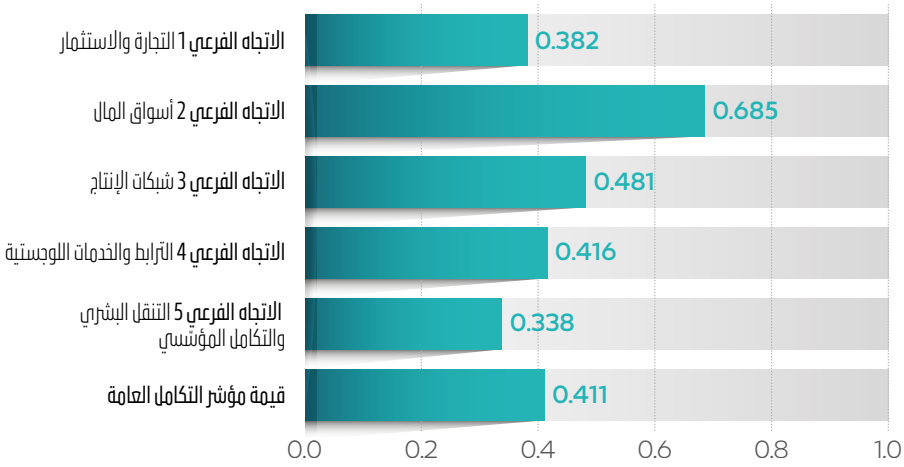

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

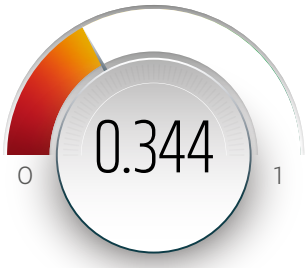

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

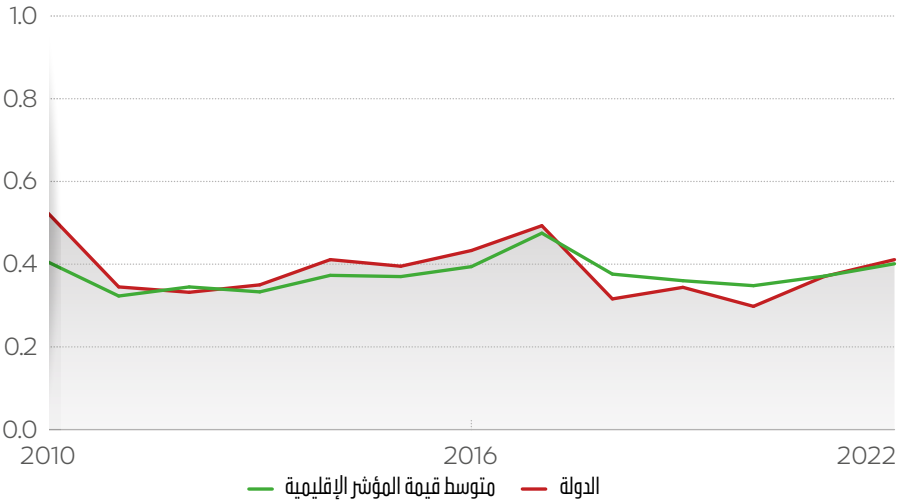

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

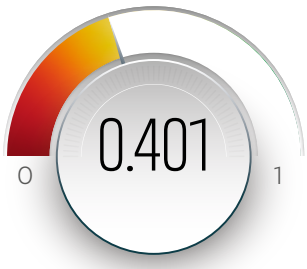

اتجاهات التكامل للدولة

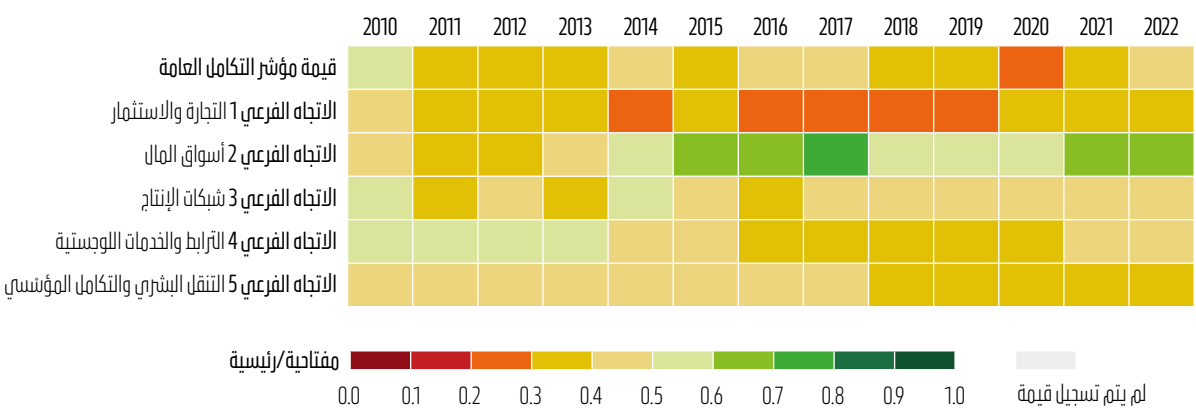

ملف تعريفي للدول

ليبيا

قيمة المؤشر للدولة (2022)

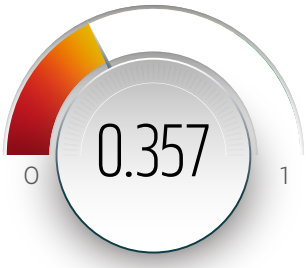

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

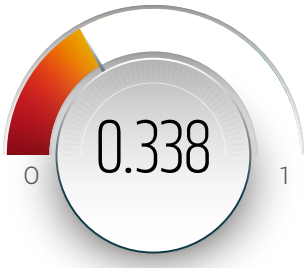

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

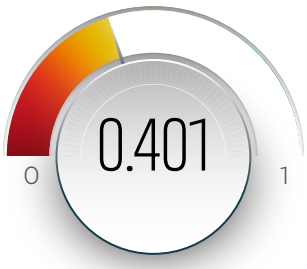

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

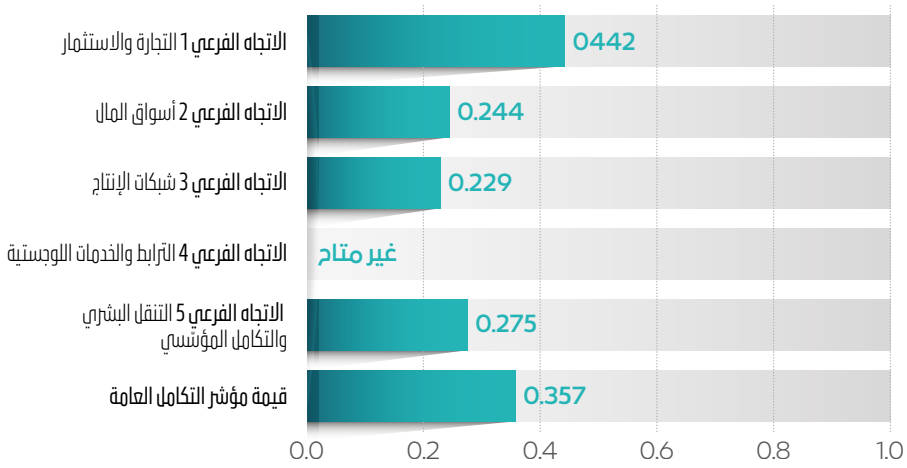

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

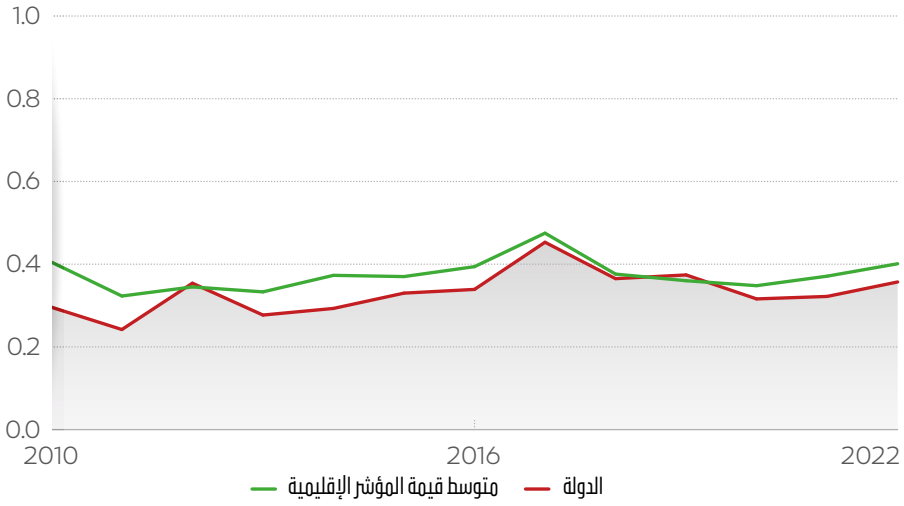

اتجاهات التكامل للدولة

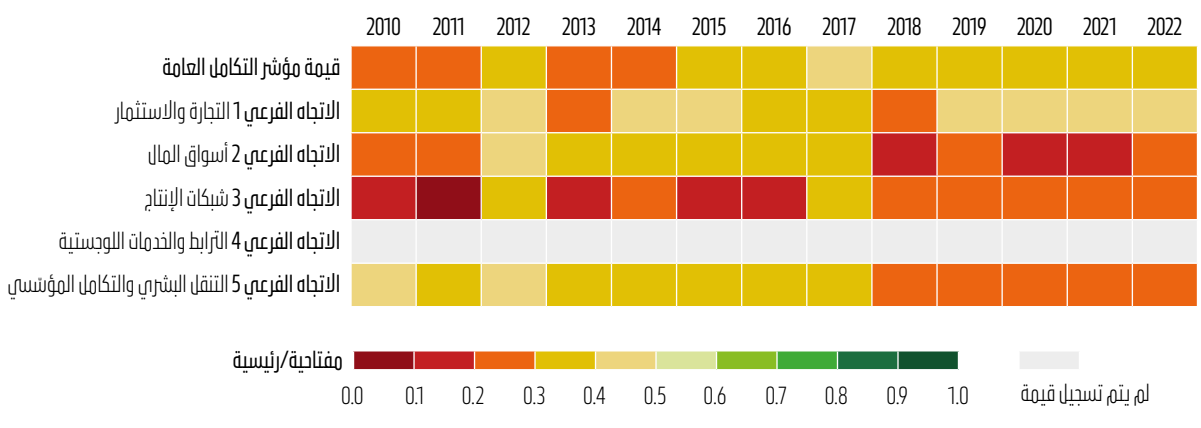

ملف تعريفي للدول

موريتانيا

قيمة المؤشر للدولة (2022)

قيمة المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

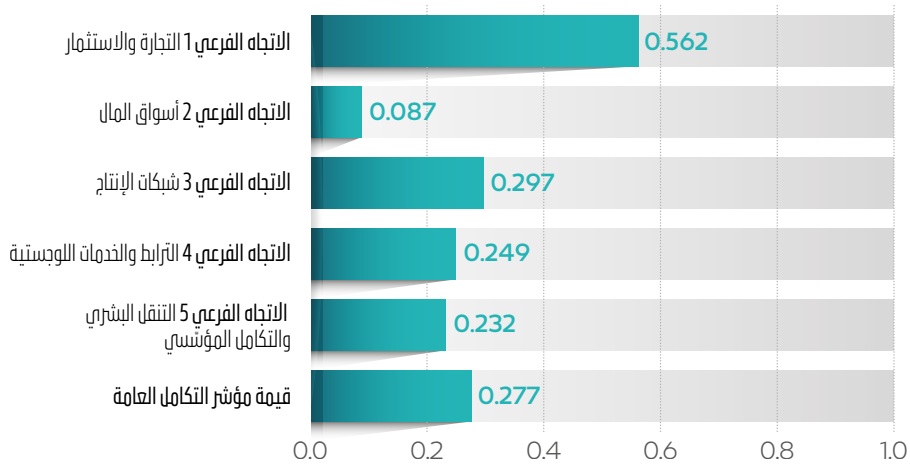

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

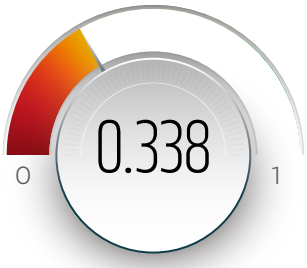

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

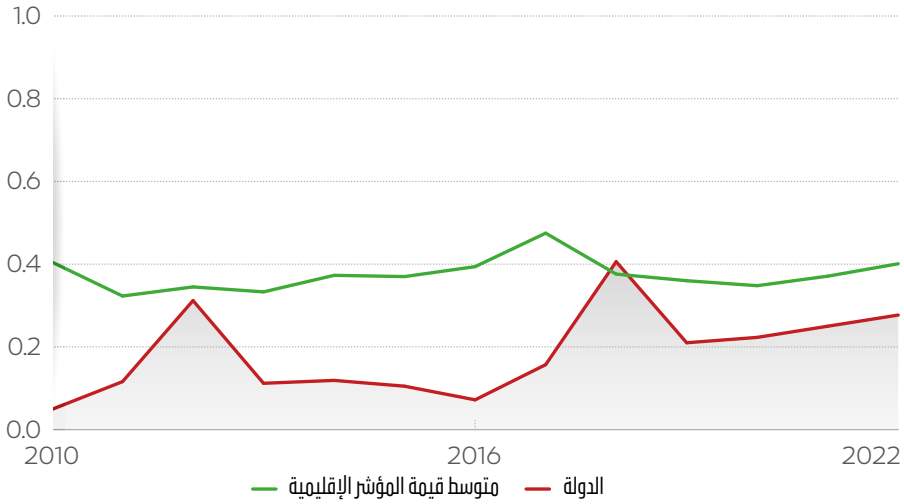

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

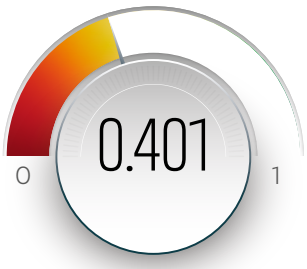

اتجاهات التكامل للدولة

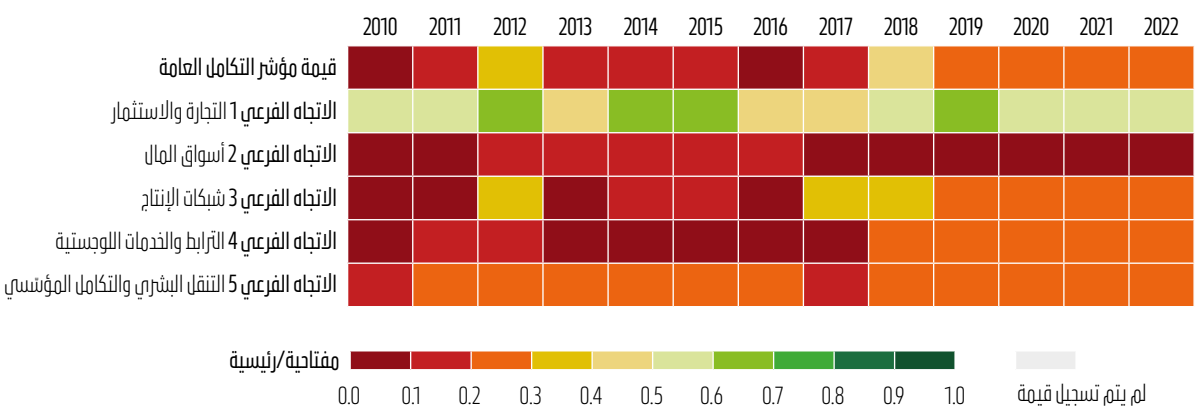

ملف تعريفي للدول

المغرب

قيمة المؤشر للدولة (2022)

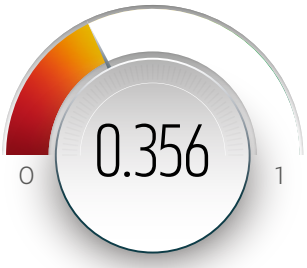

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

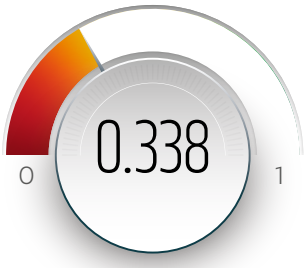

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

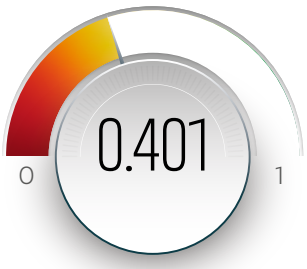

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

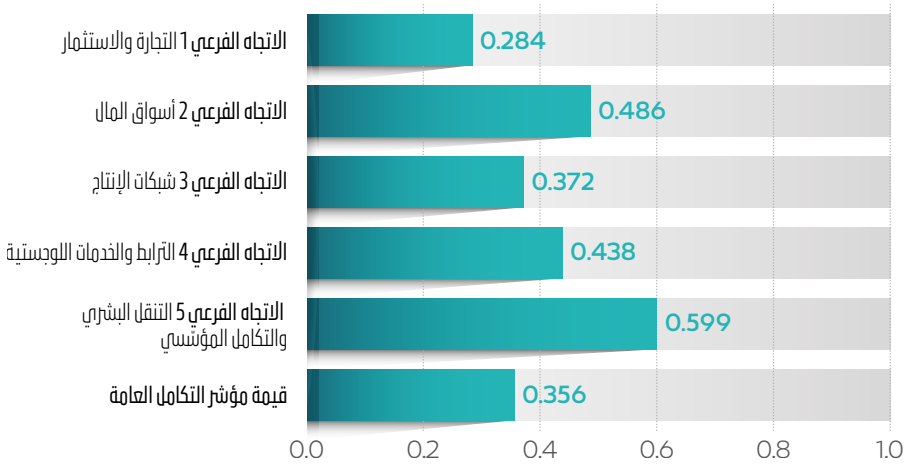

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

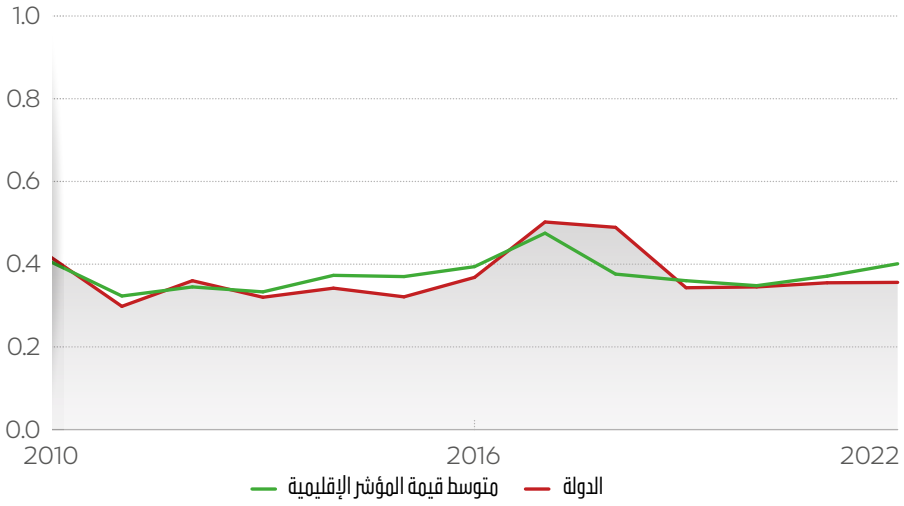

اتجاهات التكامل للدولة

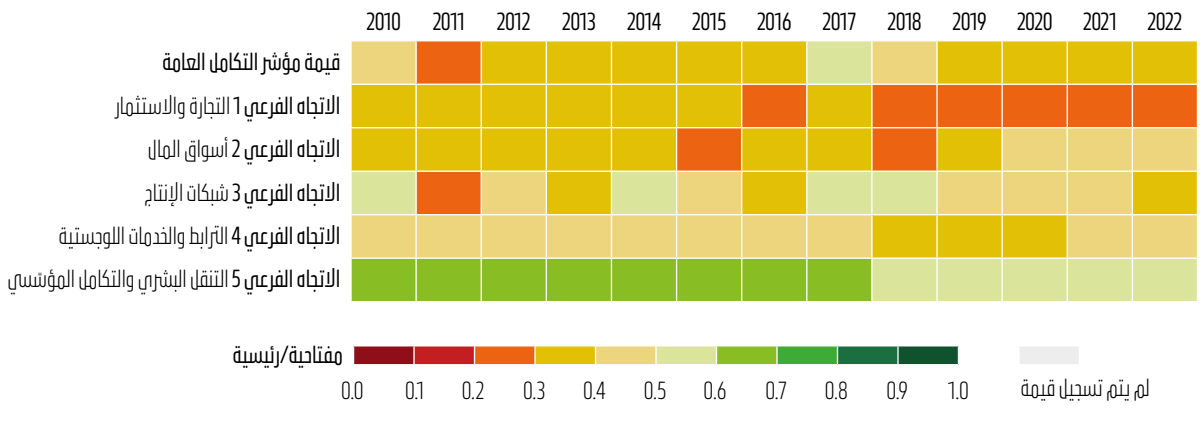

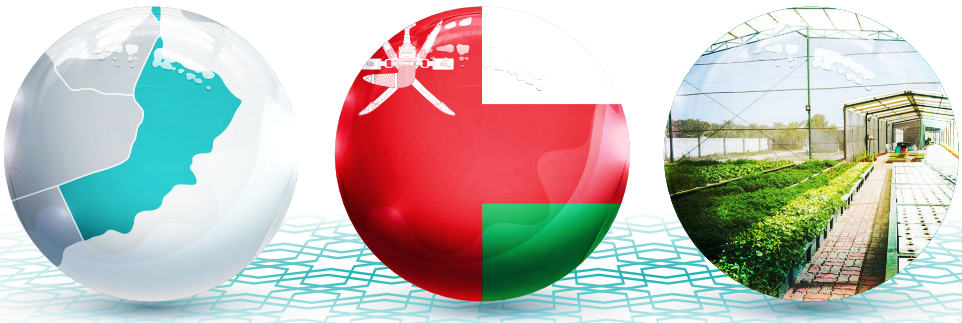

ملف تعريفي للدول

عمان

قيمة المؤشر للدولة (2022)

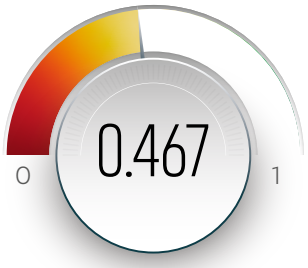

قيمة المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

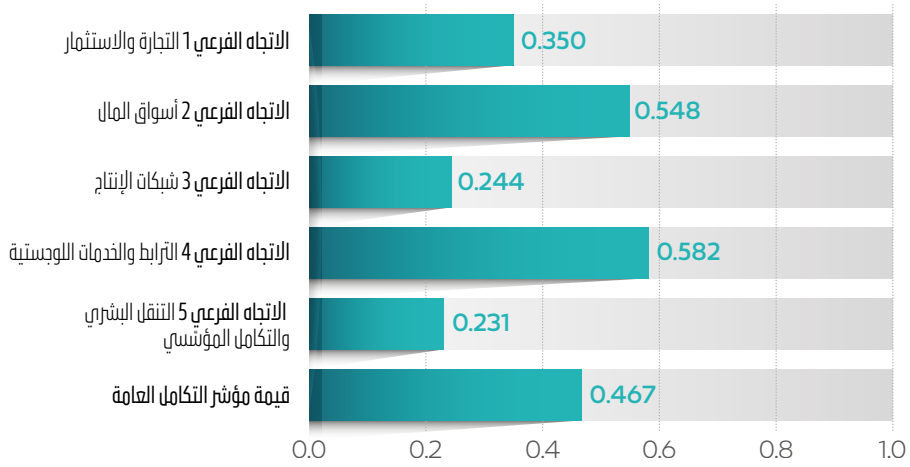

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

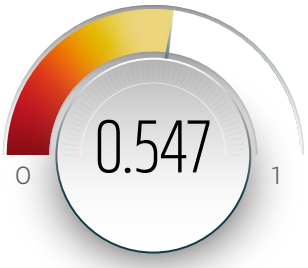

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

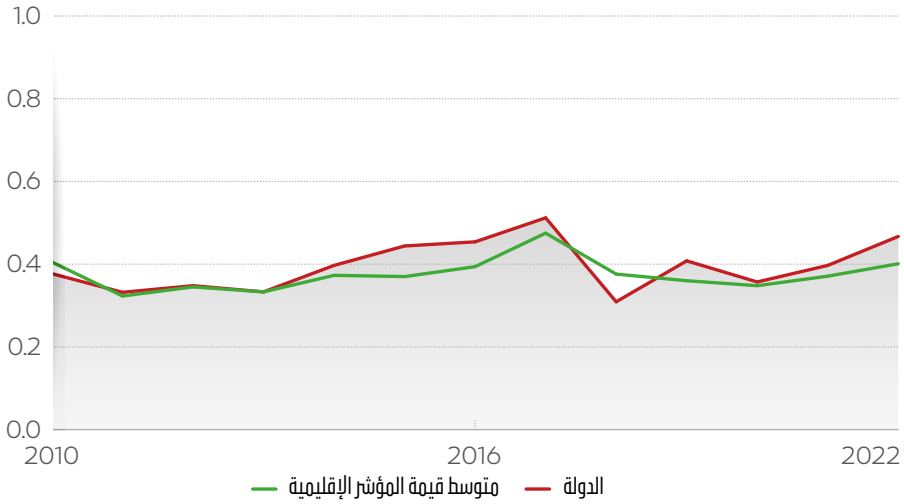

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

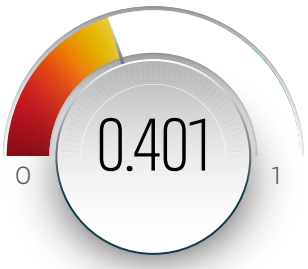

اتجاهات التكامل للدولة

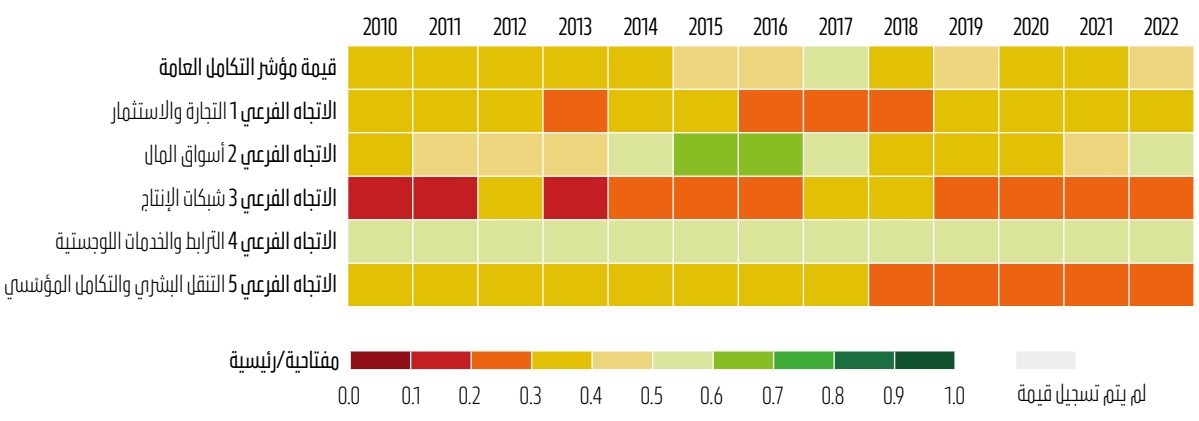

ملف تعريفي للدول

فلسطين

قيمة المؤشر للدولة (2022)

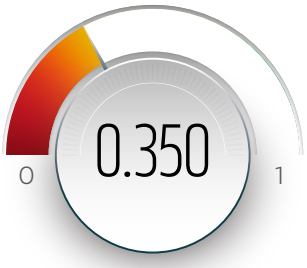

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

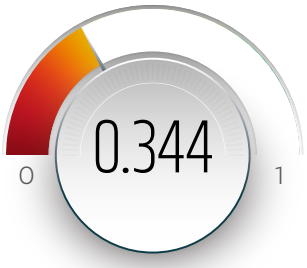

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

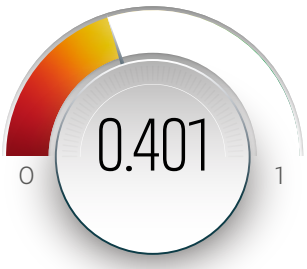

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

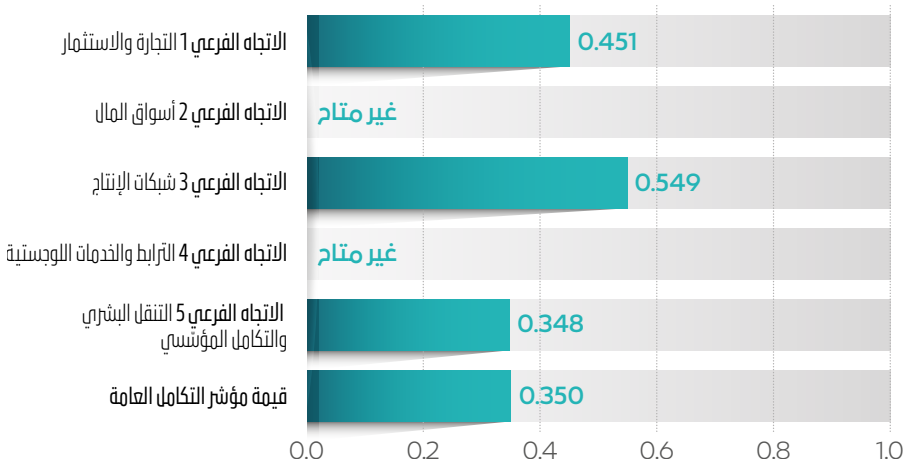

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

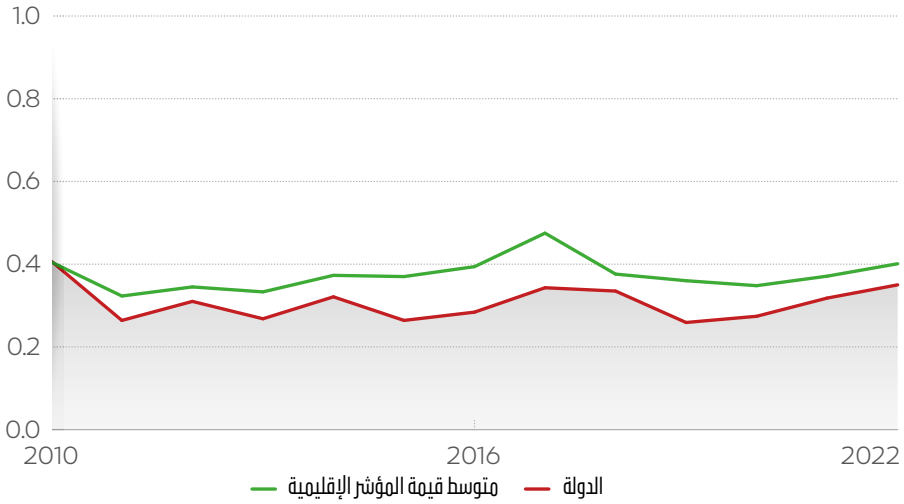

اتجاهات التكامل للدولة

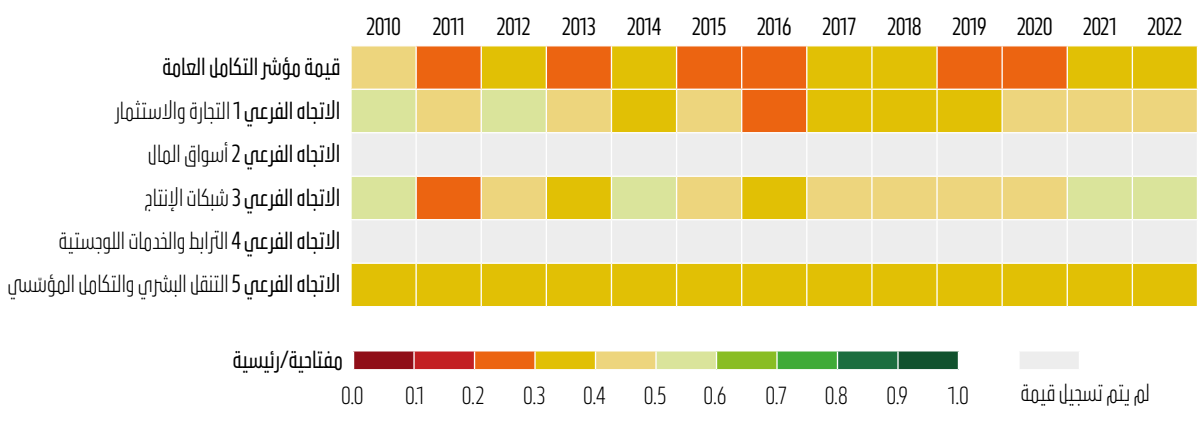

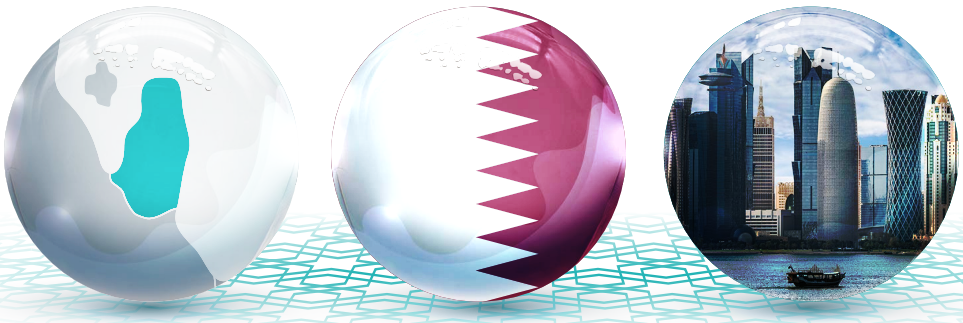

ملف تعريفي للدول

قطر

قيمة المؤشر للدولة (2022)

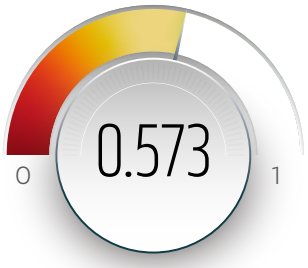

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

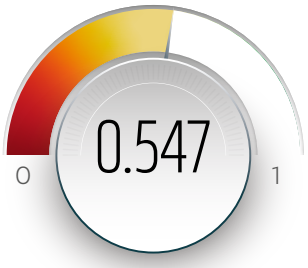

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

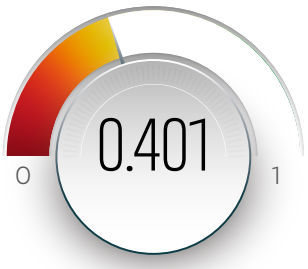

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

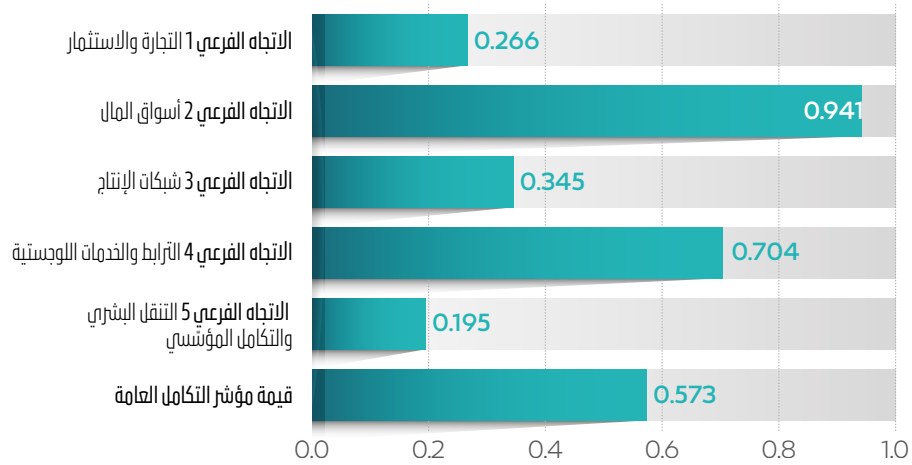

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

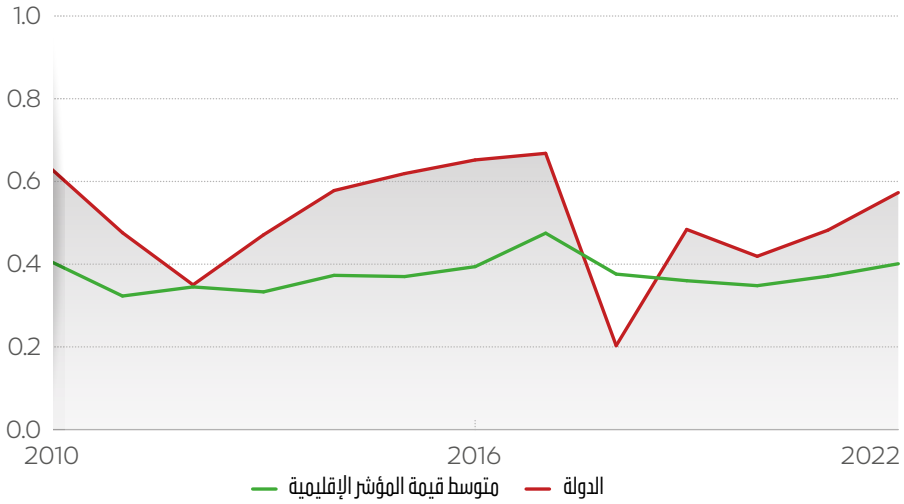

اتجاهات التكامل للدولة

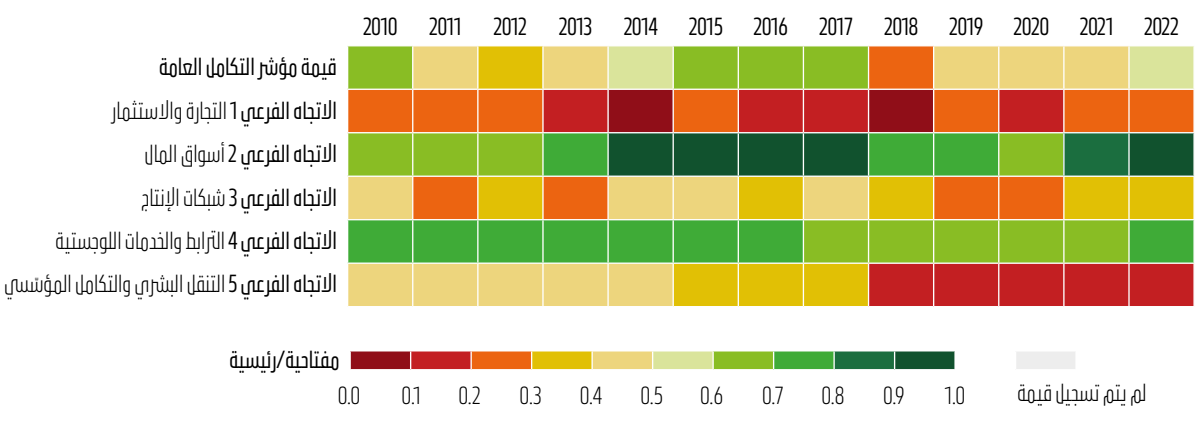

ملف تعريفي للدول

المملكة العربية السعودية

قيمة المؤشر للدولة (2022)

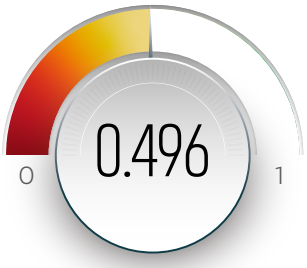

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

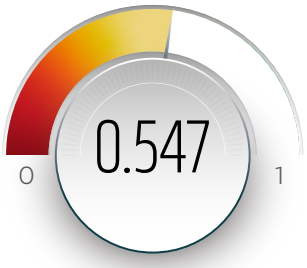

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

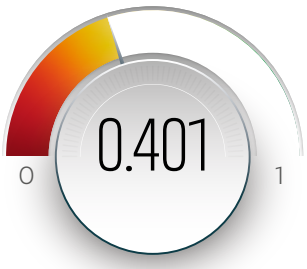

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

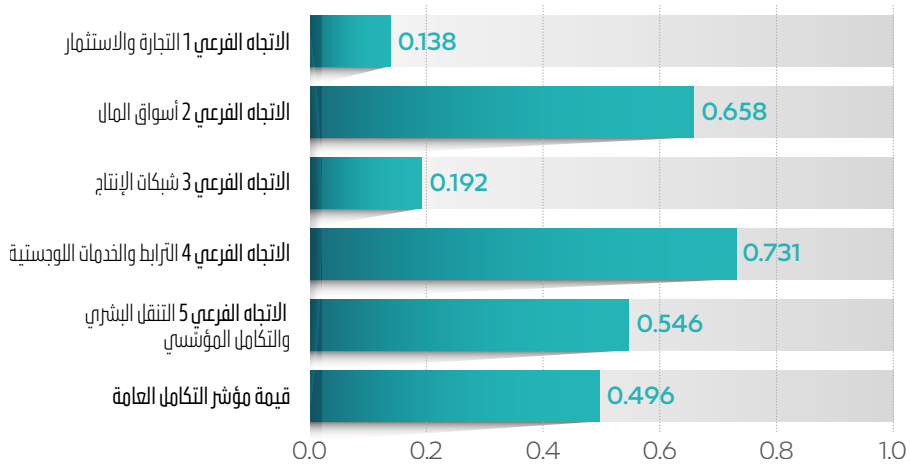

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

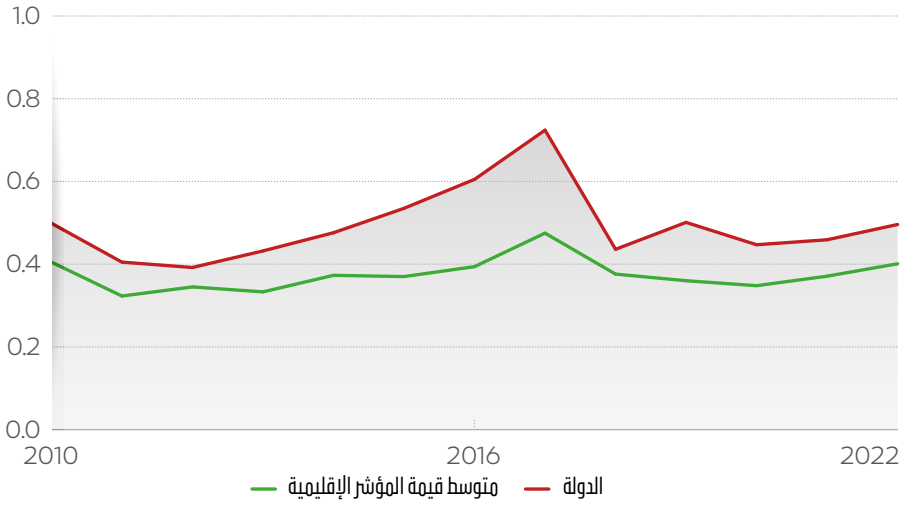

اتجاهات التكامل للدولة

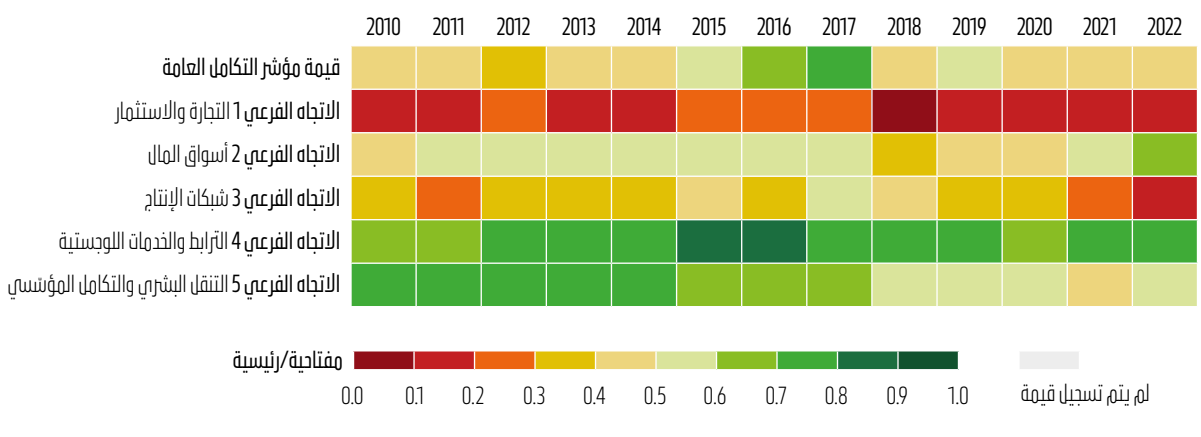

ملف تعريفي للدول

السودان

قيمة المؤشر للدولة (2022)

قيمة المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

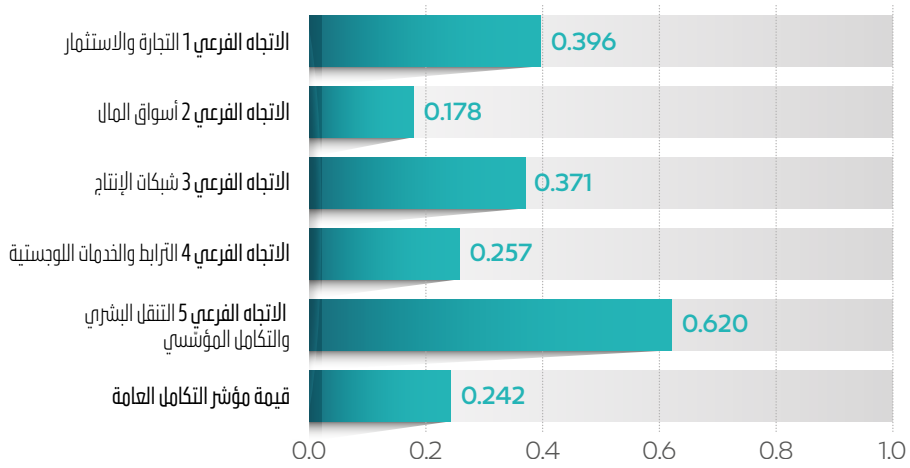

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

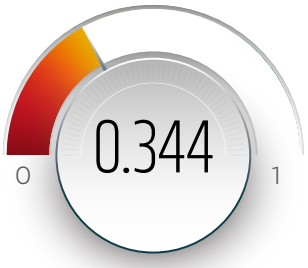

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

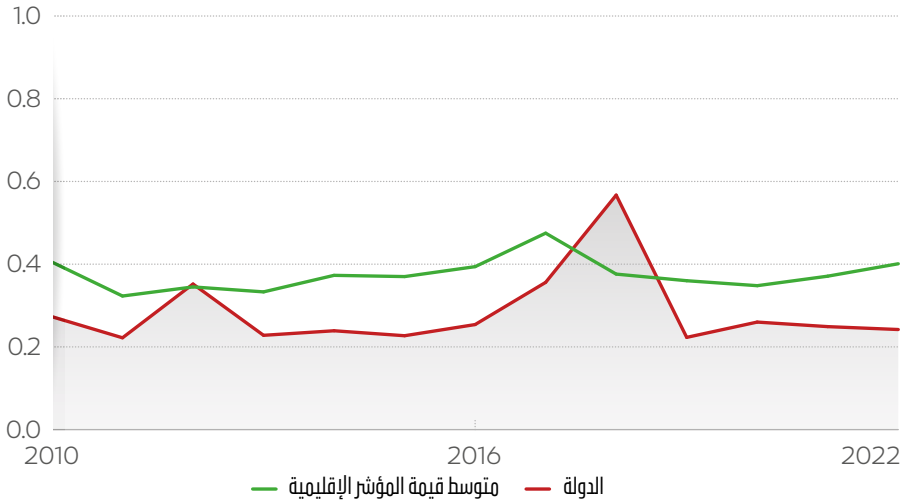

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

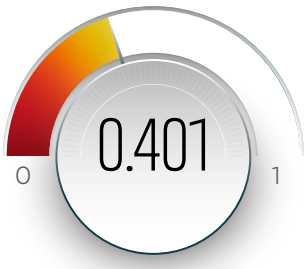

اتجاهات التكامل للدولة

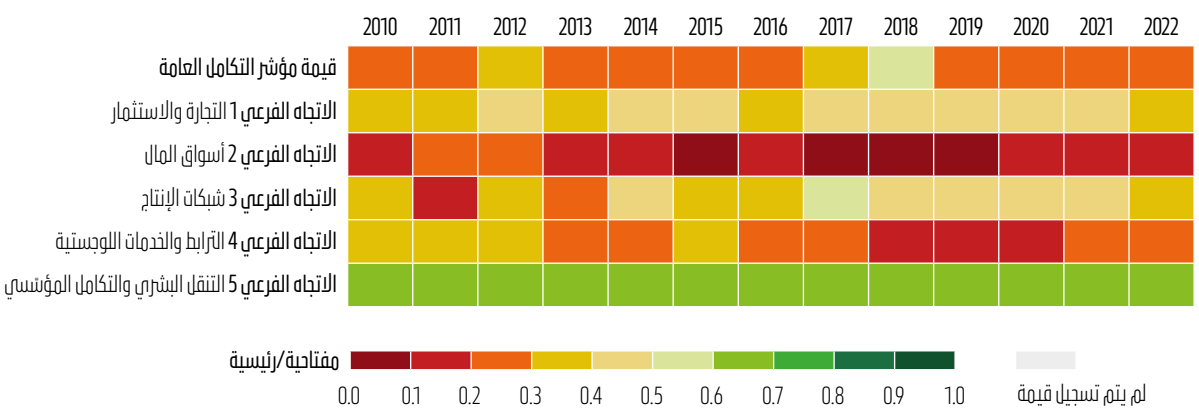

ملف تعريفي للدول

سوريا

قيمة المؤشر للدولة (2022)

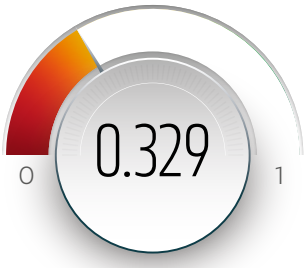

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

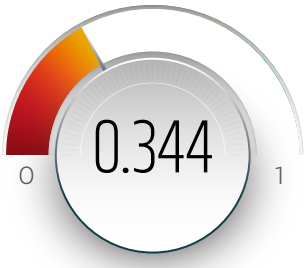

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

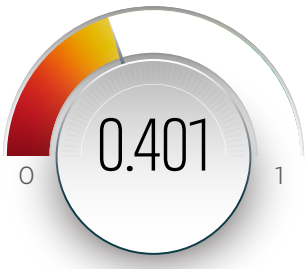

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

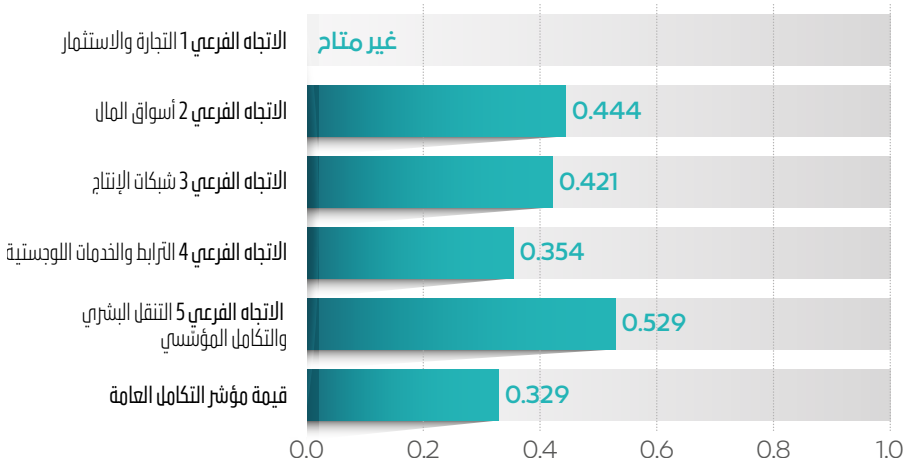

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

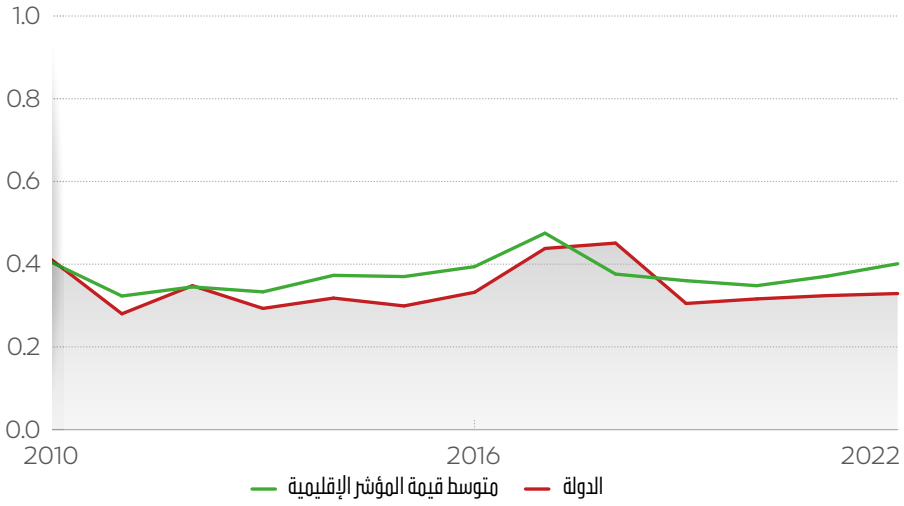

اتجاهات التكامل للدولة

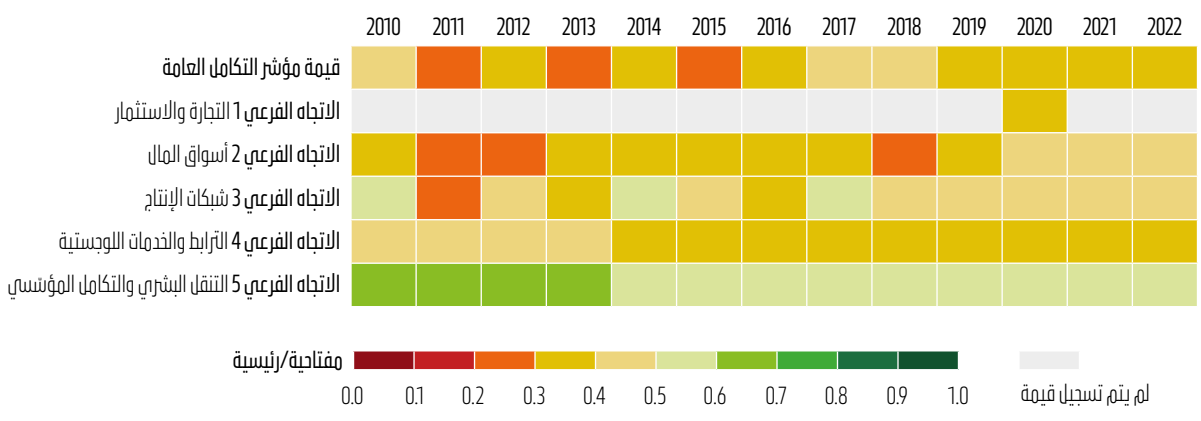

ملف تعريفي للدول

تونس

قيمة المؤشر للدولة (2022)

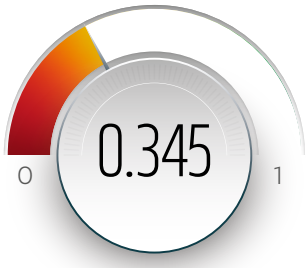

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

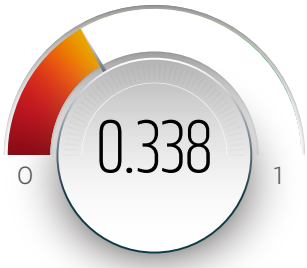

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

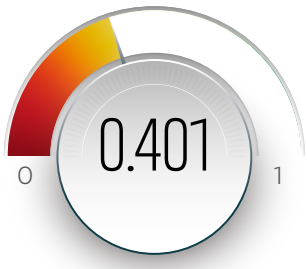

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

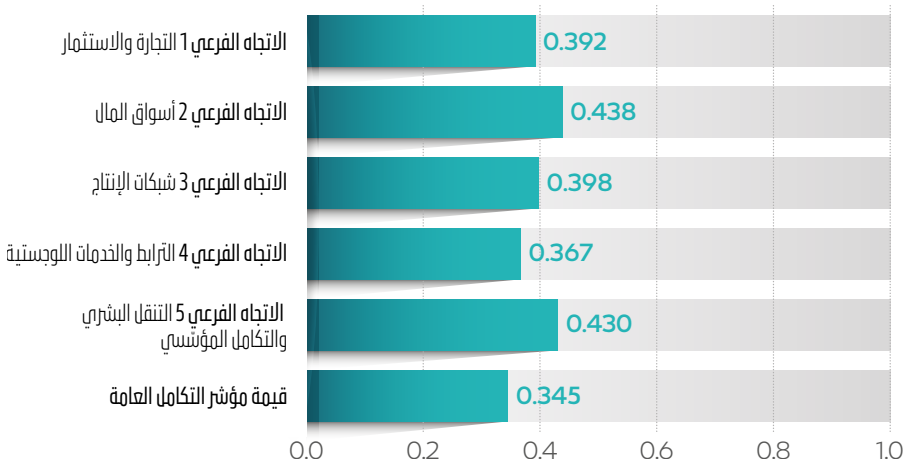

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

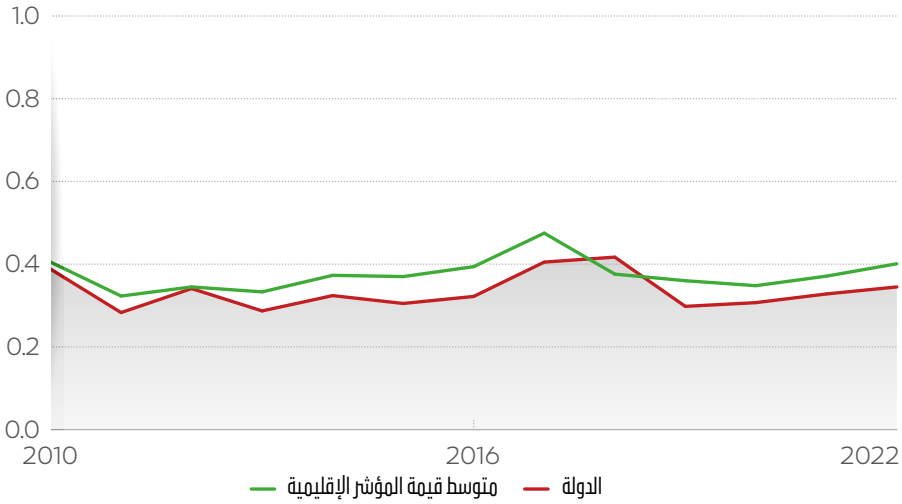

اتجاهات التكامل للدولة

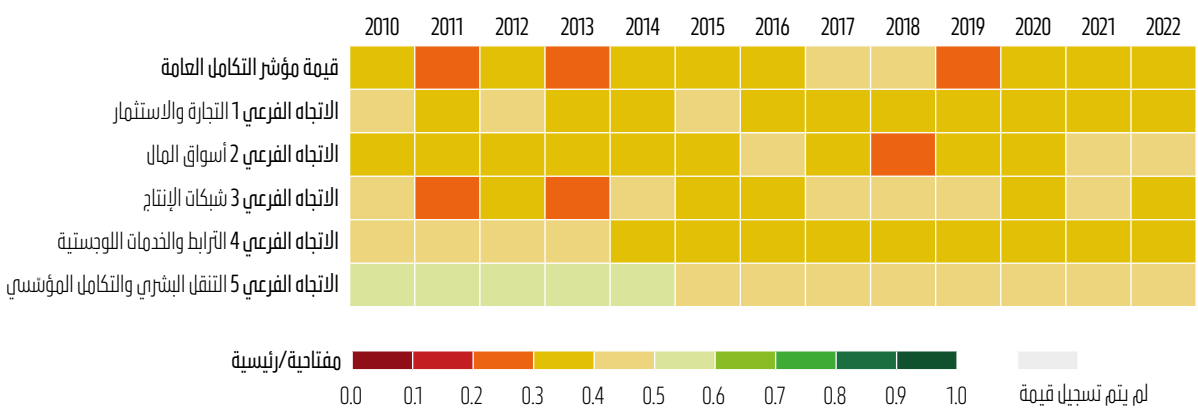

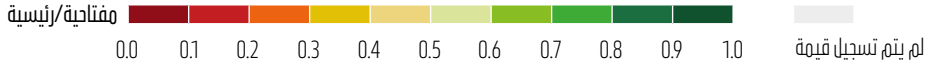

ملف تعريفي للدول

الامارات العربية المتحدة

قيمة المؤشر للدولة (2022)

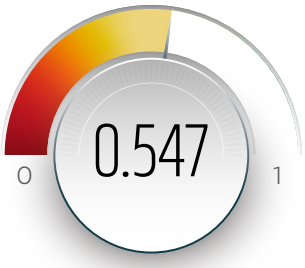

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

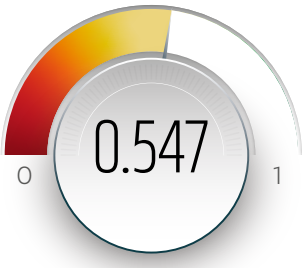

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

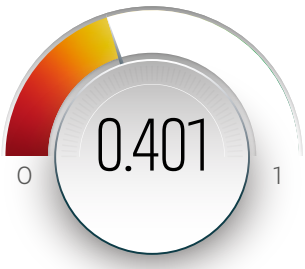

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

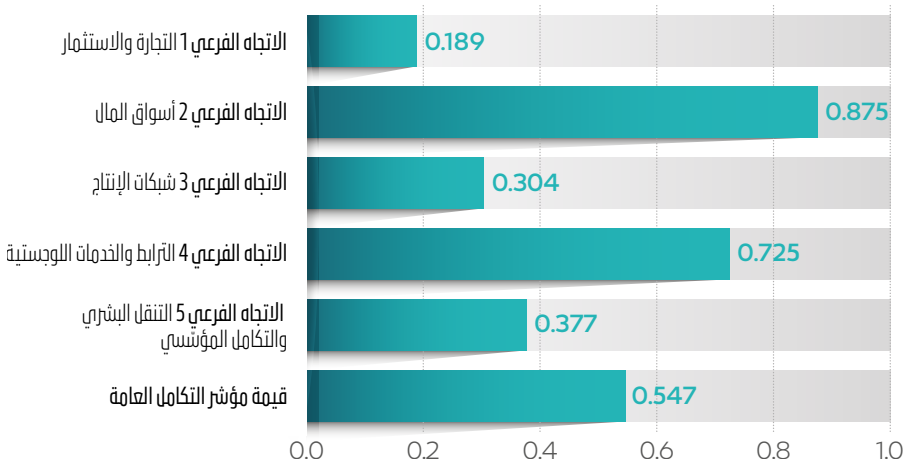

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

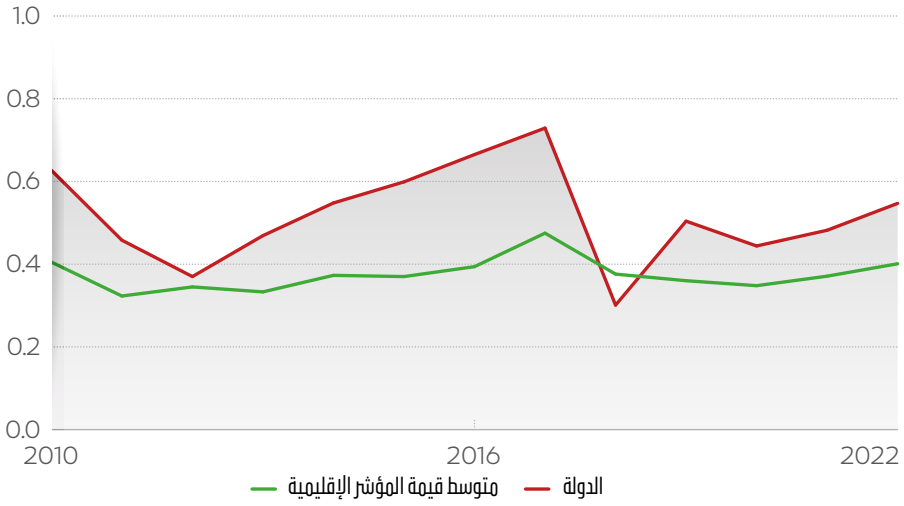

اتجاهات التكامل للدولة

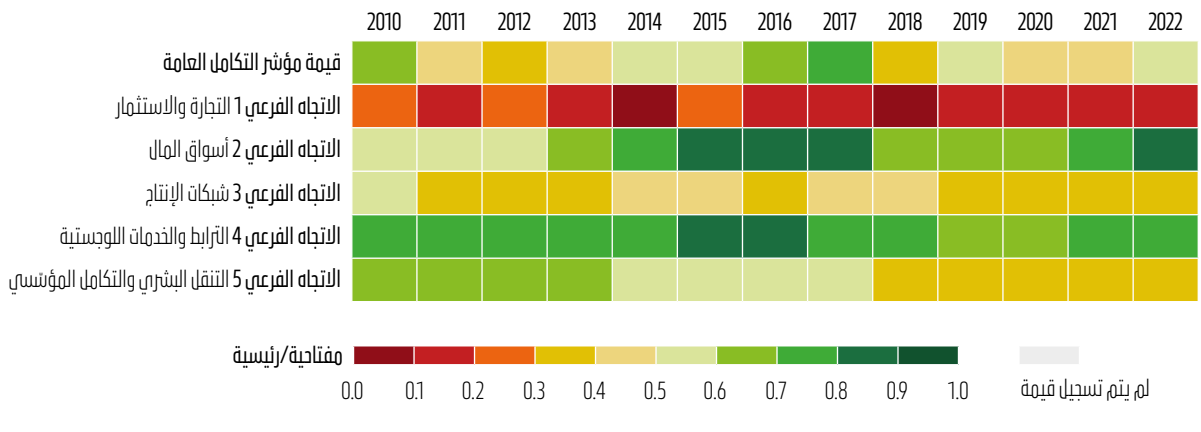

ملف تعريفي للدول

اليمن

قيمة المؤشر للدولة (2022)

قيمة المؤشر للمجموعة شبه الإقليمية (2022)

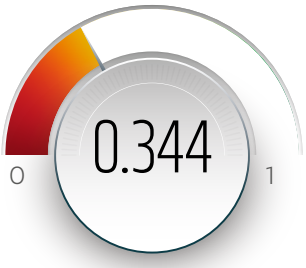

قيمة المؤشر للمجموعة الإقليمية (2022)

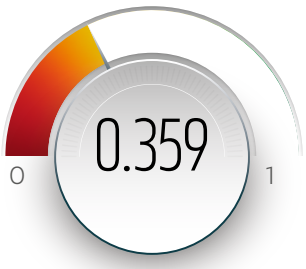

قيم المؤشرات الفرعية الخمسة للدولة (2022)

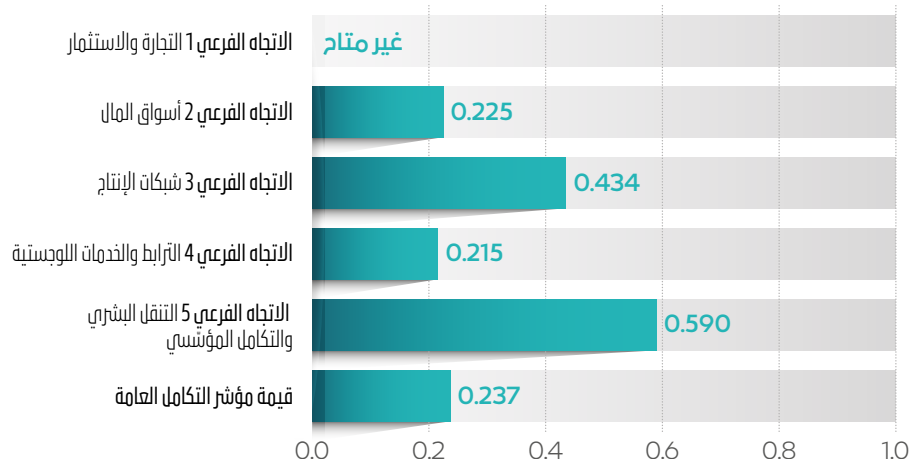

اتجاهات قيم المؤشر العامة: الدولة مقارنة بمتوسط قيم المؤشر الإقليمية

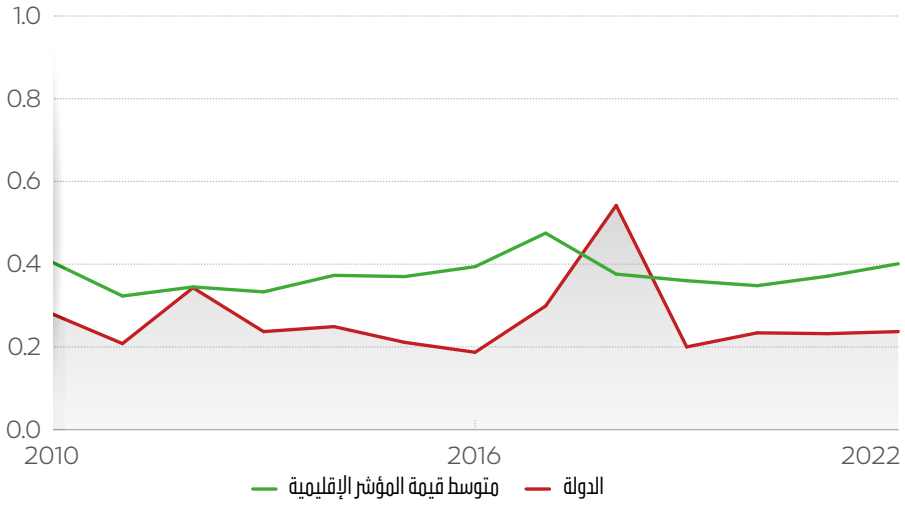

اتجاهات التكامل للدولة

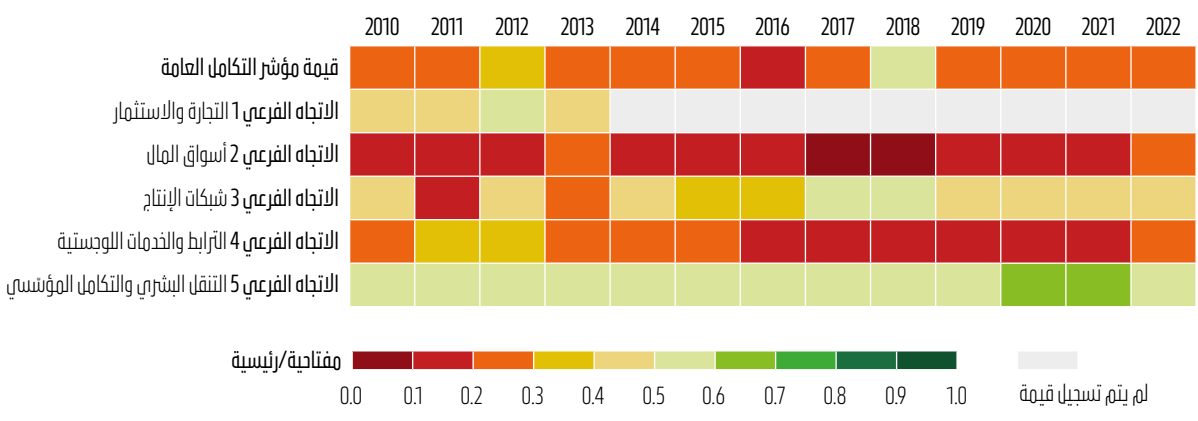

المراجع

بنك التنمية الآسيوي. (2021). مؤشر التعاون والتكامل الإقليميّين في منطقة آسيا والمحيط الهادي: الإطار المعزّز، والتحليل والتطبيقات.

بنك التنمية الإفريقي. (2019). التكامل الإقليمي في إفريقيا: مذكّرة منهجية.

«أنسلين، ل». (2003). الاقتصاد القياسي المكاني. في طبعة «بلتجي ب.ه» مقارنة مع الاقتصاد القياسي النظري. «ملدن، مذكرة ماجستير «بلاكوال للنشر». الصفحة 310-330.

الاتحاد الإفريقي، وبنك التنمية الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (2019). مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي: مذكّرة منهجية.

«فلب دي لومباردي، وإدغار سوسيدو أكوستا». (2017). رصد التكامل الاقتصادي الإقليميّ القائم على المؤشرات. دار النشر «سبرينجر».

«هيون سونغ هوه»، و»سين يونغ بارك». (2017). مؤشر التكامل الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادي: الإنشاء، والتفسير، والمقارنة. سلسلة وثائق عمل العلوم الاقتصادية لبنك التنمية الآسيوي.

البنك الإسلامي للتنمية. (2022). تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل عن سنة 2022.

البنك الإسلامي للتنمية. (2022). التقرير الفنّي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول إنشاء مؤشر البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل عن 2022.

« يوهان كونيغ». (2015). مؤشر الاتحاد الأوروبي حول جهود التكامل. وثائق عمل معهد الدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي التابع لجامعة الأمم المتحدة.

«إيريك مايجرن». (2002). التسلسل الزمني للاستقراء الداخلي: من علم الفلك القديم إلى المعالجة الحديثة للإشارات والصور. وقائع معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيك 90: 319-342.

مركز البحوث المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية. (2008). كتيّب حول إنشاء مؤشرات مركّبة: المنهجية ودليل المستخدم. منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

«نايل سالكيند». (2010). موسوعة تصميم البحث (المجلد الأوّل). مجلة «ساج ستاتا كوربوريشن»

(2019). الدليل المرجعي الأساسي لمجلة «ساج» 16. «كوليج ستيشن»، تيكساس: مجلة «ستاتا براس».

المعهد الفدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ (2021). مؤشر العولمة لمعهد بحوث دورة الأعمال التجارية: الهيكل، والمتغيرات، والأوزان.

مصدر بيانات المؤشر

البُعد	اسم المؤشر	مصادر البيانات
1. التكامل التجاري والاستثماري	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات	صندوق النقد الدولي. اتجاه إحصاءات التجارة **www.imf.org/en/Data**
	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات	صندوق النقد الدولي. اتجاه إحصاءات التجارة **www.imf.org/en/Data**
	نسبة التجارة الدولية البينية العربية إلى إجمالي التجارة الدولية	صندوق النقد الدولي. اتجاه إحصاءات التجارة **www.imf.org/en/Data**
	نسبة التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية إلى إجمالي التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة	قاعدة بيانات «أوربيس» للاستثمارات العابرة للحدود
	نسبة التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية إلى إجمالي التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة	قاعدة بيانات «أوربيس» للاستثمارات العابرة للحدود
2. تكامل الأسواق المالية	نسبة الالتزامات السهمية البينية العربية العابرة للحدود إلى إجمالي الالتزامات السهمية العابرة للحدود	المسح المنسَّق لاستثمارات الحافظة الخاص بصندوق النقد الدولي
	نسبة التزامات السندات البينية العربية العابرة للحدود إلى إجمالي التزامات السندات العابرة للحدود	المسح المنسق لاستثمارات الحافظة الخاص بصندوق النقد الدولي
	مؤشر عمق المؤسسات المالية	قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية الخاص بصندوق النقد الدولي
	مؤشر عمق الأسواق المالية	قاعدة بيانات مؤشر التنمية المالية الخاص بصندوق النقد الدولي
3. شبكات الإنتاج	مؤشر متوسط أوجه التكامل التجاري مع الشركاء التجاريين العرب	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **http://unctadstat.unctad.org/EN**
	مؤشر متوسط التركيز التجاري مع الشركاء التجاريين العرب	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **http://unctadstat.unctad.org/EN**
	نسبة صادرات السلع الوسيطة داخل الدول العربية إلى إجمالي صادرات السلع البينية العربية	الأمم المتحدة. قاعدة بيانات تجارة السلع **https://comtrade.un.org**
	نسبة واردات السلع الوسيطة البينية العربية إلى إجمالي واردات السلع البينية العربية	الأمم المتحدة. قاعدة بيانات تجارة السلع **https://comtrade.un.org**
4. الترابط والخدمات اللوجستية	متوسط التكاليف التجارية مع الشركاء التجاريين العرب	البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي. قاعدة بيانات التكاليف التجارية **www.databank.worldbank.org**
	مؤشر متوسط الربط بخطوط الشحن البحري المنتظم مع الشركاء التجاريين العرب	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **http://unctadstat.unctad.org/EN**
	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (الإجمالي)	البنك الدولي. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية. **http://lpi.worldbank.org**
	اشتراكات النطاق العريض الثابتة (لكل 100 شخص)	البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية **http://databank.worldbank.org**
5. التنقل البشري والتكامل المؤسّسي	حصة البلدان الأعضاء العربية التي لا تشترط تأشيرة دخول	«هانلي» و «بارتنرز» **https://www.henleyglobal.com**
	نسبة المهاجرين من البلدان العربية إلى العدد الإجمالي للمهاجرين	الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. عدد المهاجرين الدوليين
	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي لديها سفارة	**https://www.embassypages.com**
	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي وقّعت على اتّفاقيات التجارة الحرّة	برنامج تصميم الاتفاقيات التجارية **https://www.designoftradeagreements.org/downloads**
	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي وقّعت على معاهدات استثمارات تجارية	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الملحق: ملاحظة فنيّة حول إنشاء مؤشر البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل

يتطلب قياس مستوى التكامل الاقتصادي والإقليمي ضمن مجموعة من الاقتصادات استخدام العديد من الأدوات الإحصائية، لأنّه مفهوم متعدّد الأوجه والأبعاد. لقد بُذلت العديد من الجهود من أجل فهم التكامل الاقتصادي فهمًا جيّدًا ومن ثمّ إجراء بحوث ودراسات سياسات على أساس إقليميّ.

وعلى سبيل المثال، طوّر بنك التنمية الآسيويّ مؤشر التعاون والتكامل الإقليميّين في آسيا والمحيط الهادي، وهو مؤشر مركّب يوفّر قياسًا متعدّد الأبعاد للتكامل الإقليميّ. ويتيح المؤشر قياس التقدّم المحرز في عدد من أبعاد التكامل الإقليمي، إلى جانب تحديد نقاط القوة والضعف على المستوى الإقليمي، وشبه الإقليمي، والوطني.

وعلى نفس المنوال، تشاركت كل من مفوّضية الاتّحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبنك التنمية الإفريقي، في إطلاق منصة مؤشر التكامل الإقليميّ الإفريقي، التي توفر للمستخدمين الوصول إلى درجات مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي وتصنيفاته، والبيانات المستخدمة في حساب تلك الدرجات، ومجموعة كبيرة من المعلومات ذات الصلة. ويشمل مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي العديد من أبعاد التكامل الإقليمي: التجارة، وشبكات الإنتاج، والاقتصاد الكلّي، وحرية تنقل الأشخاص.

مؤشر البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل مؤشر مركّب يمثل الأبعاد الخمسة الأساسية للتكامل الاقتصادي: التكامل التجاري والاستثماري، وتكامل الأسواق المالية، وشبكات الإنتاج، والترابط والخدمات اللوجستية، والتنقّل البشري والتكامل المؤسسيّ.

تشمل عملية إنشاء مؤشر البنك حول التكامل خمس خطوات. وتتمثل الخطوة الأولى في اختيار مؤشرات المدخلات في إطار كل بُعد محدّد من أبعاد التكامل الاقتصادي استنادًا إلى نتائج البحث في المراجع. وتشمل الخطوة الثانية التحقّق من مصادر البيانات ومصداقيتها وتوفرها. أمّا الخطوة الثالثة فتتعلق بفحص منهجية حساب كل مؤشر مدخلات معيّن (مثل تحويل البيانات الخام إلى مؤشرات مدخلات). وبُعد ذلك، تشمل الخطوة الرابعة تقنيتي التسوية والاستقراء الداخلي من أجل مواءمة مجموعة المؤشرات لاستخدامها في الخطوة الأخيرة من العملية. وأخيرًا، تُطبق تقنية تحليل المكوّن الأساسي على قاعدة البيانات، ثمّ تدقّق النتائج باستخدام نموذج مكانيّ ذاتي الانحدار لمراعاة التعلّق المكانيّ.

يتّبع إنشاء مؤشر البنك حول التكامل معايير العمليات المماثلة التي أُجريت إلى حدّ الآن. ويمكن تلخيص هذه العملية في الخطوات التالية.

1. تجميع البيانات الخام المتعلقة بمؤشرات المدخلات الاثنين والعشرين المستقاة من المصادر المقدّمة في الجدول أ-1.
2. حساب كل مؤشر مدخلات محدّد بالصيغة/ المعادلة المبيّنة في الجدول أ1-.
3. تسوية كل مؤشر باستخدام طريقة الحدّين الأدنى والأقصى
4. تطبيق تقنيات الاستقراء الداخلي المناسبة (الاستقراء الداخلي العكسي، والأمامي، والخطّي)
5. تطبيق نموذج تحليل المكوّن الرئيس على خطوتين
6. تدقيق النتائج من أجل استبعاد التحيّز الجغرافي

الحساب والصيغة

الجدول أ-1: طريقة الحساب الخاصة بمؤشرات المدخلات

البُعد	الرمز	اسم المؤشر	الحساب/ الطريقة
1. التكامل التجاري والاستثماري	1-أ	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات	صادرات البلد «Xit» إلى البلدان الأعضاء العربية مقسومة على إجمالي صادرات البلد Xit (Xi = البلد، Xt = السنة)
	1-ب	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات	واردات البلد «Xit» من البلدان الأعضاء العربية مقسومة على إجمالي واردات البلد «Xit»
	1-ج	نسبة التجارة الدولية البينية العربية إلى إجمالي التجارة الدولية	إجمالي التجارة البينية العربية مقسومًا على إجمالي التجارة
	1-د	نسبة التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية إلى إجمالي التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة	التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية مقسومة على إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلد
	1-هـ	نسبة التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية إلى إجمالي التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة	التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية مقسومة على إجمالي التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلد
2. تكامل الأسواق المالية	2-أ	نسبة الالتزامات السهمية البينية العربية العابرة للحدود إلى إجمالي الالتزامات السهمية العابرة للحدود	الالتزامات السهمية البينية العربية العابرة للحدود مقسومة على إجمالي الالتزامات السهمية العابرة للحدود
	2-ب	نسبة التزامات السندات البينية العربية العابرة للحدود إلى إجمالي التزامات السندات العابرة للحدود	التزامات السندات البينية العربية العابرة للحدود مقسومة على إجمالي التزامات السندات العابرة للحدود
	2-ج	مؤشر عمق المؤسسات المالية	القيمة الوطنية للمؤشر
	2-د	مؤشر عمق الأسواق المالية	القيمة الوطنية للمؤشر
3. شبكات الإنتاج	3-أ	مؤشر متوسط أوجه التكامل التجاري مع الشركاء التجاريين العرب	القيمة الوسطى للمؤشر في البلدان الأعضاء العربية
	3-ب	مؤشر متوسط التركيز التجاري مع الشركاء التجاريين العرب	القيمة الوسطى للمؤشر في البلدان الأعضاء العربية
	3-ج	نسبة صادرات السلع الوسيطة البينية العربية إلى إجمالي صادرات السلع البينية العربية	القيمة الوسطى للمؤشر في البلدان الأعضاء العربية القيمة الوسطى للمؤشر في البلدان الأعضاء العربية تُعرّف السلع الوسيطة بأنّها مجموع الفئات التالية في الفئات الاقتصادية الواسعة: 111* الأغذية والمشروبات، أولية، خاصة للصناعة 121* الأغذية والمشروبات، معالجة، خاصة للصناعة 21* الإمدادات الصناعية غير المحدّدة في موضع آخر، أوّليّة 22* الإمدادات الصناعية غير المحدّدة في موضع آخر، معالجة 31* الوقود والزيوت، أولية 322* الوقود والزيوت، معالجة (ما عدا وقود المحركات) 42* أجزاء وملحقات السلع الرأسمالية (باستثناء معدّات النقل) 53* قطع غيار وملحقات معدّات النقل الصادرات الوسيطة للبلد «Xit» إلى البلدان الأعضاء العربية الأخرى مقسّمة على إجمالي صادرات البلد «Xit» إلى البلدان الأعضاء العربية
	3-د	نسبة واردات السلع الوسيطة البينية العربية إلى إجمالي واردات السلع البينية العربية	الواردات الوسيطة للبلد «Xit» من البلدان الأعضاء العربية الأخرى مقسّمة على إجمالي واردات البلد «Xit» من البلدان الأعضاء العربية
4. الترابط والخدمات اللوجستية	4-أ	متوسط التكاليف التجارية مع الشركاء التجاريين العرب	متوسط تكاليف التجارية للبلد «Xit» مقابل كل بلد عضو عربي على حدة (كل بلد على حدة)
	4-ب	مؤشر متوسط الربط بخطوط الشحن البحري المنتظم مع الشركاء التجاريين العرب	متوسط قيم مؤشر البلد «Xit» مقابل كل بلد عضو عربي على حدة (كل بلد على حدة)
	4-ج	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (العامّ)	قيمة البلد «Xit» فقط
	4-د	اشتراكات النطاق العريض الثابتة (لكل 100 شخص)	قيمة البلد «Xit» فقط

الجدول أ-1: طريقة الحساب الخاصة بمؤشرات المدخلات

البُعد	الرمز	اسم المؤشر	الحساب/ الطريقة
5. التنقل البشري والتكامل المؤسسي	5-أ	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي لا تشترط تأشيرة دخول	العدد الإجمالي للبلدان الأعضاء العربية التي لا تشترط تأشيرة دخول مقسومًا على العدد الإجمالي للبلدان الأعضاء في المنطقة العربية
	5-ب	نسبة المهاجرين من البلدان العربية إلى العدد الإجمالي للمهاجرين	إجمالي عدد المهاجرين في البلد "Xit" من جميع البلدان الأعضاء العربية مقسومًا على إجمالي عدد المهاجرين في البلد "Xit" من جميع أرجاء العالم
	5-ج	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي لديها سفارة	إجمالي عدد البلدان الأعضاء العربية التي لديها سفارة في البلد "Xit" مقسومًا على إجمالي عدد البلدان الأعضاء في المنطقة العربية
	5-د	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي وقّعت على اتّفاقيات التجارة الحرّة	إجمالي عدد البلدان الأعضاء العربية التي وقّعت على اتّفاقيات التجارة الحرّة مقسومًا على إجمالي عدد البلدان الأعضاء في المنطقة العربية
	5-هـ	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي وقّعت على معاهدات استثمارات تجارية	إجمالي عدد البلدان الأعضاء العربية التي وقّعت على معاهدات استثمارات تجارية مقسومًا على إجمالي عدد البلدان الأعضاء في المنطقة العربية

تنسيب البيانات الناقصة

هناك العديد من تقنيات الاستقراء الداخلي لتنسيب البيانات الناقصة. وبالنسبة لمؤشر البنك حول التكامل، استُخدمت ثلاث طرق: الارتداد الخطي (الاستقراء الداخلي)، والاستقراء الداخلي الأماميّ، والاستقراء الداخلي العكسي.

الارتداد الخطي (الاستقراء الداخلي):

إنّ الوظيفة المطبّقة في الاستقراء الداخلي الخطي هي حزمة «STATA» الإحصائية «ipolate» وخصائصها. وتُنشئ الوظيفة مؤشرًا جديدًا، هو استقراء داخلي للمؤشر الأصلي استنادًا إلى القيمة القائمة. عندما لا تكون القيمة الأصلية للمؤشر ناقصة ولا مكرّرة، يأخذ المؤشر الجديد ببساطة القيمة الأصلية. وتكون الصيغة المستخدمة على النحو التالي:[17]

$$y = \frac{y1-y0}{x1-x0}(x - x0) + y0 \quad (1)$$

عندما يكون (x0،y0) فإنّ (x1،y1) هي أقرب النقاط إلى y و x.

وإذا كانت القيمة الناقصة في نهاية السلسلة الزمنية، حينئذ يطبّق الاستقراء الداخلي الأمامي لسد الفجوات المتعلقة بالبيانات. وإذا كانت القيمة الناقصة في بداية التسلسل الزمني، حينئذ تُطبّق تقنية الاستقراء الداخلي العكسي من أجل سدّ الفجوة.

[17] «إيريك مايجرن». 2002. التسلسل الزمني للاستقراء الداخلي: من علم الفلك القديم إلى المعالجة الحديثة للإشارات والصور. وقائع معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيك 90: 319-342.

تسوية مؤشرات البيانات الخام

تمثل البيانات الخام بالنسبة للمؤشرات المختارة مستويات مختلفة، مثل النسب، والنسب المئوية، والمتوسّطات، وغيرها. وتعبر جميع المؤشرات كميًا عن معلومات مختلفة بموحدات قياس مختلفة. ولذا، يلزم تسوية البيانات قبل تطبيق تحليل المكوّن الأساسي من أجل مراعاة مشاكل القياس وتفادي الخلط. وتبلغ نتيجة المؤشرات التي تخضع للتسوية بين 0 و1، وتشير القيم العالية إلى تكامل اقتصادي إقليمي أكبر، وتشير القيم الأدنى إلى تكامل أقل.

تساعد بيانات التسلسل الزمني على استخدام قائمة التسوية والاستقراء الداخلي للمؤشرات الخام مع مرور الوقت. كما تساعد على المحافظة على اتّساق قيم المؤشر مع مرور الوقت. وتراعي صيغة التسوية المستخدمة البلد والوقت. وتكون الصيغة المستخدمة على النحو التالي.

$$\hat{x}_{it} = \frac{x_{it} - \min(x_{it})}{\max(x_{it}) - \min(x_{it})} \quad (2)$$

إذا كان x_it هو المؤشر x للبلد i في السنة t يكون $\hat{x}$_it هو المؤشر الذي خضع للتسوية الخاص بالبلد i في السنة t.

في المؤشرات التي تدلّ فيها القيم العالية للمتغيرات الأصلية على تكامل أدنى، مثل متوسط نسبة التركيز التجاري ومتوسط نسبة تكلفة التجارة، يقدّم التحوّل على النحول التالي:

$$\hat{x}_{it} = 1 - \frac{x_{it} - \min(x_{it})}{\max(x_{it}) - \min(x_{it})} \quad (3)$$

تحديد الأوزان والتجميع

يُستخدم تحليل المكوّن الرئيس في مرحلتين من أجل الوصول إلى الدرجة النهائية للتكامل الاقتصادي على المستوى القطري في سنة معيّنة. وتشمل المرحلة الأولى الحصول على درجات مستوى الأبعاد الخمسة. وتشمل المرحلة الثانية تطبيق تحليل المكوّن الرئيس مرّة أخرى للحصول على درجات التكامل البيني الإقليميّ المجمّعة النهائية (القيم). وفي الأخير، يتم حساب بسيط للمتوسّط من أجل الحصول على قياس المستوى الإقليمي المجمّع للتكامل الاقتصادي

التدقيق من أجل إزالة التحيّز الجغرافي

نظرًا لأنّ الموقع الجغرافي من شأنه أن يؤثر في درجات كل بلد على حدة بسبب التأثيرات غير المباشرة من البلدان المجاورة، يجري تدقيق نتائج المؤشر عن طريق تطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي المكاني المناسبة.

ومن أجل إبراز أثر التأثيرات غير المباشرة، يُطوّر نموذج عكسي باستخدام متغيرات مستمرة لمساحة الأرض، والناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ، والسكان، إضافة إلى متغيرات المؤشر المتعلقة بكون البلد بلدًا حبيسًا أو جزيريًّا.

وأخيرًا، تُدرج المتغيرات التابعة المتأخرة في النموذج بتطبيق نموذج مكانيّ ذاتي الانحدار. وتُستخدم القيم المتوقّعة للمتغيّر التابع (درجة المؤشر) على أنّها النتيجة التي خضعت للتحقّق.

تصميم وإخراج
www.weareblackwood.com

البنك الإسلاميّ للتنمية
شارع الملك خالد 8111
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 2444-22332
المملكة العربية السعودية

(+966-12) 6361400
(+966-12) 6366871
idbarchives@isdb.org
www.isdb.org

تحميل
التقرير
بالكامل